استخدام القوة المسلحة
في العلاقات الدولية

تأليف

الدكتور ضرغام الدباغ



استخدام القـوة المسلحـة في العلاقـات الدوليـة

بحث في دوافع وآثار استخدام القوة المسلحة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م

لا يجوز نشـر أي جـزء مـن هـذا الكتـاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجـه أو بـأي طريقـة إلكترونيـة كانـت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلـك إلا بموافقـة الناشـر علـى هـذا الكتـاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
2016/5/2104

رقم التصنيف:327.174

المؤلف ومن في حكمه:

ضرغام عبدالله الدباغ

الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية
بحث في دوافع وآثار استخدام القوة المسلحة

الواصفات:

/ العلاقات الدولية/ / الأسلحة/ / القانون الدولي/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيـة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

- يتحمل المؤلف كامل المسـؤولية القانونيـة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-590-83-3

استخدام القـوة المسلحـة

في العلاقـات الدوليـة

بحث في دوافع وآثار استخدام القوة المسلحة

تأليــف

الدكتور ضرغام الدباغ



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



مقدمة

لا ريب أن الحروب واستخدام العنف المسلح كظاهرة هي قديمة قدم التاريخ البشري، ورافقت التطور الذي شهدته البشرية منذ تشكل أولى المجتمعات البشرية وحتى عصرنا الحالي. وقد مثلت القوة المسلحة على الدوام وسيلة لتنفيذ مآرب عجز الإنسان السياسي /الدبلوماسي عن تحقيقها سلمياً بواسطة الحوار والتفاوض، فعهد بها إلى الإنسان العسكري المقاتل.

وفي سياق تطور البشرية العام، وارتقاء المجتمعات الإنسانية واشتداد المنازعات، تطور العنف المسلح إلى شكله المنظم (الحروب) وأختص بتأديتها الجيوش والعسكريون، في حين تطورت المجتمعات إلى دول وحكومات، كان العمل السياسي إحدى وسائلها وأختص بتأدية نظام العلاقات بين الدول الدبلوماسيون.

ومن الصحيح الاعتبار في قضايا الصراعات المسلحة أن إرادة التوسع تكمن لدى أحد الطرفين المتصارعين/المتحاربين، أو لدى كلاهما (قد يكون أي طرف من الطرفين معسكر يتألف من عدة عناصر) وقد تكون هذه الإرادة مستترة (وهي على الأغلب كذلك) خلف دوافع يعتبرها ذاك الطرف شرعية، وتأسيساً على ذلك فالحرب التي يخوضها عادلة. وفي بعض مراحل التاريخ كانت الحروب حرفة الملوك والإمبراطوريات القديمة ووسيلتها المفضلة والمرجحة في التوسع، ولم يكن العالم قد شهد بعد نظام المجتمعات الدولية والقانون الدولي أو التعاون الدولي، **(رغم أن المؤسسات الدولية وتطور القانون الدولي لم تلغ فكرة**

اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة) وبذلك كان التوسع باستخدام القوة المسلحة وخوض الحروب أمراً مألوفاً في نهوض وسقوط الإمبراطوريات العظمى.

وقد تطور مفهوم الحرب واستخدام القوة المسلحة (الجيوش) منذ نشوء الإمبراطوريات، والذي بات مرافقاً لتطور الفكر الإنساني الذي شهد أيضاً إنجازات مرموقة للبشرية في ميادين السياسة والدولة والعلاقات بين الدول، إلى جانب انجازات أخرى في ميادين مهمة كالاختراعات والاكتشافات الجغرافية والفلكية وتطور العلوم والفلسفة، ومنجزات الثورة الصناعية، وكانت هذه المنجزات تدفع البشرية إلى وضع جديد وتفرز ظاهرة جديدة وهي الاستعمار.

ولابد من الإقرار، بأن المجتمعات الأوربية شهدت تطوراً مبكراً نسبياً بفعل عوامل عديدة في مقدمتها عزل السلطة الروحية (الكنيسة) عن السلطة المدنية (الدولة)، ثم تقلص سلطة الإقطاع والاكتشافات الجغرافية التي ساعدت الرحالة على ارتياد أرجاء لم تكن معروفة وتطور الثقافة والفلسفة والحياة السياسية بصفة عامة.

ولم يطل الأمر حتى حل الاستعمار الأوربي وشهدت البشرية أبشع ظاهرة في تاريخها الإنساني برمته، حيث منحت بضعة دول الحق لنفسها استعباد شعوب أخرى ونهب ثرواتها ومعاملتها كالعبيد، وسوق أبناءها كمحاربين لفتح وغزو شعوباً أخرى، وإبادة السكان الأصليين في بعض القارات (أميركا الشمالية، وجزئياً في أميركا الجنوبية) وسحق حضاراتها، ونقلت ملايين من البشر كعبيد

للعمل كرقيق في بلدانها (نقل الزنوج من أفريقيا إلى بريطانيا والولايات المتحدة) إلى جانب ما خلفته من آثار في المستعمرات من العسير إزالتها حتى اليوم.

ومن الأمور المعروفة، أن مجد وثراء بعض الدول الأوربية اليوم، إنما هو نتيجة مباشرة لنهب أستمر سنوات طويلة كان ضحيته شعوب كاملة في آسيا وأفريقيا، وليس سراً أن قطارات الأنفاق (Underground) في العاصمة البريطانية لندن على سبيل المثال، كان نتيجة لجهد مئات الألوف من العمال الذين جلبوا من الهند مقابل لقمة العيش فقط، وحيث فقد الألوف منهم أرواحهم خلال العمل الشاق في ظروف عمل ومعيشة تعيسة.

وقد حدثني زميل دبلوماسي عربي عمل في بلجيكا من أمر تحقق بنفسه منه، أنه يندر وجود عائلة بلجيكية لم تكتسب ثرائها ورفاهيتها خلال فترة امتلاك بلجيكا لمستعمراتها الإفريقية، بخاصة النهب الفاحش والطويل للكونغو الغنية بمناجم الماس.

وكانت القوة المسلحة هي الأداة الرئيسية التي استخدمها الاستعمار في التوسع، ثم احتاج إليها أكثر حينما نشب التنافس بينها في التوسع والنهب واقتناص المكاسب والامتيازات، فغدت أهمية الجيوش أعظم من ذي قبل، وزودت الصناعة المحاربين بأسلحة الدمار، وأصبحت من معالم الحياة الدولية، وأتسع بذلك نطاق الحروب، وبالتالي دائرة الأضرار الناجمة عنه.

ومع أن شمس الاستعمار بدأ بالأفول منذ مطلع القرن العشرين بفضل أسباب وظروف متعددة، في مقدمتها انتظام مقاومة الشعوب بالإضافة إلى

التناقضات العديد داخل المجتمعات الصناعية، وبين الدول الاستعمارية الصناعية بعضها مع البعض الآخر في حروب طاحنة، إلا أن المستعمرين كانوا في غضون ذلك قد نجحوا في تكديس ثروات طائلة وتمكنوا من توظيف منجزات الصناعة في آلتها العدوانية من أجل مباشرة مرحلة جديدة لا تقل شراسة وعدوانية في مرحلتها الإمبريالية عن الاستعمار القديم، وإن أتبعت في ذلك أساليب جديدة، إلا أن جوهر السياسة الاستعمارية في الابتزاز والإرهاب والنهب لم يطرأ عليها أي تغير.

وإذا كان من العسير، حصر الفعاليات الاستعمارية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، فذلك بحد ذاته يعد عملاً موسوعياً يتجاوز مهمة بحثنا هذا، إلا أننا حاولنا تحليل الظروف السياسية للجوء إلى القوة المسلحة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف والغايات السياسية، مع عرض وتحليل لمراحل التوسع الاستعماري الذي اشتد أبان الثورة الصناعية وبعدها باستخدام القوات المسلحة ومراحل تطورها وزجها في الحروب الاستعمارية التوسعية.

وكان لابد للبحث في فصله الثاني التركيز على المراحل الأكثر حداثة في تاريخ العلاقات الدولية ونقصد هنا، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تطوراً هائلاً سواء في قدرات القوات المسلحة الحديثة، أو في معداتها ذات القدرة التدميرية الفائقة والتي كان لها أبرز الآثار على التطورات والأحداث على مسرح العلاقات الدولية بمراحلها المختلفة.

وما كان للبحث أن يغفل الآثار التي خلفتها السياسات الاستعمارية والإمبريالية على البلدان النامية ومحاولة رصد واستجلاء آثار ومساعي تلك السياسات في المرحلة الراهنة سياسياً واقتصادياً وأشكال وأنماط التحرك والتدخل الاستعمارية والإمبريالية في البلدان النامية ومخاطرها.

وبهذا المعنى، فالبحث يهدف إلى تقديم مادة تعتمد على تحليل ظروف وأسباب التوسع باستخدام القوة المسلحة كظاهرة ملازمة للوسع الاستعماري التي أضحت في المراحل اللاحقة سمة أساسية من سمات الصراع الدولي. وفي هذا فأنني لا أشك أن الكتاب سيكون مفيداً لجمهرة واسعة من القراء متجاوزين خطيئة الاختصار والاقتضاب وهنات وثغرات لم تكن بداعي الكسل والأنانية، إلى فضيلة نشر المعرفة.



الفصل الأول

التطور التاريخي

لإستخدام القوة المسلحة

في العلاقات بين الدول

أولاً: القوة المسلحة كنتيجة للتوسع السياسي والاقتصادي

رافق التوسع السياسي والاقتصادي تاريخ البشرية منذ فجر بزوغها حتى عصرنا الراهن، وإذا كانت هذه الحقيقة اقرب للبديهية، فإنها تتخذ أشكالا وأساليب مختلفة بفعل تطور العوامل السياسية والاقتصادية، مع أن التوسع يضم ذات الجوهر في جميع مراحل التاريخ، ألا وهو فرض الهيمنة والإرادة السياسية والاقتصادية.

وبنتيجة معطيات تاريخية كثيرة، كانت القوة العسكرية هي العنصر الحاسم، أو بالأحرى الأكثر شيوعاً، مع أنها ليست العنصر الوحيد لا سيما في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تتبع الدول الاستعمارية أساليب سياسية واقتصادية عديدة من أجل تحقيق التوسع، إلا أننا سنركز في مجال بحثنا على التوسع باستخدام خيار الصراع المسلح، والأساليب المتبعة.

وبهذا المعنى، فقد تطور استخدام القوة المسلحة مرافقاً للتطور العام الذي شهدته سائر الفعاليات وفي مقدمتها السياسية والاقتصادية، والشوط الطويل في مجال أبحاث الأمن والإستراتيجية، وهكذا فإن القوة العسكرية كانت ولا تزال مرادفاً للتوسع السياسي والاقتصادي. ويزخر تاريخ البشرية بالكثير مما يدل على ذلك، حيث كانت جيوش الإمبراطوريات القوية تنطلق من أراضيها لغزو بلدان وشعوب أخرى، وتتوغل لمسافات بعيدة خارج معسكراتها في بلدانها، ومن البديهي أنها كانت تحرص على إدامة خطوط مواصلاتها بمركز الإمبراطورية وذلك عبر حاميات على الطرق الرئيسية لمحاور تقدم جيوشها سواء لإدامة

مستلزمات الحملات من الأسلحة أو من القوى البشرية المحاربة، وأيضاً من أجل ضمان خطوط الانسحاب والتراجع، أو من أجل تأمين المناطق المحتلة وحماية ظهيرة الجيوش المتقدمة من القوى المحلية التي تحاول أن تقاوم الاحتلال.

ولا تزال في بلدان عديدة من الشرق الأوسط شواهد حاضرة لبقايا القلاع والحصون التي شيدتها جيوش الإمبراطوريات التي مرت بهذه الأقطار من أجل إخضاعها، ومن ثم الانطلاق إلى غزو بلدان أخرى.

فعلى سبيل المثال هناك بقايا القلاع والحصون التي شيدها الصليبيون على امتداد الساحل السوري في القرنين العاشر والحادي عشر، أو تلك التي شيدها العثمانيون في شرقي أوربا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

والاستعمار وإن كان قد بدأ قبل الثورة الصناعية (منتصف القرن الثامن عشر) بما لا يقل عن قرنين من الزمان، وأمكن في غضون فترة قصيرة " نسبياً " التوصل إلى نظام إدارة مستعمرات كانت تتضمن أهداف الحملات الاستعمارية بالدرجة الأولى، وإلى زيادة هيبة ونفوذ الأمم والممالك الأوربية، وأيضاً نهب المستعمرات. وكانت المواد التي تستأثر الاهتمام هي الذهب، والأحجار الكريمة والتوابل والعاج، والأخشاب المتينة لبنا المعابد والسفن.

ومثل القرنين الرابع عشر والخامس عشر مراحل مهمة في تاريخ أوربا، إذ تحقق في غضون ذلك، إنهاء السيطرة العربية على الأندلس غرباً، وإيقاف المد العثماني الإسلامي الزاحف من الشرق عبر البلقان الشرق/أوربية، وقد رافق

ذلك انجازات ثلاثة ستكون ذات تأثير مهم للغاية على التطورات اللاحقة الأوربية والعالمية وهي:

- الحد من سلطة الكنيسة سواء كان ذلك عبر الحركات الإصلاحية الدينية، أو بفعل النتائج المادية للتطورات الثقافية.
- النزوع الشديد نحو إصلاح الدولة وخلق أسس حديثة لأنظمة الحكم.
- عصر النهضة الذي شهد ازدهار الفلسفة والفنون والاكتشافات الفلكية والجغرافية.

وقد كانت هذه الظواهر مقرونة بتحولات اجتماعية ذات مدلولات عميقة عجلت في بلورة الموقف الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات الأوربية ومهدت لتطورات لاحقة أعمق، ونقصد هنا انحلال وتفسخ الإقطاع والبدايات الجنينية لنشوء الرأسمال، وإن كان ذلك يتم ببطء وبشكل بدائي، إلا أن التطورات قادت إلى مرحلة الاستعمار، وأن تتجه الدول الأوربية بعيداً عن أراضي القارة سواء كان ذلك التوجه نحو قارات اكتشفت حديثاً (الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وأستراليا) أو باتجاه مناطق كانت غير معروفة للبشر كالقارة الأفريقية أو صوب آسيا التي انحطت حضارتها تقريباً وهي أقل مقدرة على صد الغزاة الأكثر تطوراً، لاسيما في مجال المعدات الحربية.

وكان كل ذلك سيقود إلى عهد حافل بالمتغيرات والتحولات على الصعيد العالمي، يتميز بتوسع الأمم الأوربية واستعبادها لشعوب وأمم أخرى، دون أن تكون بينها عداوة سابقة أو تزاحم على الأرض، بل كان في جوهره اقتصادياً

ومن أجل نهب ثروات الأمم الأخرى وتسخيرها في عمليـة إنتاجيـة عبوديـة مـن أجـل ثـراء بضعة شعوب أوربية.

لأغراض التوسع وضرورات التنافس الحاد بين الـدول الاسـتعمارية، أضـحت الحاجـة إلى القوى العسكرية ماسة وضرورية، ومن المؤكد أن الأسباب الجوهرية للتوسع في اكتساب الهيمنة والتوسع، كانت تجري تحت ذرائع شتى، منهـا: التبـشير الـديني، أو حمايـة أمـاكن مقدسة أو حماية أجانب موجودين في مكان ما لسبب ما، ولكنه لم يكن سوى نهب واضـح ودون حدود، لصالح الرأسمالية الناشئة في أوربا التي كونت تراكماً رأسمالياً تطور إلى نظـام متكامل وشكل سمة من سمات العصر.

ومن جهة أخرى فالتوسع لم يعد يشمل أراض وبلدان مجـاورة، (الأنظمـة كانـت في معظمها ملكية متصاهرة أو أبناء عمومة) بل تعدى ذلك إلى قارات بعيـدة ونائيـة لم تكـن مكتشفة، وما رافق ذلك من أعمال إبـادة للبـشر وللـتراث الحـضاري لـشعوب تلـك الـدول بخاصـة في أميركـا الوسـطى والجنوبيـة. وكـان ذلـك يعنـي تقـسيماً دوليـاً للعـالم بـين أمـم استعمارية وأمم مضطهدة، تتعرض للنهب وأعمال السخرة ومـسخ لثقافتهـا وتقاليـدها بمـا يجعلها مجرد توابع للنظام الاستعماري العالمي.

وشهد مطلع القرن الخامس عشر أو قبل ذلك بقليل بداية الفتوحـات الاسـتعمارية، والجدير بالملاحظة أن الأمم التي دشنت عصر الاستعمار كانت:

- أمم تقع بلدانها على البحار القديمة (البحر الأبيض المتوسط، شواطئ المحيط الأطلسي) كأسبانيا، البرتغال، بريطانيا، هولندة.
- اقتران تلك الفتوحات بالاكتشافات الجغرافية والفلكية وتطور علم الملاحة البحرية، وهنا ترد أسماء العديد من مشاهير المغامرين والرحال المستكشفين ومنجزاتهم: ماجلان، فاسكو دي غاما، كولومبوس.

وإذ انطلقت تلك الحملات الاستعمارية تجوب البحار، كان العالم الجديد المكتشف (القارتين الأمريكيتين واستراليا) محط أنظار وأهداف تلك الحملات، وسباقاً محموماً لكسب الأراضي والممتلكات. فمنذ القرن الخامس عشر عرف الأسبان والبرتغاليون سواحل أفريقيا والهند. وفي عام 1492 اكتشف كولومبوس الاسباني القارة الأمريكية، وفي مطلع القرن السادس عشر أكتشف ماجلان البرتغالي الطريق من أوربا إلى الشرق الأقصى عبر رأس الرجاء الصالح، وعقبهم في هذه المساعي الهولنديون الذين وصلوا إلى استراليا، ثم فرنسا التي توسعت أولاً باتجاه أميركا الشمالية والجنوبية، ثم الانكليز الذين أزاحوا الهولنديين من الهند في القرن السابع عشر غير أنهم " الهولنديين " تمكنوا من تثبيت أقدامهم في اندونيسيا.[1]

فبالإضافة إلى البشر الذين كانوا يشحنون للعمل كعبيد في بلدان الاستعمار، كانت أعمال السخرة الوحشية تدور في المستعمرات على شكل مزارع كبيرة لكبار الملاكين العقاريين الذين تدفقوا إلى الأراضي الجديدة وبدؤوا باستثمارها زراعياً أو باستخراج الثروات الطبيعية، من أحجار كريمة ومعادن

نفيسة، وبدأت الثروات تتدفق إلى أوربا الأمر الذي عجل لأمر أساسي وهو تـصفية الإقطـاع وبدء نشوء العلاقات الرأسمالية في البلـدان الأوروبيـة الـذي قـاد مترافقـاً مـع التطـور الـذي شهدته أصعدة الفكر والفلسفة والفنون مما قاد إلى تحريـر العقـل مـن أغلالـه، إلى الثـورة الصناعية التي بدأت في انكلترا في أواسط القرن الثامن عشر، وما أن حل القرن التاسع عشر، إلا وابتدأت الثورة الصناعية في الانتشار وشملت بلداناً أوربية أخرى.[2]

وحتى ذلك الوقت، لم تكن الدول المستعمرة تستعرض قوتها العـسكرية في توسـعها الاستعماري لسببين رئيسيين:

* أن الشعوب المستعمرة كانت في معظم الحالات لا قبل لها بمقاومة الغزاة بصورة فعالة.
* لم يكن التنافس بين الدول الاستعمارية قد بلغ بعد حدوده القصوى، فقد كان هناك من الأراضي والممتلكات ما يكفي لجميع المتنافسين في تلك الحقبة، إلا أن التناقضات بدأت تتصاعد تدريجياً مع اشتداد الحملات الاستعمارية وعندما لم يعـد هنـاك مـا يـستولون عليه.

وفي البـدء، فـإن اسـبانيا والبرتغـال كإمبراطوريـات اسـتعمارية كانتـا قـد اتفقتا على تحاشي الاصطدام بينهما، فعقدتا عـام 1529 معاهـدة قـسما العـالم بموجبها إلى قسمين، فقد كانت تلك أول معاهدة لتقاسم النفـوذ. وفي منتـصف القرن السابع عشر، أزاح الهولنديون البرتغاليون من جنوب أفريقيا، ثم أزاحـوهم مرة أخـرى مـن سـيلان، إلا أن الهولنـديين تراجعـوا أمـام الانكليـز الأكـثر تطـوراً،

فخسروا مواقع لهـم في أميركـا الـشمالية، وكـذلك فقـد حـسمت بريطانيـا سـيادتها للبحـار بسحقها للأسطول الاسباني الشهير" الأرمادة "وبذلك أصبحت القوة البحريـة الرئيـسية، عـلى أن الفرنـسيين دخلـوا ميـدان المنافـسة فأسـسوا في القـرنين الـسابع عـشر والثـامن عـشر إمبراطورية استعمارية من ضمنها كندا والهند الصينية.[3]

إن تحليلاً ابتدائياً لهذه المعطيات يشير أن التنـافس بـين الـدول باسـتخدام القـوات المسلحة في التوسع إلى أرجاء بعيـدة في الكـرة الأرضـية، لم يكـن إلا نتيجـة منطقيـة لنـشوء المجتمعات الصناعية /الرأسـمالية، إذ دشـنت الثـورة الـصناعية عهـداً جديـداً مـن التوسـع الاستعماري قائم بالدرجة الأولى على القوة لإخـضاع الـشعوب والأمـم المتخلفـة ومـن ثـم لينشب الصراع في المراحل اللاحقة بـين القـوى الاسـتعمارية نفـسها في إطـار التنـافس عـلى النهب والسلب، فاستخدمت في هـذا المجـال القـوة المـسلحة (التـي تطـورت هـي الأخـرى بمعطيات الصناعة) على نطاق واسع واتخـذت مـن أراضي تلـك الـشعوب ميـداناً لتنافـسها الاستعماري، بل واستخدمت أبنا تلك المستعمرات وقوداً في غزواتها وفي إطار سياسـة الـضم والإلحاق.

ومن الصحيح القول، أن ظاهرة الحرب واستخدام القوة هي ظاهرة قديمة في تاريخ البشرية، ومن الـصحيح ايـضاً الاعتبـار أن الاقتـصاد مثـل دومـاً المحـرك الرئيسي للصراعات البشرية، بيد أن كـل ذلـك لم يكـن ينطـوي عـلى ذات المغـزى العميق والمـؤثر عـلى التطـور والاتقـاء الاجتماعـي وتـراكم الـثروات الاقتـصادية،

كما دشن ذلك وكرسه عصر الاستعمار الرأسمالي، كما أنه لم يكن بنفس شدة وقسوة النهب والقمع والاضطهاد كما طرحته أجهزة الاستعمار المتقدمة، الأمر الذي خلف في البلدان المستعمرة (بفتح التاء) آثاراً طويلة الأمد وعلى مختلف أصعدة الحياة سياسياً واقتصاديا وثقافياً، كما سيرد ذلك في الفصول القادمة.

وساهم قيام الثورة الصناعية في أواسط القرن الثامن عشر في بلورة الموقف التنافسي بين الدول الاستعمارية، فقبل كل شيء، كانت الثورة الصناعية تعني الإنتاج الغزير، الذي كان بدوره يستلزم أمرين أساسيين:

1. الحاجة دوماً إلى المزيد من المواد الخام للصناعة.

2. الحاجة إلى الأسواق لتصريف البضائع المصنعة.

فعلى سبيل المثال، فإن بريطانيا لم تحصل على القطن إلا بعد استيلائها على المستعمرات لاسيما الهند، ثم غدت المنسوجات القطنية واحدة من أبرز المنتجات البريطانية وتنافس المنسوجات الأخرى الصوفية والكتانية وتحقق الأرباح الطائلة. وتشر الإحصاءات أن بريطانيا كانت تضم 20 مصنعاً للغزل عام 1780، تضاعف إلى 150 مصنعاً عام 1790.

والمستعمرات لم تلعب دور الممون لصناعات البلد المستعمر بالمواد الخام فحسب، بل أصبحت المستهلك الرئيسي لما تصدره من تلك المواد، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، ابتدأت الهند تتلقى ربع مجموع الصادرات البريطانية من المنسوجات القطنية .[(4)]

وفي هذه الأمثلة صورة واضحة للعلاقات الاقتصادية الاستعمارية وأهمية الدور الذي لعبته المستعمرات فقي تكوين ثروات الدول الاستعمارية، فهي من جهة شكلت مخزن للمواد الخام، ثم سوقاً تجارية بعد تصنيع تلك المواد كما لاحظنا في مثال الهند. وفي الواقع فإن تلك الأنماط الاستعمارية في العلاقات وإن كانت تتم في البداية بصورة بدائية، إلا أنها كانت الحجر الأساس في ثراء الإمبراطوريات الاستعمارية. فبريطانيا التي تحولت إلى أعظم دولة استعمارية، لم يكن عدد سكانها يزيد على ثلاثة ملاين ونصف نسمة عام 1850، وحتى عام 1900 لم يبلغ عدد سكانها سوى 11 مليون نسمة. (5)

وكمثال آخر على التطور السريع الذي شهدته البلدان المستعمرة الأولى، ونتيجة للثورة الصناعية وفي خدمة أهدافها، ففي بريطانيا تم إنشاء أول سكة حديدية عام 1825، وأفتتح الخد عام 1830 مباشر بين مانشستر الصناعية، وميناء ليفربول، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان طول الخطوط الحديدية في بريطانيا قد بلغ 10 آلاف كيلو متر.(6)

وكنتيجة للتطور العام في بريطانيا، قفز عدد سكانها إلى 27،6 مليون نسمة عام 1850 وحتى عام 1900 كان عدد سكانها قد بلغ 41 مليون نسمة. (7)

وكانت هذه المعطيات تعني في ظروف نشوء الرأسمالية، اشتداد النزعة الاستعمارية باعتبارها وصف للتوسع والثراء، فالحاجة إلى أسواق خارجية تتساوى في أهميتها مع نهوض الصناعة وارتقاءها، ومن جهة أخرى فإن الصناعة التي فاقت في غزارتها إنتاج المانفكتورات، وقدرة السوق على استيعاب

الناتج، وهو ما يزيد النزعة الاستعمارية عنفاً واستعاراً، في تنافس شرس بين الأطراف الاستعمارية يفوق في عنفه عما كان عليه قبل قرنين أو ثلاثة.

ولم يمض وقت طويل حتى غدا واضحاً، أن الطرف الذي سيفوز بالمكاسب والمغانم، هو الطرف الذي يستطيع أن يدعم سياسته التوسعية الاستعمارية ليس بالرحالة والمستكشفين، ولا مجرد السفن، بل بالقوة المسلحة التي غدت شرطاً ضرورياً للتوسع. ويعرض العالم الأمريكي هاري مكدوف أن " أبر التغيرات التي طرحتها الثورة الصناعية فيما يخص عملية التوسع، هي إقامة مراكز تجارية وقلاع واستخدام القوة العسكرية المتفوقة لتأمين السيطرة على التجارة العالمية ". (8)

وبمعنى آخر، فإن الخيار العسكري كان أبرز الأسس التي استندت إليها القوى الاستعمارية من أجل بسط وتحقيق هيمنتها السياسية والاقتصادية على أرجاء شتى من العالم سواء على الأمم المضطهدة، أو حتى بممارسة التفوق في إطار تنافس سيشتد تدريجياً إلى حدوده القصوى.

هوامش 1

1. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ج1، ص 274، موسكو / ـــ
2. نفس المصدر: ص 52
3. نفس المصدر: ص 136
4. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص29، بيروت 1981
5. عرض اقتصادي تاريخي: نفس المصدر، ص 270
6. نفس المصدر: ص 54
7. تايلور، أ. ج .ب: الصراع على السيادة في أوربا، ص10، بغداد 1980
8. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 28

ثانياً: القوات المسلحة كضرورة لخيارات الحرب

لاحظنا في المبحث السابق أن الثورة الصناعية أطلقت تفاعلات داخلية في البلدان التي شهدت منجزات الثورة الصناعية وهي بالدرجة الأولى: بريطانيا، فرنسا، هولندة، ألمانيا، والولايات المتحدة في القرن الثامن عشر, وقد تمثلت تلك التحولات بتصفية آثار الكنيسة وتدخلاتها في شؤون الدولة، وإنهاء الإقطاع الذي سبب نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن وانخراطهم في العمل الصناعي، وساهمت هذه المعطيات في إبراز ملامح جديدة للمجتمعات الأوروبية كان أبرزها هي نشوء علاقات اجتماعية جديدة.

ومن جهة أخرى(وهو ما يهم بحثنا) خارجياً، فقد اشتدت النزعة الاستعمارية والتنافس بين الدول الصناعية، " وقد كانت النزعة نحو التوسع دؤوبة، مثل الضغط من أجل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من الفرص، ولكن التوسع نشأ وسط منافسة حادة بين القوى الكبرى التي كانت مهتمة بتوزيع القوة في القارة نفسها إلى جانب امتلاكها مناطق فيما مراء البحار، وهكذا انتقلت قضايا القوة القومية والقوة العسكرية أكثر فأكثر إلى المسرح العالمي، مترافقاً مع انتشار التجارة والمكتسبات الإقليمية لتشمل أجزاء أوسع من الكرة الأرضية، بل أن المستعمرات نفسها كثيراً ما كانت تمثل دوافع للقوة العسكرية ومصادر للمؤن العسكرية والقوة البشرية العسكرية، وقواعد للأساطيل التجارية والعسكرية " .[1]

وقد أشارت لنا المعطيات في المبحث الأول إلى الثورة الصناعية منحت التوسع آفاقاً جديدة، وتطلعات إلى خارج حدودها، بل وإلى قارات بعيدة، كما لاحظنا أن الفعاليات الأولى منتها إنما كانت من قبيل اكتشاف قارات جديدة وتطور نظم الملاحة، ثم المباشرة بإنشاء مستوطنات ومستعمرات على السواحل، كانت باكورة أعمالها استغلالا لسكان المحليين كقوة عمل شبه مجانية، في المشاريع الزراعية أو في المناجم(الذهب والماس)، إلا أن الثورة الصناعية طرحت مهمات جديدة تعدت ذلك الاستغلال (الاستثمار) البدائي إلى أشكال أكثر تطوراً بناء على تقدم نظام إدارة المستعمرات، إلى جانب التطورات الشاملة التي شهدتها الميادين المختلفة في الدول الاستعمارية الرائدة، أدى ذلك أن تتحول المستعمرات إلى مصادر ومنابع للثروة، ساهمت في تسريع وتأثر نمو رأس المال في الدول الاستعمارية، وشدة التمركز الذي أطلق العنان للعديد من الفعاليات الأخرى التي لا مجال للخوض في مفرداتها إلا فيما يخص مجال بحثنا، ألا وهو التوسع بالقوة العسكرية.

وبعبارة أخرى، فإن التوسع في بناء الجيوش الضخمة، وتزويدها بالمعدات المتطورة لم يكن بطبيعة الحال أمراً لا طائل منه، بل وأن تلك الجيوش كانت الأداة الأساسية من أجل التوسع الاقتصادي والسياسي، وفي انصباب ثروات مضاعفة إلى الدول الاستعمارية الرائدة، وكان التوسع في بناء الجيوش يخدم أمرين أساسيين:

- تجهيز الحملات الاستعمارية وسحق مقاومة الشعوب في المستعمرات.

- استخدامها في مجال التنافس بين الدول الاستعمارية.

ولم يكد عام 1871 يحل، حتى أصبح التجنيد في كافة الجيوش في القارة الأوربية خاضعاً للخدمة الإلزامية، وبدا أن هناك تنافساً حقيقياً في بناء الجيوش وزيادة حجم الإنفاق المالي من أجل توفير قوة عسكرية متفوقة، وكانت الدلائل والمعطيات تشير أن ذلك التضخم لم يكن ذو أهداف دفاعية ومحلية، وإنما من أجل أهداف استعمارية. (2)

وفي خضم التنافس الاستعماري المذكور، تراجعت مكانة عدد من الدول الاستعمارية الرائدة مثل: هولندة، اسبانيا، البرتغال، بفعل عوامل عديدة أبرزها التقدم الذي عجزت عن تحقيقه، في حين تقدمت دولاً أخرى متقدمة إلى المراكز الأولى بفضل المنجزات الصناعية، ولكن كذلك الشوط المتقدم في بناء دولاً وأنظمة حديثة، وأطلق على هذه الدول بالدول العظمى، وكان أبرز ما تميزت به هو ضخامة جيوشها وتطورها من حيث العدد والعتاد المستخدم.

وتبعاً لذلك فقد ارتفعت النفقات المخصصة للجيوش زيادة ملحوظة ومتصاعدة، ويشير الجدول أدناه إلى ذلك:

جدول (1) تخمينات الدفاع للدول العظمى 1870 ـ 1914 بالمليون إسترليني

البلد	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	10،8	2،4	28،8	41	64	110،8
النمسا ـ المجر	8،2	13،2	12،8	13،6	17،4	36،4
فرنسا	22	31،4	37،4	42،4	52،4	57،4
بريطانيا	23،4	25،2	31،4	116	68	76،8
إيطاليا	7،8	10	14،8	14،6	24،4	28،2
روسيا	22	29،6	29	40،8	63،4	88،2

المصدر: تايلور: أ. ج. ب. : الصراع على السيادة في أوربا، ص 14، بغداد 1980

وهكذا فقد نشبت صراعات وحروب تنافسية إلى أن أستقر الموقف الاستعماري الدولي، وبموجبه فقدت الكثير من الدول الاستعمارية امتيازاتها ومستعمراتها وفق التسلسل الآتي:

- في القرن السابع عشر: تمكن الإنكليز من إزاحة الهولنديين من الهند.
- في أواسط القرن الثامن عشر: كانت بريطانيا قد تمكنت من الاستيلاء على كافة أرضي القارة الأمريكية الشمالية تقريباً، وذلك بتقليص أو إزاحة نفوذ أسبانيا وفرنسا وهولندة، وما لبثت أن فقدت بريطانيا بدورها نتيجة حرب الاستقلال الأمريكية مواقعها في أميركا الشمالية.
- تمكن الهولنديون من إزاحة البرتغاليون في آماكن عديدة من أفريقيا وسيلان.

- بنتيجة تحطم الأسطول الاسباني الشهير " الارمادة " عام 1588 والتي مثلت نقطة الذروة في المنافسة البحرية الاستعمارية بين بريطانيا وأسبانيا، تسيدت بعدها البحرية البريطانية.
- في القرن الثامن عشر، تغلغلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى القارة الأفريقية.[3]
- بفعل التنافس بين القوى الاستعمارية، أو بفعل الثورات، فقدت أسبانيا حتى عام 1925، كافة مستعمراتها في أميركا الجنوبية.
- في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أنشأت فرنسا إمبراطورية استعمارية شملت كندا والهند الصينية. [4]

وهكذا وبفعل الحملات والفتوحات الاستعمارية والصراعات التنافسية، كانت أوربا في عام 1800 تغطي 55% من مجموع اليابسة في الكرة الأرضية، ثم اتسعت حتى عام 1879 لتشمل 67% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية.[5]

ثم بلغ هذا التوسع أقصى مدى له عشية الحرب العالمية الأولى، حيث غطت المستعمرات نحو 85% من سطح الكرة الأرضية عام 1914. [6]

وتشير الإحصاءات أن الخسائر في الأرواح بلغت 3 ملايين و300 ألف شخص في أوربا وحدها خلال الحروب التي نشبت في القرن السابع عشر، و5 ملايين و372 ألف شخص خلال القرن الثامن عشر، و9 ملايين و59 ألاف شخص خلال الحرب العالمية الأولى، وفي تحليل الجدول يلاحظ: [7]

1. تصاعد حجم الخسائر البشرية، دليل على أتساع جبهة المعارك والمشاركين.
2. الوتائر العالية في الخسائر، دليل على تطور الأسلحة والعتاد الحربي.
3. أتساع الرقعة الجغرافي، دليل على تطور وسائط النقل.

أنظر الجدول (2)

الفترة	المكان	الخسائر
القرن السابع عشر	أوربا	3 مليون، 300،000
القرن الثامن عشر	أوربا	5 مليون، 372،000
الحرب العالمية الأولى	أوربا ـ آسيا	9 مليون، 59،000

المصدر: فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1 / 1974

وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، كان الموقف الدولي قد غدا شديد التوتر، فقد توصل التوسع الاستعماري إلى أقصى مداه، وكان لبروز الإمبراطورية الألمانية وتبؤها لمكانة هامة بين الدول العظمى بسبب الوحدة القومية التي أبرزتها كدولة واسعة المساحة تمتد من بروسيا الشرقية على حدود روسيا، وحتى هولندة، وتتمتع بإنتاج صناعي مرتفع يتميز بالجودة، وحجم سكاني مرتفع. وبتحالفها مع إمبراطورية النمسا شكلت قوة لايستهان بها. وكانت ألمانيا تمتلك عدد قليل من المستعمرات الأفريقية، في حين كانت النمسا لا تمتلك أي منها، وتشعر بالغبن نتيجة لذلك، فقد كانت الإمبراطوريتان الشقيقتان ترغبان بمكانة أفضل في نادي الدول العظمى، وتطالبان بتوزيع جديد للعالم ينالان فيه أكثر مما بحوزتهما. لاحظ جدول نفوس الدول العظمى، بالملايين. أنظر الجدول[8]

الجدول (3) عدد نفوس الدول العظمى

الدولة	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910
بروسيا	16	18،5	–	–	–	–	–
ألمانيا	35،9	38	41	45	49	56	65
النمسا	30،7	31،7	35،8	38	41	45	50
فرنسا	35،8	37،4	36	37	38	39	39
بريطانيا	27،6	29	31	35	38	41	45
ايطاليا	24،3	25	26	28	30	32	35
روسيا	57	63	77	89	95	103	111

المصدر: تايلور: الصراع على السيادة في أوربا، ص 10، بغداد 1980

وعشية الحرب العالمية الأولى، كان هناك ما يقارب 160 مليار فرنك ذهب في توظيفات مالية بريطانية وفرنسية وألمانية خارج أوربا. [(9)]

وكنتيجة حتمية للتمركز الشديد لرأس المال، وأتساع فعالياته وآفاقه العالمية، والجنوح الشديد لجني الأرباح، فإن قوى الرأسمال بدأت منذ مطلع القرن العشرين تمارس الضغوط على الدولة وتدفعها إلى استخدام الوسائل بحوزتها(بالطبع يقع خيار استخدام القوات المسلحة في مقدمتها) لإرضاء مصالحها المالية، وكذلك تسخير نفوذها السياسي من أجل البحث عن مجالات جديدة لتوظيفات مالية جديدة من أجل جني المزيد من الأرباح. [(10)]

ومثلـت الحـرب العالميـة الأولى صـداماً سياسـياً/عـسكرياً هـائلاً سـواء بـالقوى البشرية التي زجت في المعارك، أو بعدد الدول التي ساهمت في الحرب، أو بخـسائرها البشرية، فقد لاحظنا أن أعداد ضحايا الحرب قاربـت ضـعف مجمـوع الخـسائر التـي سقطت خلال الصدامات المـسلحة في القـرن التاسـع عـشر بأكملـه، وكـذلك إلى نتـائج الحرب السياسية.

وواقعياً، فإن هول الـصدام العـسكري يمثـل حجـم التنـاقض في المـصالح والإرادات، وذلك لم يكن سوى نتيجة التنافس على ما لم يعد التنـافس عليـه موجـوداً، فكـما ذكرنـا أن 85% من اليابسة في الكرة الأرضية كانت تدار من الدول الاسـتعمارية، حيـث كـان تواصـل التنافس يعني حتماً أن تسلب دولاً ما بحوزة غيرها من ممتلكات ومزايا، والتوصل إلى نظام عالمي جديد ينال فيه كل طرف بناء على ما بحوزته مـن قـوى عـسكرية واقتـصادية، ومـن نافلة الكلام القول أن الجيوش كانت الأداة الأساسية في حـسم المواقـف، وفي رسـم وتحديـد النفوذ الاستعماري على الأرض.

ويشير الجدول التالي (4) إلى حجم الخسائر في الأفراد للأمم المساهمة في الحرب

الدولة	القتلى	الجرحى	أسرى ومفقودون	إجمالي الخسائر
ألمانيا	1,773,700	4,216,058	1,152,800	7,142,558
روسيا	1,700,000	4,950,000	2,500,000	9,150,000
فرنسا	1,357,800	4,266,000	537,000	6,160,800
النمسا والمجر	1,200,000	3,620,000	2,200,000	7,020,000
دول الكومنولث	908,371	2,090,212	191,652	3,190,235
إيطاليا	650,000	947,000	600,000	2,197,000
رومانيا	335,706	120,000	80,000	535,706
الدولة العثمانية	325,000	400,000	250,000	975,000
الولايات المتحدة	126,000	234,300	4,500	364,800
بلغاريا	87,000	152,390	27,029	266,919
صربيا	45,000	133,148	152,958	331,106
بلجيكا	13,716	44,686	34,659	93,061
البرتغال	7,222	13,751	12,318	33,291
اليونان	5,000	21,000	1,000	27,000
مونينيغرو	3,000	10,000	7,000	20,000
اليابان	300	907	3	1,210
المجموع	8,538,315	21,219,452	7,750,919	37,508,686

المصدر: Irving Werstein, "1914-1918: World War I", Cooper Square Publishers; Inc, New York, 1964

كما مثلت نتائج الحرب العالمية الأولى، إرضاء مؤقتاً للدول العظمى على أن التنافس أستمر وبصيغ أخرى قائماً، وقد طرحت عناصر موقف جديد على الحياة السياسية الدولية، وإن كانت سحب الحرب والاصطدام العسكري الواسع النطاق مجدداً بين عدد كبير من الدول على غرار الحرب العالمية الأولى، وإن أبتعد، إلا أنه لم يكن بعيداً جداً .

وإذا كان موضوع بحثنا الأساسي يتركز في استخدام القوات المسلحة في العلاقات الدولية، فلابد لنا أن نذكر ولو القليل من الفعاليات المضادة للأعمال الحربية، ولا نعني هنا سوى العمل السياسي والدبلوماسي الذي يمثل الخيار الثاني لصانعي القرارات.

ولما كانت الحرب تعني أيضاً صراع الإرادات، وفي هذه الحالة فإن إرادة المنتصرين تفرض على المهزومين، وبقدر ما تكون الهزيمة قاسية أو شاملة، وبدرجة ما تكون عليه خبرة ومهارة السياسيين والدبلوماسيين، تنعكس على شكل ومضمون الاتفاقيات التي يفرضها المنتصرون.

وفي الحرب العالمية الأولى بالغ المنتصرون في قسوة ما فرضوه على كاهل الأمم المغلوبة.

- فقدت تركيا كافة ممتلكاتها مع تعديلات على حدودها الوطنية.
- فقدت ألمانيا كافة ممتلكاتها الأفريقية مع تعديلات مهمة على حدودها الوطنية.

- تجزأت إمبراطورية النمسا، حيث انفصلت عنها المجر، والصرب، وأجزاء أخرى ضمت إلى تشكوسلوفاكيا ورومانيا وبولونيا، وهكذا انهارت الإمبراطورية.
- فقدت بلغاريا جزءاً مهماً من أراضيها الوطنية المطلة على بحر إيجة.

كما أقرت الأمم المنتصرة في مؤتمر باريس 1919 تأسيس منظمة عصبة الأمم (League of Nations)، وتم عند أول اجتماع لمجلس العصبة في 16/ كانون الثاني/1920، وكانت الدول الدائمة العضوية فيه هي: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، التي سرعان ما انسحبت بسبب رفضها المصادقة على معاهدات الصلح، كما أقرت نظاماً استعمارياً عالمياً جرى بموجبه اقتسام العالم، وكان عملاً يناقض إنسانياً وأخلاقياً ما تدعيه تلك الأمم من منجزات حضارية وعلمية ما أقرته العصبة " حق الأمم المتحضرة الأخذ بيد الأمم المتخلفة ...الخ.

ولعل أبلغ ما وصفت به العصبة، ما قاله العالم الأمريكي سلفيميني " أن تاريخ عصبة الأمم بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية هو تاريخ الغدر والحيل والخيانة، وإن الدبلوماسيين الذين تعهدوا بالعمل بموجب العصبة، قد انتهجوا سبل المراوغة في إدارة العصبة " (11)

وكانت العصبة قد أقرت ثلاث فئات من المستعمرات: (12)

الفئة: Category, A: وهو نظام يختص بإدارة المناطق التي كانت ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، وبموجبه منحت سوريا ولبنان لفرنسا، وفلسطين وشرقي الأردن والعراق لبريطانيا.

الفئة: Category, B: وهو نظام يختص بإدارة المناطق التي كانت ضمن ممتلكات الإمبراطورية الألمانية في الأقاليم الأفريقية، حيث تم تقسيم: توغو، الكاميرون، بين فرنسا وبريطانيا، ومنحت تنجانيقا لبريطانيا، وروانـدا ـ أورونـدي إلى بلجيكا (تعويضاً لها عن الأضرار التي لحقت بها في الحرب).

الفئة: Category, C: وهو النظام الذي فرض على جنوب غرب أفريقيا (منحت لجنوب أفريقيا) وعلى جزر المحيط الهادئ التي قسمت بين بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان.

وقد تم كل ذلك في إطار من التجاهل التام لمصالح الشعوب المستعمرة، وكذلك من خلال معاهدات منفصلة مع الدول المندحرة.

أ. **مع ألمانيا:** في اتفاقية فرساي التي وقعتها ألمانيا في 28/حزيران/ 1919.[13]

ب. **مع إمبراطورية النمسا والمجر:** عبر اتفاقية سان جرمان التي وقعتها النمسا في 10/أيلول/1919، التي اعتبرت كمعاهدة صلح.

ج. **ومع المجر:** التي انفصلت عن النمسا عبر اتفاقية تريانون التي وقعتها المجر في 4/حزيران/1929 . [14]

د. **ومع الإمبراطورية العثمانية:** عبر اتفاقية سيفر الموقعة في لندن، شباط / 1920، إلا أن المعاهدة الظالمة رفضتها تركيا بقيادة الحركة الكمالية، وأضطر الأطراف المعنية إلى عقد مؤتمر في مدينة لوزان السويسرية في24/تموز/1923، حيث أعيد النظر في الكثير من مواد اتفاقية سيفر المرفوضة. [15]

وإذا كانت الدول المندحرة: الإمبراطورية الألمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، قد استطاعتا عبر المفاوضات من تقليص حجم الخسائر التي لحقت بها، وأبقت على الأقل على كياناتها السياسية، وكذلك الدولة التركية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، والتي رفضت اتفاقية سيفر المجحفة، وتم لها تعديل ذلك بفضل نضالها الشاق وتضحياتها الجسيمة عبر اتفاقية لوزان كما مر ذلك، أما المستعمرات، فقد انتقلت من أيدي مستعمرين قدامى إلى أيدي مستعمرين جدد، وكانت بلا حول ولا قوة، وأضعف من أن تتمكن من تعديل موقفها بشكل جوهري، ربما تمكنت من إدخال تعديلات طفيفة ولم يكن مرد ذلك إلا إلى المقاومة العفوية والغير منتظمة التي أبدتها تلك الشعوب، أو إلى التنافس الاستعماري الذي أفسح مجالاً بسيطاً للخروج بمكاسب بسيطة وآمال ووعود جديدة، كان لا يزال من المبكر اعتبار مدى جديتها وإخلاص ووفاء الدول الاستعمارية لوعودها.

وقد اجتمعت لجنة من الأخصائيين والخبراء، انكليز وفرنسيين وفق منطوق المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم بتقسيم ممتلكان الإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية وفق ثلاث فئات، وعقد المؤتمر أولى جلساته بحضور الأمير فيصل بن الحسين(الملك فيصل الأول فيما بعد) في لندن بتاريخ 6/شباط/1919 في خضم تيارات بريطانية/فرنسية متنافسة طامعة، وكذلك الأطماع الصهيونية في فلسطين.

ومهما كانت مقررات هذا المؤتمر، فالوقائع التاريخية تشير إلى أن الدول الاستعمارية تجاهلت إرادة الشعوب ووحدة أراضيها الوطنية، حيث سلخ لواء الاسكندرون، كما اقتطعت فلسطين من جسم الوطن العربي بنتيجة المناورات البريطانية ومساعدتها المباشرة وغير المباشرة.

إلا أن عصبة الأمم التي تشكلت أساساً من الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وشكلت مقررات ومؤتمرات الصلح إحدى ركائزها الأساسية، لم تستطع قيادة العلاقات الدولية بشكل يؤدي إلى صيانة السلام العالمي وحماية حقوق الأمم الصغيرة. فسرعان ما تضاءلت أهميتها بعد احتلال الحبشة من قبل الاستعمار الإيطالي، كما لم تستطع حماية الصين من الغزو الياباني (1936ـ1937)، ثم اضمحلت نهائياً في أواسط عقد الثلاثينات عندما عجزت عن كبح جماح الفاشية النازية في إيطاليا وألمانيا والتوسع الياباني، ثم انعدمت قيمتها ودورها وقام بدلاً عنها الاجتماعات بين أقطاب القوى العظمى، التي كانت في تنهج نحو التوسع في القارة وخارجها، دون أن يكون لعصبة الأمم دور يذكر.

وقد كانت بعض تلك الصفقات خطيرة بدرجة أنها أنهت استقلال بعض الدول الأوربية مثل النمسا التي ألحقت بألمانيا، أو تم اقتطاع جزء مهم من دولة أخربمما أدى لاحقاً إلى تفسخ كيانها كدولة كما حدث مع جيكوسلوفاكيا، عند اقتطاع منطقة السوديت (Sudeten Land) وضمها إلى ألمانيا، وما لبثت ألمانيا أن ضمت كامل جمهورية تشيكوسلوفاكيا إليها.

والجدير بالذكر، أن مؤتمر قمة لقادة الدول العظمى، كان قد عقد في مدينة ميونيخ الألمانية عام 1938 بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في غياب تام لدور المنظمة الدولية، في حين كان العنصر الأساس في تقرير الموقف السياسي، هو القوة العسكرية الألمانية الناهضة، بالقيادة النازية الساعية إلى إزالة آثار الحرب العالمية الأولى التي كرستها اتفاقية فرساي المجحفة لألمانيا (التعويضات الثقيلة، رفع السيادة الألمانية على منطقة الروهر)، والتصعيد في الموقف السياسي الذي كان يستند أساساً على القدرة العسكرية القادرة على تحقيق الهدف السياسي إن فشلت المفاوضات. وهو حال أشبه باتفاقيات الإذعان (Compliance agreement).

ولكن ردود الفعل البريطانية والفرنسية كانت مختلفة حيال التوسع الألماني اللاحق باتجاه بولونيا، ليس بسبب العطف على بولونيا وسيادتها، وإنما بسبب الخشية من التعاظم المتزايد لنفوذ ألمانيا في القارة الأوربية وما ينطوي عليه ذلك من إضعاف لمواقفهما الإستراتيجية العام، وانعكاسات ذلك على مكانتها كدول عظمى، وأخيراً الخشية من أبعاد التحالف الأماني ــ الإيطالي ــ الياباني، وأمن المستعمرات المنتشرة في أرجاء العالم، معطيات وهواجس شكلت الأسباب الحقيقية للمواقف البريطانية /الفرنسية اللاحقة من التوسع الألماني.

وفي إطار مثل هذه الأوضاع الدولية التي لم تكن تقيم شأناً إلا للقوة من أجل التوسع، والصراع من أجل المزيد من المكتسبات الاستعمارية، خلقت الضرورة لأن تنشأ الجيوش الضخمة، وأن تمنح أهمية متزايدة.

وكدليل واضح على تزايد العسكرة " فقد بلغت عام 1936 وهي آخر سنة من وجود عصبة الأمم، بلغ تعداد جيوش العالم 7 ملايين جندي، وبلغت حمولة الأساطيل الحربية 3 ملايين طن، وعدد الطائرات 14،000 طائرة وبلغت نفقات التسلح أربعة مليارات دولار، وفي عام 1938، وهي السنة التي عقد فيها مؤتمر ميونيخ، بلغ تعداد جيوش العالم 10 ملايين جندي، وحمولة الأساطيل الحربية 8 مليون طن، وعدد الطائرات الحربية 50،000 طائرة، ونفقات التسلح بلغت 17 مليار دولار ". (16)

الجدول (5) تعداد وسلاح الجيوش في العالم في مرحلة قبيل الحرب العالمية الثانية

السنة	عدد الجنود	الأساطيل الحربية / طن	الطائرات	نفقات التسلح
1936	7 مليون	3 مليون طن	14،000 طائرة	4 مليار دولار
1938	10 مليون	8 مليون طن	50،000 طائرة	17 مليار دولار

ومن البديهي فإن أوضاعاً كهذه تستلزم قبل كل شيء الحاجة الماسة إلى المزيد من المواد الخام الضرورية للصناعات الحربية، أو للإنتاج الصناعي بصورة عامة، وأيضاً تحركاً سريعاً في المستعمرات وأشباه المستعمرات، وتشديد العلاقات التي تزيد من ارتباطها (المستعمرات) على الأصعدة المختلفة مع الدولة الاستعمارية.

وهكذا فقد سجلت المرحلة القريبة السابقة للحرب العالمية الثانية، العديد من الفعاليات في هذا الاتجاه، فقد حرصت بريطانيا على فرض الاتفاقيات السياسية والعسكرية الغير متكافئة مع الدول التي كانت تحت الانتداب، تتضمن

صراحة بوجود القوات العسكرية، وحق اتخاذهـا مـن أراضي الـبلاد مقـراً وممـراً لجيوشـها، وأكـثر مـن ذلـك، أن تعلـن تلـك الـدول، الحـرب تـضامناً مـع الدولـة الاسـتعمارية، كتلـك الاتفاقيتين التي فرضتها بريطانيا على العراق عام 1922- 1932، وصيانة قواعدها وتعزيزها في السويس، وفي قمعها للحركات الوطنية في تلك البلدان.

وقد أسدى الوجود العسكري للدول العظمى ولاسيما البريطاني والفرنسي خدمات مهمة سواء قبل نشوب الحرب العالمية الثانية أو خلالها. فقـد كـان ذلـك الوجـود يعمـل قبل كل شيء على حراسة المصالح الاستعمارية التي تتضمن الاستمرار بنهب تلك البلـدان وزجها في أتون الحروب الاستعمارية سواء باتخاذها من أراضيها الوطنية مقراً، أو ممراً أو بتجنيد أبناءها في جيوشهم لتحـارب أمـماً وشـعوباً أخـرى دون أن تكـون لهـا مـصالح في ذلك.

وفيما عدا ذلك، فقد لعب الوجود العسكري المتمثل بالقواعد العسكرية المتناثرة في أرجاء عديدة من العالم، سواء كانت مواقع تلك القواعد في جزر آهلـة بالـسكان، أو خاليـة، أو في دول تحت الانتداب أو في مستعمرات، لعبـت دوراً يتـسم بالأهميـة الكـبرى لـسلامة تحرك القوات العسكرية أو تأمين خطوط مواصلاتها لأغراض الإمداد أو للحركات العسكرية في الحروب، مما قد يجعلها هدفاً للدول المتحاربة.

فعلى سـبيل المثـال: مثلـت مـستعمرة جبـل طـارق، قاعـد عـسكرية بريـة وجويـة وبحرية ممـسوكة بـالقوات البريطانيـة، عائقـاً لـيس سـهلاً أمـام التـسلل البحـري المعـادي

(الإيطالي والألماني) من وإلى البحر الأبيض المتوسط، وكان دورها حاسماً في معارك شمال أفريقيا، والحركات البحرية في المتوسط، وبنفس القدر كانت ضرورية للقوافل البريطانية الناقلة للعتاد والأفراد بإتجاه ساحات الحرب قي شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وإلى شبه القارة الهندية.

كما يؤكد كثير من القادة الألمان أن القاعدة العسكرية البريطانية في جزيرة مالطة في البحر الأبيض المتوسط، كانت السبب الرئيس استراتيجياً وتكتيكياً في فشل الحملة الألمانية ـــ الإيطالية في تحقيق مراميها الطموحة التي كانت تهدف الوصول إلى قناة السويس، ومن ثم التغلغل في الشرق الأوسط، تلك الخطط التي كانت متزامنة ومكملة للتقدم الألماني في جنوب شرق الاتحاد السوفيت بإتجاه حقول النفط الآسيوية. [17]

وبدرجة ليست أقل أهمية، لعب ميناء عدن دوراً في الإستراتيجية البريطانية، حيث مثلت دور المحطة للتوقف والتموين والتزود بالوقود بسبب كونها تقع على الطريق بين البحر الأحمر والمتوسط، وبحر العرب والمحيط الهندي، وبسبب قرب الميناء من مصادر النفط لتموين قوافل السفن البريطانية التجارية والحربية.

وفي الواقع، كان سيغدو العسكري عسيراً للدول الاستعمارية للتدخل في أرجاء مختلفة من العالم سواء لمواجهة التحديات والأخطار من المنافسين الاستعماريين الآخرين، أو لصيانة عملية نهب الثروات من الانتفاضات الوطنية المحلية دون الاستفادة من دور القواعد العسكرية. وإذ لم يكن بمقدور السفن قطع

المسافات البعيدة دون التوقف للتزود بالوقود أو المؤن، والأمر أكثر أهمية لأسلحة الجو (الطائرات).

ولم تلعب المستعمرات دورها كمناجم للمواد الخام والثروات الطبيعية، كما لم يكتف المستعمرون بإتخاذ أراضيها كقواعد عسكرية، وإنما تعدى ذلك إلى ما هو أكثر وحشية، فقد استخدمت الدول الاستعمارية أبناء تلك المستعمرات كجنود في جيوشها، وقاتلت بهم في قارات بعيدة، وهكذا فقد سيق أعداد هائلة من الهنود والنيوزيلنديين والاستراليين للقتال في الجيوش البريطانية في أوربا وشمال أفريقيا وكذلك قاتل أبناء المستعمرات الفرنسية من الأفريقيين، وتحولت بعض المستعمرات إلى ساحات قتال بين الاستعماريين المتنافسين.

وهناك إحصائية تشير أن عدد المجندين من الشعب الهندي في الجيوش البريطانية بلغ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية زهاء 2،5 مليون شخص. [18]

وفي المجال الاقتصادي، والذي هو جوهر التوسع الاستعماري وغايته الأساسية، كانت بلدان أسيا وأفريقيا لا تزال في غالبيتها إما تحت الإدارة الاستعمارية المباشرة أو أشباه مستعمرا سواء كانت بلداناً تحت الانتداب، أو أنها تتمتع باستقلال شكلي لا تتمتع باستقلال حقيقي، وكان ذلك يعني أن الدول الاستعمارية تضع يدها وبنهب مباشر على المنتوج المنجمي الخامي والزراعي، وفيما عدا اليابان فلم تكن هناك دولة مستقلة في قارة آسيا، وكذلك أفريقيا التي كانت قارة مستعمرة باستثناء مصر المكبلة باتفاقيات تجعل من استقلالها صوري.

وليس من السهل الحصر الدقيق المكاسب الاقتصادية وحجم الـثروات التـي نهبـت، بسبب سيطرة المستعمرون سيطرة كاملة ومباشرة على مقدرات البلاد، بيد أن مـن الممكـن القول، أن بعض الإحصائيات المتيسرة، أن المـستعمرات، وأشـباه المـستعمرات قبـل الحـرب العالمية الثانية كانت تنتج:

جـدول (6) يـشير إلى إنتـاج المـواد الخـام في البلـدان المـستعمرة وأشـباهها، ونـسبتها إلى الإنتاج العالمي. [19]

المادة	النسبة %
المطاط	%97
القصدير	%96
النيكل	%95
الذهب	%82
الفضة	%70
الجوت	%99
الصوف	%97

المصدر: مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ص 162، موسكو/

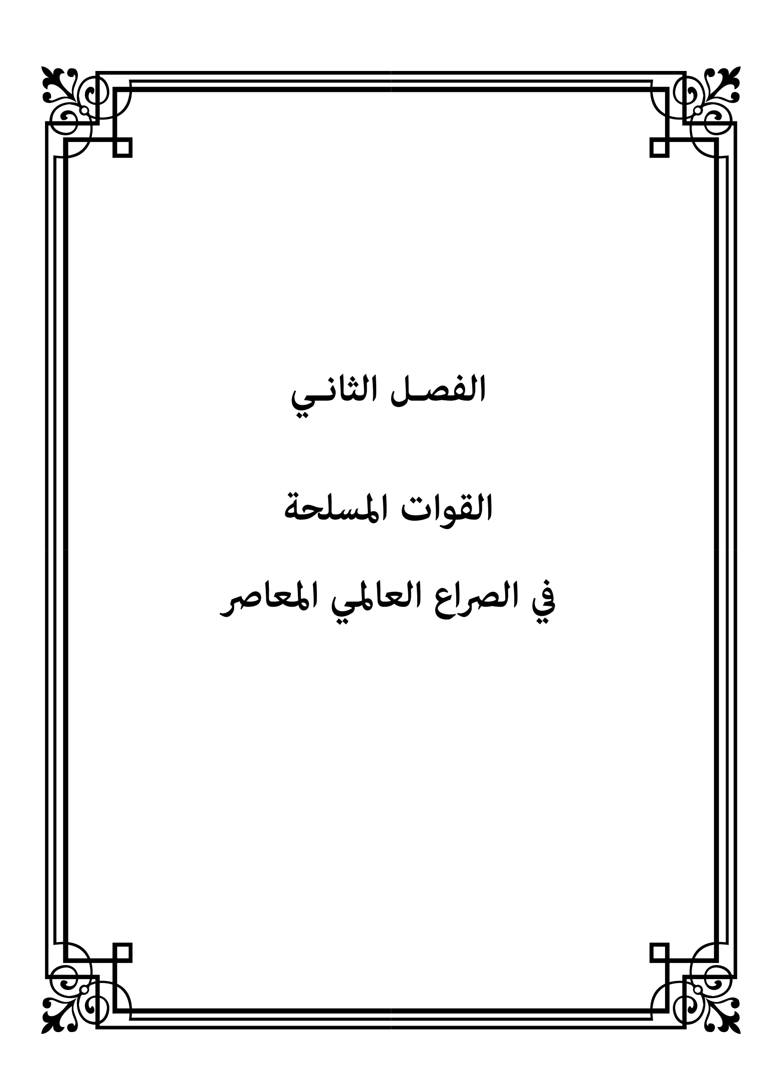
وبالطبع ينقص هذه الإحصائية الفريدة، نـسب اسـتخراج الـنفط التـي كـان الاستعمار ينهبها بصورة مباشرة من مستعمراتها أو من خـلال شركاتهـا التـي كانـت تـسيطر عـلى العمليـات النفطيـة في البلـدان المنتجـة للـنفط. ومـع ذلـك فـإن

الإحصائية أعلاه تشير إلى ضخامة النهب الاستعماري الذي أستمر لسنوات طويلة، وكان العنصر الأساس في ثراء الدول الصناعية الاستعمارية، وكان يتيح لها من جهة أخرى بناء جيوش ضخمة ورصد التوظيفات المالية لها وإنتاج صناعات حربية متقدمة.

كانت هذه بعض مفردات الموقف السياسي والاقتصادي غداة الحرب العالمية الثانية، وإذ نشأ تنافس شديد ضمن المعسكر الاستعماري، بفعل تعدد أقطاب القوة المحركة، ولم تكن أداة التنافس سوى الجيوش والقوى المسلحة الجوية والبحرية، ولك يكن هدف التنافس النهائي سوى إعادة تقسيم العالم وسوى المزيد من نهب البلدان المستعمرة والنامية بصفة عامة.

هوامش 2

1. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص 30، بيروت 1981.
2. رينوفان، بيير/ دروزويل، جان: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 50، بيروت 1982
3. عرض اقتصادي تاريخي: ج 2، ص 65، 137
4. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 40
5. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 39
6. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 44
7. فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1 / 1974
8. تايلور: نفس المصدر، ص 10
9. رينوفان، بيير/ دروزويل، جان: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 187، بيروت 1982
10. نفس المصدر، ص 213
11. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 135، بيروت / ـــ
12. مكدوف، هاري: نفس المصدر ، ص 71
13. الصمد، د. رياض: تاريخ العلاقات الدولية، ج 1، ص 96ــ117، بيروت/
14. نفس المصدر:
15. نفس المصدر:
16. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 136
17. مجموعة من القادة الألمان: قرارات مهلكة، ص 146، بغداد 1965
18. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 214، موسكو، 1971
19. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ص162



الفصـل الثانـي

القوات المسلحة

في الصراع العالمي المعاصر

أولا: القوة المسلحة والحرب الباردة

مثلت الحرب العالمية الثانية صداماً بشرياً هائلاً في استخدام القوات المسلحة، فقد ذكرنا في المبحث السابق، النزوع الشديد نحو العسكرة التي تبلورت عام 1936، إلا أن تلك المعطيات والإحصاءات تضاعفت غداة الحرب العالمية الثانية وخلالها. إذ بلغ تعداد الجيوش في العالم عام 1936 7 ملايين جندي، إلا أن عدد المساهمين الذين حملوا السلاح كمقاتلين في الحرب العالمية الثانية بلغ عددهم زهاء 110 مليون شخص. [1]

وكانت الولايات المتحدة قد برزت خلال الحرب كقوة دولية لابد من حساب قدراتها العسكرية والاقتصادية ووضعها موضع التقدير الدقيق. وكان لبعد أراضي الولايات المتحدة عن ساحات القتال الرئيسية قد مكنها من أن تلعب دوراً يتسم بالأهمية الفائقة لمجرى الأحداث خلال الحرب، وكذلك بالنسبة إلى نتائجها النهائية.

وبادئ ذي بدء، فإن الولايات المتحدة ومن خلال قانون الإعارة والتأجير (Lend – Lease System)، وهو قانون أمريكي شرع ويسمح للحكومة الأمريكية تأجير، أو تسليف أو نقل أو مبادلة المعدات والتجهيزات التي تحتاجها أي دولة تعتبر ذات أهمية حيوية في ضمان أمن الولايات المتحدة والدفاع عنها. اعتمد القانون في 11 آذار 1941، أي بعد عام ونصف من اندلاع الحرب العالمية الثانية وقبل 9 شهور من دخول الولايات المتحدة للحرب، والذي

بموجبه تعهدت الولايات المتحدة إمداد الدول الرأسمالية في أوربا وبريطانيا على وجه الدقة، بالمعدات الحربية وبالقروض من أجل مواصلة الحرب.

وقد تم بمقتضى هذا القانون تسليم كميات ضخمة من المعدات الحربية للمملكة المتحدة وقوات فرنسا الحرة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين والعديد من دول الحلفاء ما بين عامي 1941 و1945. وساعد قانون الإعارة والتأجير في جعل الصناعة الأمريكية مستعدة للدخول في الحرب حتى قبل أن تدخل البلاد فعلياً في الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1945، انتهى العمل بهذا القانون بعد أن كانت الولايات المتحدة قد منحت حوالي 50 مليار دولار من القروض، وقد نتج عن ذلك أن غدت الدول الأوربية الرئيسية لاسيما بريطانيا فرنسا مدينتان بمبالغ طائلة للولايات المتحدة.

وقد أتاح بعد الأراضي الأمريكية عن ميدان الحروب، بالإضافة إلى دخولها المتأخر للحرب، أن تواصلت وتصاعدت قدراتها العالية في مجال الإنتاج الصناعي، إذ تمكنت الصناعات الحربية الأمريكية من ضخ مقادير هائلة من الأسلحة التي استخدمت في شتى جبهات القتال. فقد أنتجت الولايات المتحدة عام 1942:

60,000 طائرة

45,000 دبابة

20,000 مدفع مضاد للطائرات.

حمولة 8 ملايين طن من البواخر. (2)

وقبيل نهاية الحرب، كرست الولايات المتحدة تفوقها العسكري باستخدامه للسلاح الذري، بقصفها للمدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي في شهر آب/1945. وكان في ذلك إشارة واضحة لتفوق الولايات المتحدة العسكري، الذي سيكون له أبلغ الأثر (إلى جانب التقدم الاقتصادي) ستنال بموجبه المركز القيادي الأول بين بلدان المعسكر الرأسمالي، مقابل اضمحلال تدريجي لمكانة بريطانيا وفرنسا.

ويجمع المؤرخون وعلماء العلوم السياسية، بأن العالم شهد إلى جانب بروز زعامة الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي، بروز مكانة الاتحاد السوفيتي الذي تحمل الثقل الأعظم من طاقة الجيوش الألمانية. ففي عام 1943 بلغ التعداد لإجمالي للجيوش الألمانية بصفة عامة 10,3 مليون شخص، وكان من هؤلاء على الجبهات المختلفة 6,6 مليون جندي وضابط، ومنهم 4,8 مليون (أي أكثر من 71%) على الجبهة السوفيتية وحدها. [3]

ويعود الفضل في تحرير أقطار أوروبا الشرقية بدرجة رئيسية وحاسمة للجيوش السوفيتية، كما أنها هي التي اقتحمت ألمانيا ودخلت عاصمتها، وفرضت عليها الاستسلام التام دون قيد أو شرط. وبديهي أن لم يتحقق دون قدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، استطاعت به أن تمون جيوشها وطاقة مجتمعاتها على استيعاب الخسائر التي أنزلها الجيش الألماني الذي أحتل مناطق واسعة من البلاد، وأخيراً دقة تشخيصاتها السياسية والعسكرية على الصعيد الاستراتيجي.

أهلت هذه المعطيات الاتحاد السوفيتي لدور عالمي، وفي قيادة المعسكر الاشتراكي المؤلف من بلدان شرق أوربا التي قامت فيها حكومات اشتراكية حليفة للاتحاد السوفيتي، وهي: بولونيا، رومانيا، جيكوسلوفاكيا، بلغاريا، يوغسلافيا، ألبانيا، هنغاريا، وأخيراً القسم الشرقي من ألمانيا التي نهضت فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

وثالث النتائج الهامة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، اشتداد نضال القوى الوطنية والتحررية في قارات: آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بفعل عوامل ذاتية وموضوعية متعددة أبرزها:

1. الظروف الدولية المناسبة التي خلقت توازناً أو شبه توازن في القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى انحسار التسلط الاستعماري.
2. التناقضات التي سادت في تلك المرحلة صفوف المعسكر الرأسمالي، أدى إلى تراجع النفوذ البريطاني / الفرنسي/ وهو ما منح الفرصة للعديد منم الدول التخلص من الاستعمار أو بقاياه.
3. نشوء منظمة المم المتحدة التي كانت عوناً للدول التي تنشد الاستقلال السياسي.
4. تزايد وعي الشعوب وإدراكها لأهمية المرحلة التاريخية التي توفر الشروط الضرورية لاستقلالها السياسي.
5. نضال وتضحيات حركات التحرر الوطنية وشعوبها.

وبالفعل، فبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، نالت بلداناً عديدة استقلالها السياسي، لا بل غدا البعض منها يشكل ثقلاً على المسرح السياسي كالهند وأندونسيا، والصين الشعبية التي نالت استقلالها 1949، ثم توالت الدول الأخرى: الفلبين، لبنان، سوريا، الأردن، في الأربعينات، وكمبوديا، وفيتنام، المغرب، تونس، السودان، غانا، في الخمسينات، ثم اندلعت ثورة الجزائر من أجل الاستقلال عام 1954، وللفترة من 1958 حتى 1962، استقلت ثلاثة وعشرون دولة في أفريقيا، عدا دول الشمال الأفريقي العربية.

وهكذا طرحت الحرب العالمية الثانية بنتائجها النهائية أوضاعاً دولية جديدة، تميزت بالفاعلية الشديدة، وكان الموقف على مسرح السياسة الدولية يؤشر:

أ. في العالم الرأسمالي

تمخضت عملية التنافس بين الاستعماريين القدامى والجدد عن بروز وزعامة الولايات المتحدة بسبب تفوقها العسكري والاقتصادي، وهو ما منحها قوة سياسية عظمى، وقد تكرس ذلك:

1. احتكارها للسلاح الذري.
2. اعتماد الدولار كعملة وحيدة قابلة للتحويل بالذهب من خلال الإقرار بذلك في مؤتمر برتون وودز عام 1945.
3. الثروات الطائلة التي جنتها الولايات المتحدة من توظيف ديونها في العالم الرأسمالي، وتواصل تصدير لرؤوس الأموال.[4] لاحظ الجدول

4. إعلان مشروع مارشال في 5 / حزيران / 1947 والذي بموجبه تعهدت الولايات المتحدة ترميم الاقتصاد الأوربي (أوربا الغربية) وكان ذلك نمطاً آخراً من تصدير رأس المال جعل اقتصاد تلك البلدان تابعاً ومرتبطاً بالاقتصاد الأمريكي.
5. إعلان تأسيس حلف شمال الأطلسي ناتو NATO بتاريخ 4/نيسان/ 1949 بقيادة الولايات المتحدة.

جدول (7) تصدير رأس المال الأمريكي

للسنوات 1940 ـ 1960 بملايين الدولارات

السنوات	رأس المال المصدر
1940	13،275
1945	16،818
1950	32،848
1955	44،947
1957	54،388
1958	49،335
1959	64،852
1960	71،497

المصدر: جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، ص 280، بيروت 1970

وقد أبعد هذا التفوق الأمريكي الساحق أي منافسة لها، وخلال خمسة سنوات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عام 1945، تضاعف إنتاجها الصناعي،

وزادت كمية النقود المتداولة في البلاد ثلاث مرات، كما ارتفعت الإدخارات بمقدار أربعة مرات. [5]

ب. في العالم الاشتراكي

في الحقبة نفسها، بدا أن الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية تكون هي الأخرى قوة دولية لايستهان بها، وذلك من خلال:

1. نهوض المزيد من الدول الاشتراكية في آسيا: الصين الشعبية، فيتنام، كوريا الديمقراطية.
2. كسر السوفييت الاحتكار الأمريكي للسلاح الذري، إذا فجروا تجربتهم الذرية الأولى خريف عام 1949. [6]
3. المساندة الفعالة التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى العديد من حلفاءه وأصدقاءه: الصين الشعبية، كوريا، مصر (1956).
4. امتلاك الاتحاد السوفيتي مقعداً دائماً في مجلس الأمن وحق النقض (فيتوVITO) كاعتراف دولي كونها قوة عظمى.
5. النجاحات البارزة التي أحرزها الاتحاد السوفيتي في مجال الصواريخ العابرة للقارات والرحلات إلى الفضاء الخارجي.
6. التصدي الناجح للمشكلات القاسية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفيت لاسيما على الصعيد الاقتصادي.
7. تأسيس حلف وارسو الذي يضم في صفوفه بلدان شرق أوربا كرد على تأسيس حلف الناتو.

وقد منحت هذه الانجازات الاتحاد السوفيتي وزناً دولياً مؤثراً ليس أدل عليه، أن الاتحاد السوفيتي كان عشية الحرب العالمية الثانية يقيم علاقات دبلوماسية مع 25 دولة فقط في العالم، ومع نهاية الحرب، كان عدد الدول التي تقيم العلاقات الدبلوماسية معها قد أصبح 49 دولة (عدد مؤسسي الأمم المتحدة في 24 /أكتوبر/1945 كان 51 دولة)، وفي العصر الراهن يندر وجود دولة لا تقيم العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. (7)

جـ. البلدان النامية

وهي بلدان تحررت حديثاً من الاستعمار، وتواجه مشكلات عديدة من أجل تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، والنضال من أجل تحقيق هذه الأهداف تكتنفه صعوبات متنوعة، ويتميز دورها في السياسة الدولية.

1. خلق تزايد عدد من البلدان المتحررة طموحات بدور ذو فاعلية على مسرح السياسة الدولية، حيث أسست حركة الحياد الايجابي/ عدم الانحياز، عام 1954 في باندونغ بأندونيسيا، لحركات وبلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. أثمرت عن تنسيق وتضامكن بين هذه البلدان.
2. وفر تعدد القطبية في السياسة الدولية، أمكانية توجه عدد من هذه البلدان صوب الاشتراكية كشريك تجاري، وتسليح جيوشها الوطنية.
3. استغلال هيئة الأمم المتحدة كمنبر دولي من أجل تعميق مكتسباتها والمساهمة في انحسار الاستعمار.

وبرغم هذه الإيجابيات في الوضع الدولي، بيد أن الاستعمار والامبريالية لم تكن ليتخليان عن أهدافهما الرئيسية، ونعني به التوسع وإن كان ذلك يجري بأساليب وطرق حديثة، إلا أنه بقيت تحتفظ بذات الجوهر القائم على جني المزيد من الأرباح، وتصدير المزيد من رأس المال.

فالولايات المتحدة نفسها كقائدة للمعسكر الإمبريالي، لم تكن بحاجة إلى الكثير من الخامات، فالأراضي الأمريكية الشاسعة توفر معظمها (في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فيما بعد تعرضت بعض الخامات للشحة أو النضوب كالنفط مثلاً)، وهي بثرائها قادرة على شراء ما تحتاجه من الخامات الغير متوفرة في أراضيها. وجوهر الساسة الأمريكية أرتكز على فرض الهيمنة السياسية وتصدير رأس المال ليتم نهب واضطهاد لا يقل بشاعة عما كان المستعمرون القدامى يفعلونه. فسياسة القروض و (المساعدات) وشروط التجارة الخارجية وفعاليات احتكاراتها في العالم، التي تطورت إلى الشركات المتعددة الجنسية، تعود بالأرباح الكبيرة، فقد تضاعف في سنوات معدودة الرأسمال الأمريكي المصدر، وتضاعفت أرباحه، كما جرى المزيد من الغوص في أساليب وفعاليات الرأسمال الأمريك، يبعدنا عن هدف البحث الأساسي، هل تخلى الاستعمار الجديد عن هدفه القديم في فرض السيطرة ؟

لاحظنا في المبحث السابق، أن التوسع العسكري لم يكن إلا (ضرورة) أملتها سياسة التوسع الاقتصادي والسياسي، وقد تابعت الولايات المتحدة وسائر البلدان الرأسمالية هذه السياسة، فالتوسع باستخدام القوات المسلحة

(الاستخدام الشامل والجزئي) وبواسطة القواعد والتواجد العسكري، تحول إلى نهج ثابت تدل عليه الإحصاءات بشكل واضح وجلي. فقد تجاوزت النفقات العسكرية في الولايات المتحدة خلال العشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، نفقاتها العسكرية في العشرين عاماً التي سبقت الحرب ب 48 مرة. [8]

وفي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تولت حراسة هذه الأهداف العالمية الواسعة 55 قاعدة عسكرية في المحيط الهادئ، و23 قاعدة في القارة الأمريكية (خارج الولايات المتحدة)، قاعدة في أوربا، و7 قواعد في شمال أفريقيا، وحوالي 637 ألف جندي أكثر من نصفهم في أوربا، بالإضافة إلى 580 ألف شخص مدني. [9]

وهكذا وبعد فترة قصيرة، أتضح للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أن السياسة التي تظاهرت بها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومنها (برنامج المساعدات الأمريكية، النقطة الرابعة، الهبات والمنح ..الخ) لم تكن سوى قناعاً يخفي شراسة تفوق شراسة الاستعمار البريطاني والفرنسي، ولم تكن سياسة معاداة الاستعمار، سوى هراوة لتصفية المستعمرين القدامى، واحتلال مقاعدهم والاستيلاء على امتيازاتهم، ولم تتردد في ذلك من استخدام القوات المسلحة، بل كانت تلك وسيلتها الأساسية.

وفي مطلع الخمسينات اشتعلت نيران الحرب الكورية، وتدخلت الولايات المتحدة بقواتها المسلحة، وفي ربيع 1951، كان الجيش الثامن الأمريكي في كوريا يضم:

3 فيالق أمريكية،

2 فيلق من جيش كوريا الجنوبية،

2 لواء من بريطانيا،

1 لواء كندي،

1 لواء تركي،

1 كتيبة أسترالية،

1 كتيبة تايلندية،

1 كتيبة من الحبشة،

1 كتيبة يونانية،

1 كتيبة فرنسية،

1 كتيبة من كولومبيا،

1 كتيبة من هولندة،

1 كتيبة من بلجيكا،

1 كتيبة من لكسمبورغ،

1 كتيبة من الفلبين(كانت الفلبين قد نالت استقلالها واستخدمته الولايات المتحدة في غزو بلداناً أخرى)

إلا أن تلك الحرب الغير حاسمة، كلفت الولايات المتحدة وحدها 25 ألاف قتيل، و115 ألف جريح، بالإضافة إلى 22 مليار دولار. (10)

وفي الخمسينات يؤشر سجل الولايات المتحدة وحلفاءها بالتدخل المسلح المباشر وغير المباشر في بلدان ومناطق عديدة في العالم، وتتواصل هذه السياسة في العقود ما بعدها دون توقف، وهو مؤشر واضح لمكانة القوة واستخدام القوات المسلحة في السياسة الأمريكية خاصة والغربية عامة(لاحظ الجدول 8):

السنة	التدخل
1950	في بورتريكو
1954	غواتيمالا
1955	كوستاريكا
1956	العدوان الثلاثي على مصر
1958	الإنزال الأمريكي في لبنان
1961	التدخل في كوبا
1961	العدوان الفرنسي تونس بنزرت
1964	في فيثنام
1975	الدومنيك
1967	العدوان الاسرائيلي مصر/ سوريا / الأردن
1970	كمبوديا
1983	غرينادا
1991	حرب الخليج
1999	حرب يوغسلافيا ــ ناتو
2000	الحرب في أفغانستان ــ ناتو
2011	الحرب في ليبيا ــ ناتو
2003	الحرب على العراق

المصدر: الجدول من أنجاز المؤلف من مصادر مختلفة

وإلى جانب عدد يصعب حصره من الاستفزازات، وأعمال العدوان والمناوشات القصيرة، أو استخدام ما يسمى في عالم السياسة اليوم (حروب بالنيابة) أو التهديد باستخدام القوة، أو تحريض فئات محلية بالعمل ضد الحكومات الوطنية التي ترفض السير في سياستها، وفي جميع هذه الفعاليات كانت القوات المسلحة الأمريكية وقوات من حلفاءها تنطلق من قواعد عسكرية من داخل البلاد (إذا كانت العملية في إطار قمع انتفاضة وطنية) أو من قواعدها في البلدان المجاورة.

فقد انطلقت على سبيل المثال قوات الجنرال ماك أرثر إلى كوريا من الجزر اليابانية، ومن تايوان والفلبين، والقوات الفرنسية من قبرص، ومالطة والجزائر، من مناطق أخرى عبر أساطيلها التي تجوب البحار والمحيطات، والتي اكتسبت سمعة (الدركي المتجول) مثل الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط المنطق من قاعدته في إيطاليا، والأسطول الأمريكي السابع في شرقي آسيا وقواعده في الفلبين واليابان وفي ديغوغارسيا.

وفي الواقع، فإن الأساطيل البحرية يمكن اعتبارها قواعد متنقلة، تحمل علىا ظهرها جيوش مجهزة بكل ما تحتاجه المعركة الحديثة من معدات، فهي تشمل بالإضافة لجنود مشاة البحرية، وسفن الإنزال الناقلة للمدرعات البرمائية، والآليات والمدفعية، وتشمل حاملات الطائرات التي بوسع الطرازات الحديثة منها حمل أكثر من 100 طائرة حربية مقاتلة، وسفن تحمل الوقود والإمداد

والتموين، وسفن الرادار والتشويش الالكتروني، بالإضافة إلى القوة النارية المتمثلـة بـالبوارج والمدمرات وسائر سفن الحملة البحرية.

وقد أطلقت الأوساط السياسية والإستراتيجية، سواء في الولايات المتحدة أو في بلدان حلفاءها، نظريات عديدة تشيد باستخدام القوة المسلحة، منهـا عـلى سـبيل المثـال سياسـة "حافة الهاوية "و سياسة"الرد المرن" و"العصا والجزرة"، و"العصا الغليظـة"...الـخ، ولا يمكـن قبول نظرية أن هذه سياسات كانت موجه نحو الاتحاد السوفيت والمعسكر الاشـتراكي، كـما أن هذه النظرية تدحض ببساطة، ذلك أن الولايات المتحدة لم تشتبك قط مع قوات الاتحاد السوفيتي أو البلدان الاشتراكية، بل لم تشهد حتى مناوشات محدودة، وبدليل أنها تواصلت حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشـتراكي وحلـف وارسـو، في حـين أن القنابـل الأمريكية وحلفاؤها انهمر على عدد كبير من بلـدان وشـعوب العـالم لأسـباب تـذرعت بهـا الولايات المتحدة خلافاً للإرادة المجتمع والقانون الدوليين.

ومنـذ الخمـسينات، أبـدت الولايـات المتحـدة القناعـة بـضرورة سياسـة الأحـلاف السياسية /العسكرية، والتي قدر لها أن تلعب عدة أدوار في آن واحد. فهي:

1. تعمل على المزيد من ارتباط البلدان المنظمة للحلف بقيادة الحلف الذي تهيمن عليـه الولايات المتحدة.
2. مواجهة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية.
3. التصدي لحركات التحرر الوطنية والتحررية في البلدان النامية.

ومع أن الحلف الرئيسي في إطار الأحلاف العديدة التي أقامتها الولايات المتحدة يتمثل بحلف الناتو، فقد تأسس هذا الحلف في نهاية عقد الأربعينات(4/نيسان/1949) وتأسس حلف وارسو بعد ذلك بستة سنوات (14/أيار/1955) إلا أن الأحلاف الغربية الأخرى تأسست في الخمسينات مثل حلف سياتو الذي ضم بلدناً في جنوب شرق آسيا، وحلف الريو، وضم بلداناً من أميركا اللاتينية، وحلف السنتو الذي ضم (العراق وإيران وتركيا والباكستان)، وكانت الولايات المتحدة القاسم المشترك الأعظم في هذه الحلقة من الأحلاف السياسية/العسكرية.

ومع أن معظم هذه الأحلاف انتهى فعلياً ولم يعد له وجود مثل حلف بغداد (السنتو)، أو فقدت مصداقيتها كحلف الريو بعد حرب فوكلاند(1982) فيما يزال حلف الناتو لاعباً رئيسياً في سياسة القوة واستخدامها للولايات المتحدة وحلفاءها على مسرح العلاقات الدولية.

وفي عقد السبعينات، روجت ذات الدوائر نظرية مفادها أن القوتين الأعظم تتصارعان في أرجاء مختلفة في العالم عبر ممثلين لمصالحهما، وهو ما أطلق عليه بحروب الوكلاء(Proxy wars)، إلا أن هذه النظرية لا تقل خطراً عن سابقاتها، وغير صالحة لاتخاذها كقاعدة، فإذا سلمنا جدلاً أن الولايات المتحدة حاربت الاتحاد السوفيتي في فيتنام، بيد أن ليس هناك ما يحمل ذات الأمر فيما يخص الصراع العربي/الصهيوني وكيانها، وبنفس المعنى لا يمكن إحالة الحرب البريطانية - الأرجنتينية على المصالح السوفيتية، أو التدخل في نيكاراغوا ..الخ،

من الأمثلة التي لا تسمح بصلاحية تلك النظرية التي تفسيرها المنطقي الأوحد هي أن القوة المسلحة واستخدامها يمثل الخيار الأكثر قبولاً "بحكم كونه خيار يملك صفة الحسم"لدى الأوساط الإستراتيجية الغربية، فالجيوش وبناء القوة العسكرية"لاحظنا ذلك جلياً في المباحث السابقة"، تمتعت على الدوام بأهمية فائقة ومتصاعدة في الدول الاستعمارية بعد الثورة الصناعية، حتى غدت القوات المسلحة المنفذ الأساسي والمعول عليه في تحقيق سياسة التوسع، بل وحتى قبل وجود دولة الاتحاد السوفيتي.

وبهذا المعنى أكدت جمعية الجغرافية السياسية الأمريكية، أن الدبلوماسية ستبقى عديمة الجدوى والتأثير، وإن القوة العسكرية العظمى ضرورية لزجها حيثما تستدعي الأوضاع ذلك، وتلك هي الجدوى الحقيقية لدبلوماسية ناجحة.

ومن البديهي أن اللجوء إلى القوة المسلحة لا يعد الخيار الابتدائي، الأول والأخير في إطار معالجة الأزمات السياسية، ولكن التجربة التاريخية أشارت وكذلك المعطيات الراهنة، أن أهداف الاستعمار الجديد إغتصابية الشكل والجوهر وعدوانية شرسة في تحقيق أهدافها، لذلك فإن خيار القوة المسلحة وبواسطة القوات المسلحة هي أكثر الخيارات مألوفة فيس سياسة الدول الاستعمارية العظمى، منذ القرن السابع عشر وحتى الآن.

وبهذا الاتجاه، تذهب دراسة أعدت في مركز الأبحاث الإستراتيجية بجامعة جورج تاون بواشنطن، عن أفضلية الخيارات المتاحة" إن الدبلوماسية تمثل خط الدفاع الأول الذي يعكس إرادة وسياسة

الولايـات المتحـدة، والـدولار وسـيلة هامـة لتحقيـق الأهـداف الأمريكيـة والقـوات المـسلحة للولايـات المتحـدة وكـذلك القـوات المـسلحة للـدول الحليفـة، هـي القـوى الأساسـية لتحقيـق الـسياسة الأمريكيـة. وإن عـلى حكومـة الولايـات المتحـدة اسـتخدام الـدولار بـصورة واقعيـة ولـيس مـن أجـل قـيم أفلاطونيـة، وكـما فعـل الإنكليـز في اسـتخدامهم للبـاون الإسـترليني في الفـترة النابليونيـة، وأيـضاً اسـتخدام المـساعدات والقروض والمساعدات العسكرية". [11]

ومن خلال إجراء جرد سريع على الاتفاقيات التي تعقدها الولايـات المتحـدة، حتـى تلك التي يعلن عنها كأجراء لصيانة السلام، مثل اتفاقية "كمب ديفيد" التـي كانـت برعايـة وقيادة الولايات المتحدة، يلاحظ بوضوح الفقرات التي تخـص العمـل العـسكري، وبالـذات التدخل الأمريكي، إلى جانب اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تنص في معظمها على "حق" الولايات المتحدة في التدخل العسكري حتى في الحالات التي تعتبر شؤوناً داخليـة صرفـة في بلدان كثيرة تحت شعار "اتفاقية الأمن المتبادل".

والـدول الاسـتعمارية القديمـة ليـست أقـل اسـتعداداً و جاهزيـة للتـدخل العسكري رغم أفول مجدها وعظمتها، بل على العكس فهي لا تخفي حنيناً جارفـاً في الهيمنة والسيطرة، فمع أن استعادة سيطرتها لا يمكن اعتباره ضـمن الممكنـات، بيد أنها لا تتردد حيـثما أمكـن ذلـك وحيـثما تتيـسر لهـا ثغـرة تـستطيع أن تقـوم بفعالية عسكرية خارج حـدودها رغـم أن تلـك الفعاليـات بعـد الحـرب العالميـة

الثانية باءت بالفشل الذريع إلا أنها ما زالت تأمل أن تستعيد بعضاً من مواقعها وإن كانت مشاركة مع غيرها، أو أن تؤكد هيبتها. وبهذا المعنى كان التدخل الفرنسي في تشاد في مطلع الثمانينات وقبلها في جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو أو بالطريقة التي واجهت بها بريطانيا أزمة جزر فوكلاند مع الأرجنتين عام 1982.

وتلخص مقولة العالم الأمريكي رابوبورت Rapoport في كتابه الإستراتيجية والضمير تعبيراً عن طغيان اللجوء إلى القوة المسلحة المتزايد إقحامها في العلاقات الدولية" لو أن كلاوس فيتز عاش حتى أيامنا هذه لكان بإمكانه أن يستنتج بإن السياسة الدولية حالياً هي بالذات استمرارا للحرب بوسائل أخرى". [12]

وفي غضون عشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، تسببت الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة في نشوب النزاعات المسلحة أو التسبب بإحداثها، أو الحروب الأهلية منذ هام 1945 وحتى 1971 بلغ 142 حرباً أو نزاعاً مسلحاً كما يشير الجدول (9) أدناه. [13]

المرحلة	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أميركا	المجموع
1945 ـ1950	3	21	3	4	31
1951 ـ 1955	2	18	7	5	32
1956 ـ 1960	1	18	13	6	38
1961 ـ 1965	1	22	18	10	51
1966 ـ 1970	1	15	18	13	47
1971 ـ 1975	1	1	18	4	33

ومع أن هذه الحروب والنزاعات كانت محلية ومحدودة (باستثناء حرب كوريا والعدوان الثلاثي على مصر) من حيث عدد الدول المشتركة، أو من خلال النتائج التي تمخضت عنها، إلا أنها أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، أو من حيث كلفتها الاقتصادية بسبب ارتفاع القدرة التدميرية للأسلحة المستخدمة من جهة، وارتفاع كلف إنتاج الأسلحة والأعتدة. فالحرب الكورية التي انتهت بلا حسم، كلفت الولايات المتحدة لوحدها (دون حساب خسائر حلفاءها) 25 ألاف قتيل، و115 ألف جريح، و22 مليار دولار، وكان مجموع خسائرها من الطائرات النفاثة المرتفعة الثمن قياساً إلى جيل الطائرات المستخدمة في الحرب العالمية الثانية، 1416 كطائرة. (14)

وبصرف النظر عن الخسائر العالية في الأرواح والأموال، فقد أكدت الحرب الكورية مع أنها انتهت دون حسم، بمعنى أنها لم تستطع احتلال كوريا بأكملها، ولم تنهي المشكلة الكورية، أكدت أهمية وجود نقاط الارتكاز في أماكن مختلفة من العالم لتلعب دور نقاط ارتكاز ومحطات للتموين والإمداد واستراحة ونقاط للإخلاء والإسعاف، وإدامة الشؤون اللوجستية للمعارك الحديثة (سيشتد تأثير هذا العامل في المراحل المقبلة) وفي هذا الإطار، قدمت قواعد الولايات المتحدة في اليابان والفلبين وجزر الباسفيك عوناً ضرورياً لتحقيق سياستها التوسعية.

ومع أن سنوات الخمسينات شهدت ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين، إلا أن أحداثاً أخرى ساهمت في إبعاد شبح الحرب العالمية الثالثة كان أبرزها:

1. توصل الاتحاد السوفيتي لكسر الاحتكار الذري، وصناعة ترسانة من الأسلحة الذرية. ويرجح العديد من المؤرخين والخبراء، عدم استخدام الولايات المتحدة للسلاح الذري في الحرب الكورية، خشيتها من توسع إطار الحرب وتصاعدها إلى حرب عالمية.
2. النجاحات السوفيتية في مجال الأبحاث الفضائية، وسبقهم للعلماء الأمريكان بإطلاق أول مركبة فضائية مأهولة يقودها رائد فضاء، وكان ذلك في 12/ نيسان /1961. [15]
3. الإنجازات السوفيتية في مجال الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المضادة للطائرات.

تلك كانت أهم المعطيات العسكرية المؤثرة، أما السياسية منها فتمثلت بالعدد الكبير من البلدان المستقلة حديثاً التي دخلت معترك العلاقات الدولية المعاصرة، وباشر العديد منها أدوراً مهمة على هذا الصعيد مثل الهند، واندونيسيا ومصر، وأخذت تشكل ثقلاً في إطار حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ونشاطاً مماثلاً في منظمة هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها باعتبارها ميداناً هاماً من ميادين العمل السياسي الدولي، الذي كان يعني ازدهاراً للدبلوماسية، وأهمية ذلك باعتباره عنصراً يستبعد اللجوء إلى العنف واستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية.

ومن جهة أخرى، راهن الغرب على أن الاتحاد السوفيتي الذي رفض قبول مشروع مارشال (توظيف رأس المال الأمريكي في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية) سوف لن يستطيع تجاوز المشكلات الاقتصادية الحادة، والخراب الشامل الذي عم الاتحاد السوفيتي وشرقي أوربا، فتمكنت ومن خلال عملية بناء دؤوبة وسياسة تقشفية قاسية، تمكنت من تجاوز الأزمة، وبدأت تطرح نفسها في ميدان التجارة الدولية، لاسيما مع البلدان النامية.

وإذا كانت الحرب الكورية قد وفرت احتمالاً ولو بنسبة ضئيلة، المواجهة بين المعسكرين (حلق طيارون سوفيت متطوعون بطائرات كورية شمالية)، فإن المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية أعلاه، قادت إلى واقعية في العلاقات الدولية، وإلى استبعاد اشتباك القوتين الأعظم المباشر، وإلى إبعاد شبح الحرب النووية. بيد أن التوازن في ميزان القوى لم يمنع العملية المتواصلة للدول

الرأسمالية في نزوعها إلى السيطرة والهيمنة، وضم الجزء الأعظم من دبلوماسية القوتين الأعظم في جداول أعمالها قضايا الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وبهذا المعنى انعقدت مؤتمرات القمة عام 1955 في جنيف، و1959 في مريلاند، وعام 1960 في باريس (أنهار هذا المؤتمر عندما كشف الرئيس السوفيتي خروتشوف، أن الاتحاد السوفيت أسقط طائرة تجسس أمريكية من طراز يوتو U2 واعتقال قائدها)، وقمة 1916 في فيينا ...الخ.

إلا أن هذه الواقعية لم تمنع من أن تتسلل الدول الاستعمارية إلى أهدافها بطرق ملتوية. ففي نيسان/1961 جهزت الولايات المتحدة وبأشراف مباشر من وكالة المخابرات الأمريكية CIA إنزالاً قام به كوبيون منفيون ومرتزقة على الأراضي الكوبية، مع تقديم الدعم والعون اللازمين بما في ذلك إمدادهم بمعدات ثقيلة: سفن، طائرات حربية، كمقدمة لتدخل أكثر شمولاً. بيد أن المحاولة سحقت في بدايتها، مما أدى إلى تدهور الموقف في البحر الكاريبي، ودفعت كوبا إلى مواقع سياسية معادية أكثر تجذراً من ذي قبل، كما أدى هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية لكوبا، إلى المزيد من إجراءات حماية أمن البلاد بما في ذلك تمتين صلاتها بالاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى في تفاعلاته إلى نشوب أزمة خطيرة في تشرين الأول/1962 بين الولايات المتحدة التي اعتقدت أن خللاً خطيراً قد حدث في منطقة نفوذها التقليدية (الكاريبي) تمثلت بنصب عدد من الصواريخ السوفيتية الصنع على الأراضي الكوبية، بموجب اتفاقية لحماية وجود كوبا كدولة.

وقد أمكن بالوسائل السلمية تجاوز تلك الأزمة، وذلك بضمانات قدمتها الولايات المتحدة مقابل سحب الاتحاد السوفيتي للصواريخ. وتمثل هذه الأزمة أمثولة عن الواقعية في العلاقات الدولية المعاصرة في ظل سباق التسلح، والحرب الباردة.

وفي أواخر عهد الرئيس أيزنهاور، بدأ التدخل الأمريكي في فيتنام، ثم تطور هذا التدخل إلى إقحام القوات المسلحة، ثم إلى حرب ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية. وبلغ التدخل المسلح في أواخر الستينات حداً خطيراً، إذ وضع صناع القرار السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف أمام خيارات صعبة، فحتى عام 1968 أسقطت فيتنام الديمقراطية فوق أراضيها أكثر من 1200 طائرة أمريكية، يوازي ثمنها 2 مليار دولار، وتحملت فيتنام الديمقراطية من القنابل أكثر مما أصاب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. (16)

والحرب الفيتنامية وإن كانت شكلاً متطوراً من أنماط التدخل والحروب سواء بصيغة التحالفات السياسية/العسكرية أو من حيث إقحام التكنولوجيا المتطورة في الحروب، إلا أنها لم تختلف في جوهرها عن الحروب الاستعمارية القديمة، فإذا ارتدى اللص بدلة فاخرة وأنيقة، فلا يعني ذلك أنه لم يعد لصاً.

فالولايات المتحدة ساهمت بتقليص الوجود الفرنسي في فيتنام وتصفيته، لكن من أجل أن تحل محلها، فشكلت حكومة عميلة تابعة لها هناك، ومع وجود كوريا الجنوبية، حيث كان يتواجد هناك الجيش الأمريكي الثامن، في منطقة نفوذ تقليدية تضم الفلبين أيضاً، حيث كانت الولايات المتحدة تمتلك 4 قواعد جوية،

2 منها تابعة للبحرية، وواحدة للقوات الجوية، وأخرى للقوات البرية، وكذلك في تايلند حيث يقع مقر القيادة الجوية الإستراتيجية الأمريكية في منطقة خوارت (شمال شرق بانكوك) وكانت تستخدم فيها سربين من الطائرات القاصفة الإستراتيجية B52 (30 طائرة) كما تتمركز 4 قواعد للصواريخ، و3 قواعد للطائرات المروحية (هليكوبتر) وسبع قواعد جوية تعمل منها 600 طائرة مقاتلة، و200 طائرة نقل، كما تم تخصيص قاعدة أوبون لتدريب الطيارين الفيتناميين الجنوبيين، بالإضافة إلى قواعدها المختلفة في الجزر اليابانية.[17]

ومرة أخرى تتشابه السمات الاستعمارية للتوسع في جميع العصور، فقد استخدمت الولايات المتحدة أبناء شعوب أخرى من أجل أهدافها التوسعية، فكما ساق الاستعمار البريطاني أبناء المستعمرات من الهند وأفريقيا، وفرنسا من السنغاليين وعرب شمال أفريقيا إلى الحروب الاستعمارية، أقحمت الولايات المتحدة أبناء شعوب أخرى في حروبها الإمبريالية. وكما في حرب كوريا، كان الأمر في فيتنام، فتحت شعارات التحالف والعمل الجماعي، أقحمت الولايات المتحدة قوات عسكرية من دول عديدة، فعدا القوات المسلحة لفيتنام الجنوبية التي بلغ تعدادها في نهاية 1968، حوالي 750 آلاف جندي، بلغ حجم التدخل الأمريكي في فيتنام وضد فيتنام الشمالية، 550 ألاف جندي، عدا 38 ألف رجل في القواعد الجوية في تايلند التي كانت تشن منها الغارات الرئيسية على فيتنام الشمالية، وعدا بحارة الأسطول الأمريكي السابع الذي كان يدعم القوات

المقاتلة في فيتنام جواً وبحراً، فعدا ذلك كان في نفس الفترة، 50 ألف جندي كوري جنوبي، و16 آلاف جندي أسترالي، و12 ألف جندي تايلندي. (18)

وفي ملاحظة هذه المعطيات، نجد أن الوجود العسكري بمختلف أشكاله مارست ذات الأدوار التي في المراحل السابقة، يضاف إلى ذلك الدور المتعاظم الأهمية للقوات البحرية سواء بطاقتها في نقل القوات المحاربة أو بقيامها بالأعمال اللوجستية من إمداد وتموين، أو حتى بقوتها النارية الذاتية وبحمولتها من الطائرات المقاتلة والقاصفة التي ضاعفت دائرة فاعليتها وتأثيرها، وجعلت من الأساطيل البحرية جيوش متحركة تضم المدفعية ومشاة البحرية والطيران، كما أن سفن الإنزال تحمل الآليات والدروع لزجها في المعارك فور إنزالها على السواحل، وفيتنام التي تبعد 16 ألاف كيلومتر خير دليل على ذلك.

وفي بداية السبعينات، بلغ التدخل أو التورط الأمريكي في فيتنام ذروته، وينذر بالتصاعد، وبلغ الموقف العسكري/السياسي درجة بالغة الخطورة بالمؤشرات التالية:

1. بسبب تصاعد حدة القتال وتصاعد التدخل الأمريكي، زجت بخيرة قطعاتها المقاتلة في الحرب، حتى شكلت الجزء الأعظم من القوات المسلحة الأمريكية. وقبل نهاية 1967 بدأت الولايات المتحدة تسحب بعضاً من ضباطها وضباط الصف من قطعاتها العاملة في أماكن أخرى خاصة أوربا، حتى بلغ نسبة المساهمين في غمار الخرب الفيتنامية 75% من الأفراد، وعمل 45% من رجال البحرية لصالح المجهود الحربي في فيتنام، وفي عام 1968 أشترك في الحرب 16%

من مجموع الطيران التكتيكي، و51% من طيران الاستطلاع، و73% من طيران النقل، و39% من الطيران الاستراتيجي. وبنتيجة التشغيل العالي أو الخسائر، بلغ عدد النقص في الطيارين 16،963 طيار.

2. شكلت الخسائر البشرية والاقتصادية عاملاً ضاغطاً على الولايات المتحدة بإنهاء أو تقليص دورها العسكري، فالولايات المتحدة التي بلغ عدد سكانها بموجب إحصاءات 1968، ما يناهز 200 مليون نسمة، قادرة أن تقدم 3،464،302 رجل إلى القوات المسلحة، وبالطبع فإن الولايات المتحدة لها التزامات في أرجاء أخرى من العالم بالإضافة إلى مهمات الدفاع عن الأراضي الأمريكية نفسها، وما يتطلبه الجيش من عناصر إدارية وأخصائيين، وخدمات شتى، بالإضافة للمجهود الصناعي الحربي، وكل ذلك شكل عبئاً من العسير احتماله لوقت طويل. وبموجب المعطيات الأمريكية فقد كانت خسائر الأمريكيين في الحرب لعام 1966 5،899 قتيلاً ، و 40،633 جريحاً ومشوه، تصاعد في عام 1968 إلى 14،521 قتيل، و92،564 جريح ومشوه. (18)

3. تصاعد حملات الاحتجاج في المجتمع الأمريكي والحياة السياسية الداخلية، وخلقت الحرب ارتدادات عميقة التأثير في نفسية الفرد الأمريكي، وأدت عوامل الانحطاط إلى ارتفاع نسب الجرائم التي تزايدت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1960 بنسبة 90% في حين لم تزداد نسبة السكان إلا بنسبة 1% وفي عام 1967 ارتفعت جرائم القتل بنسبة 20% وجرائم الاغتصاب بنسبة 25% وجرائم السرقة بنسبة 68%. (19)

4. شكلت هذه العناصر وأخرى ثانوية، تياراً سياسياً مؤثراً يطالب بإنهاء الحرب، وكان شعار إنهاء الحرب ينال تأييداً واسعاً في صفوف الناخبين، وفي شعبية الحزبين الرئيسيين المتنافسين: الجمهوري والديمقراطي، وليس ذلك فحسب، بل والرأي العام العالمي لاسيما في البلدان الرأسمالية في أوربا وكرست الحكومة الفرنسية على سبيل موقف الرأي العام العالمي بتأييدها العلني لحكومة فيتنام الديمقراطية، وتشكلت في بريطانيا محكمة برتراند رسل لمحاكمة جرائم الحرب في فيتنام، وجاهرت الحكومة السويدية بقبولها العسكريين الأمريكيين الهاربين من الحرب كلاجئين على أراضيها.

وفي نهاية الحرب، كانت الخسائر الأمريكية المعلنة باهظة حقاً، وقد تضمنت 56،550 قتيل، و303،522 جريح و2،949 مفقود، فضلاً عن نحو 3700 طائرة نفاثة، وحوالي 500 طائرة هليكوبتر، وبلغت جملة المبالغ التي استهلكتها الحرب نحو 150 مليار دولار، عدا مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لحكومة جنوب فيتنام. [20]

وتصاعد سريان رفض الوجود الأمريكي إلى كمبوديا، ولاؤوس، وخشية الولايات المتحدة من تغلغل التيار المعادي لها إلى بلدان أخرى في المنطقة ولاسيما تايلند أدى لأن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً بالغ الدقة والصعوبة بالنسبة للأوساط السياسية في الولايات المتحدة، في استبعاد استخدام الأسلحة النووية، إذ قدرت دوائر القرار الأمريكي احتمالات تصاعد مطرد للموقف سيجعل من تدخلات واسعة النطاق أمراً محتملاً، لذلك كان التفاوض المفضي إلى الانسحاب

هو الخيار الوحيد الممكن، مع الاستمرار بدعم الحكومات العميلة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وكان ذلك تسليماً من الولايات المتحدة بلا جدوى التدخل المباشر والاكتفاء بالدعم وتقديم العون الاستراتيجي (غارات قصف مركزة) مستخدمة الطائرات بعيدة المجى(وهو خيار سيتكرر في أفغانستان).

وجسدت حكومة الولايات المتحدة التوجهات الجديدة إعلاناً وعملاً، من خلال إعلان الرئيس نيكسون Nixon Doktrin الذي أعلنه من القاعدة العسكرية الأمريكية في جزيرة غوام Guam عام 1969.

وعلى الرغم من أخفاق الولايات المتحدة الواضح في فيتنام، فقد مثل إعلان نيكسون تهديداً صريحاً باعتبار منطقة شرق آسيا منطقة نفوذ حيوية تقليدية للولايات المتحدة، وما ينطوي ذلك من مخاطر جدية على السلم العالمي.(21)

ونص إعلان نيكسون بتعهد الولايات المتحدة رعاية أمن الدول الحليفة في إطار " العالم الحر " ضمن إستراتيجيتها العالمية، إعلان تلك المنطقة "منطقة نفوذ حيوية " وأخيراً بتقديم المساعدات والدعم الاقتصادي والعسكري. (22)

وفي تحليل التوجهات الإستراتيجية الأمريكية، نلاحظ أن الولايات المتحدة باعتبارها قائداً للمعسكر الاستعماري الجديد، لم تتخل عن سياسة العنف واستخدام القوة، وما سياسة ومبدأ نيكسون فتنمة الحرب Vietnamisation the War ما كانت إلا صفحة جديدة في إستراتيجيتها بتأجيج الصراعات المحلية ومدها بالسلاح ونمطاً جديداً في إدارة الأزمات بما يخدم مصالحها الاستعمارية في

نهاية المطاف، وعلى هذا النحو، أطلقت تلك الدوائر بما يسمى بحرب الوكلاء أو المحاربين بالنيابة (Proxy wars) وهي ليست أكثر من زج قوى محلية للقتال من أجل مصالح الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار، تشير الإحصاءات أو الولايات المتحدة قدمت مساعدات عسكرية للدول الحليفة والصديقة للفترة من 1950 ـ 1970 بما قيمته 37 مليار دولار، و7 آلاف طائرة حربية، 20،279 دبابة وأكثر من 3،5 مليون بندقية. وتضاعفت هذه الإحصاءات بعد أعوام السبعينات، لاسيما فيما يخص المساعدات إلى ما يزيد على 400 مليار دولار حتى أواسط السبعينات. (23)

وقد احتاجت هذه السياسة إلى المزيد من الإنتاج الحربي وزج المزيد من القوى البشرية في إنتاجها، حتى بلغت في أعوام السبعينات 7،5 مليون شخص يعمل في صناعة الأسلحة وهو ما يمثل 10% من القوى العاملة في الولايات المتحدة. (24)

وتشير دراسات عديدة أن آثار الحرب الفيتنامية كانت قاسية ومريرة على صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة وأوساطها الإستراتيجية، فشهدت أعوام السبعينات تراجعاً في الموقف الاستراتيجي لم تكن فيتنام إلى فقرة من فقراته، توالت بعدها سلسلة من الأحداث: سقوط كمبوديا، سقوط النظام الموالي للغرب في أثيوبيا، نهاية سيطرة الأقلية البيضاء في روديسيا (زيمبابوي)، استقلال انغولا.. ..الخ، وأيضاً نجاحات مهمة لحركة التحرير الوطنية والقومية من خلال:

أ. تأميم الشركات الاحتكارية، النفطية بصفة خاصة، في العديد من البلدان.

ب. السيطرة على الثروات وإمكانية التأثير السياسي مثل تقليص ضخ النفط خلال وبعد حرب أكتوبر / 1973.

ج. تنامي النشاطات السياسية الدولية للبلدان النامية، وقد تجسدت في إطار منظمات عدم الانحياز، المؤتمر الإسلامي، الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى فعالياتها في الأمم المتحدة.

وهكذا فقد شهدت السبعينات نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين التي وضعت العالم على شفير الحرب النووية أكثر من مرة، وحل محلها دبلوماسية قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تم خلالها التباحث على تحديد التسلح الاستراتيجي ومنع نشوب الحرب النووية. وكل ذلك تحت وطأة قناعة تجذرت عند الجانبين، وتشير تقديراتها الأولية :

- أن حرب قادمة، ستستخدم أسلحة الدمار الشامل، ستكون أضرارها ليس على الجانبين المتصارعين فحسب، بل على العالم بأسره والبيئة، بل والأجيال المقبلة أيضاً.
- أن كلا الجانبين ليس واثقاً بدرجة أكيدة بأنه سيخرج من الحرب منتصراً.
- أن خسائر الحرب المقبلة في الأرواح والممتلكات ستفوق مكاسبها أي كانت.

دفعت هذه التقديرات الأولية القوتين الأعظم إلى الجنوح للحلول أو أنصاف الحلول التي تقدمها دبلوماسية صبورة، وهذه قناعة سوف تتعزز بمرور السنوات، وستطرح أفاقاً ومواقف وحسابات جديدة، ستؤسس مسرح علاقات دولية باتجاهات جديدة.

هوامش 1

1. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص214
2. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص155
3. ريابوف، فاسيلي: المأثرة العظمى، ص 142، موسكو 1974
4. جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، ص 280، بيروت 1970
5. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص169
6. . مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 31، بغداد 1986
7. ريابلوف، فاسيلي: نفس المصدر، ص 312
8. مجموعة مؤلفين: الماركسة اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 53
9. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص444، بيروت 1973
10. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص 362ــ 368
11. بالدوين، هانسون: إستراتيجية للغد، ص 293، القاهرة 1972
12. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص36

كلاوسفيتز: جنرال ومفكر ألماني في قضايا الحرب والجيش والإستراتيجية، له مقولته الشهيرة : " الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى "، من أبرز مؤلفاته المنقولة للعربية " الوجيز في العسكرية والحرب " .

13. Kießling, G.: Krieg und Frieden im unsere Zeit, S. 100, Berlin 1977

14. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص 365 ـ 368
15. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 111، بغداد 1986
16. بونيه، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 89 ـ 138، بيروت 1970
17. بونيه، غابريل: نفس المصدر، ص177 ـ 228

18. بونيه، غابريل: نفس المصدر، ص،213، 215، 221

19. بونيه، غابريل: نفس المصدر، ص156

20. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ج1، ص 742، بيروت 1977

21. Kissinger, H.: Amerikanische Außenpolitik, S. 77

22. Hartley, A: American Foregen Policy in the Nixon Era, International Instetute for straegie studies, London 1977, P.16

23. Al Dabak, Durgham, Die Expansionspolitik Des USA Imperialismus in Nahen Osten, Leipzig 1981, S. 17

24. Yarmolinski, A.: The Military Stabilsment, Newyork 1971, P266

ثانياً: القوة المسلحة في ظل التعايش السلمي

لاحظنا في المباحث السابقة، أن مميزات الوضع الدولي الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وبروز وتشكل قوتين أساسيتين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولا نعني هنا سوى المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى قوة ثالثة بدأت تتشكل على أنقاض الاستعمار القديم، رغم أن عملية التشكل هذه تدور ببطء وضعيفة التكوين السياسي والاقتصادي، إلا أن دورها في الحياة السياسية الدولية يتسم بالنمو المطرد.

وإذ أثبتت المعطيات التاريخية أن استخدام القوة المسلحة من قبل الاستعمار القديم والجديد لم يكن خياراً عابراً أو تكتيكات، وإنما هي ظاهرة ملازمة للاستعمار والتوسع في كافة المراحل من أجل تحقيق أهداف توسعية ونهج ثابت في إستراتيجيتها الشاملة الرامية إلى السيطرة على العالم. فما هي الظروف التي دعت الولايات المتحدة إلى قبول نهج التعايش السلمي أو الوفاق ..؟

إن قبول الولايات المتحدة الوفاق للم يكن يعني (وحلفاءها في المعسكر الرأسمالي بدرجات متفاوتة) أنها اقتنعت بضرورة أو بإمكانية تعايش الأنظمة السياسية المختلفة أيديولوجياً سلمياً، ولا لكونها نبذت سياسة القوة والعنف المسلح ولا تنازلت عن صفاتها الأساسية المتمثلة بالتوسع، فهناك إذن عوامل داخلية وخارجية هي التي دعت الولايات المتحدة إلى قبول الوفاق.

كان أبرز العوامل الذاتية (الداخلية):

1. الهزائم المتلاحقة التي أصابت صناع القرار السياسي والأوساط الإستراتيجية بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس.

2. الخشية من تورط جديد يعيد إلى الأذهان مأساة فيتنام.

3. الاستياء الداخلي الشديد من حجم الخسائر البشرية والاقتصادية في الحروب أو أشباه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة: 25، ألف قتيل في كوريا، 56 ألاف قتيل في فينام، أي ما يقارب ثلث خسائرها بالأرواح في الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت تكاليف حرب فينام لوحدها 150 مليار دولار، عدا مساعداتها للدول الحليفة التي قاتلت معها.

4. لم تعد الولايات المتحدة تمتلك ذات القدرات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها بعد الحرب العالمية الثانية، من حيث ارتفاع البطالة وعموم مفردات تراجع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

في حين تمثلت العوامل الموضوعية (الخارجية):

1. الفشل في خلق حزام معاد للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. نتيجة لمعطيات كثيرة منها النجاحات السوفيتية والاشتراكية العلمية والسياسية والاقتصادية.

2. تبرم وضيق حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين في العالم الرأسمالي(الدول الصناعية الستة: كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان) من الأعباء

التـي تفرضـها علـيهم الحـرب البـاردة سياسـياً واقتـصادياً وعـسكرياً، في إطـار اشـتداد التناقضات في صفوف الحلفاء الغربيين.

3. دور حركـات التحـرر الوطنيـة في أرجـاء العـالم، واشـتداد وعـي الـشعوب في رفـض المخططات الأمريكية، والنضال من أجل تصفية آثار الاستعمار بشتى أشكاله.

خلقت مجموع هذه المعطيات موقفاً اضطرت الولايات المتحدة اسـتيعابه، وانتهـاج سياسة أكثر واقعية، فما كان يصلح للخمسينات أو الستينات، لم يعد اليوم الوسيلة الناجحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في التوسع، لذلك فالولايات المتحدة عولت على سياسـة الوفاق، فذلك كان يعني في حساباتها:

- اعتمدت الولايات المتحدة عـلى تنـشيط المجـالات الاقتـصادية والتبـادل التجـاري والتعاون العلمي مع الاتحاد السوفيتي وفي مجالات إسـتراتيجية لاسـيما في أبحـاث الفـضاء، والجيل الجديد من الالكترونيات، وفي مجالات الاستثمارات الاقتصادية الكبـيرة (اسـتثمارات صناعية، استخلاص الغاز، استصلاح وتأهيل سبيريا) فعولت أن الوفاق سيغل أيـدي الاتحـاد السوفيتي في الكثير من مناطق العالم حرصاً على منافع الوفاق. ومـن البـديهي أن الولايـات المتحدة والدول الرأسمالية بصفة عامة ترتكـب خطـاً فادحـاً إذ تنـسب كـل رغبـة تحرريـة واسـتقلالية في البلـدان الناميـة إلى تـأثير الاتحـاد الـسوفيتي فقـط، ذلـك أن الحركـات الوطنية التحرريـة قـد قطعـت شـوطاً بعيـداً في نـضجها الـسياسي وتحقـق لـشعوبها وعيـاً

صقلته التجارب، فالأساس الموضوعي يتمثل في إرادة الشعوب ولا تلعب العناصر الخارجية (على أهميتها) إلا دوراً ثانوياً.

- ومن جهة أخرى، فإن البلدان النامية لم تعد ذلك الميدان الفسيح للنهب والسلب كما في عهد الاستعمار القديم بفعل عوامل عديدة أبرزها وعي الشعوب وحكوماتها الوطنية لمشكلاتها، وكذلك بفعل تعدد المراكز التجارية في العالم، مما قلص من حجم الاعتماد على التجارة من البلدان والشركات الرأسمالية.

- في مجال تنشيط الفعاليات التجارية، سيتاح للولايات المتحدة المزيد من القدرة في التفرغ لمواجهة منافسيها من البلدان الرأسمالية الأخرى، ومواجهة نزعات للتحرر من الهيمنة الأمريكية التي ظهرت في أوربا (الحكومات الديغولية في فرنسا، الحكومات الألمانية بخاصة في عهد المستشار هلموت شمت) والفاعلية الشديدة للتجارة اليابانية.

- الولايات المتحدة وحليفاتها (بلدان حلف الناتو) تأمل أن تتمكن من التغلغل في مجتمعات أوربا الشرقية في ظل الوفاق، وإحداث تأثيرات سياسية / اجتماعية لزعزعة الأنظمة الاشتراكية.

تلك كانت أبرز العوامل الخارجية والداخلية في الحسابات الإستراتيجية التي قادت إلى مرحلة الوفاق، بالإضافة إلى عامل جوهري ضاغط يتمثل بامتلاك كلا الجانبين حجماً مماثلاً أو متقارباً من أسلحة الدمار الشامل القادرة على إنزال ضربات من شأنها أن تؤدي إلى إبادة المنجزات الإنسانية من جهة،

واحتمال تطور أية بؤرة للصراع المسلح إلى حرب شاملة تهدد سلام وأمن العالم من جهة أخرى، أدى إلى توازن يستبعد المواجهة المسلحة المباشرة بينهما بسبب تضاؤل إمكانية أن يلحق أحد الأطراف الهزيمة الكاملة الحاسمة بالطرف الآخر.

وفي 10 /حزيران/1967 أعلن الرئيس الأمريكي ل. جونسون عن رغبته في إنهاء الحرب الباردة وآثارها، كما أعلن عن إزالة أكثر من 400 مادة غير إستراتيجية من القيود على التصدير للاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية (كمرحلة أولى من الوفاق) وفي 17/تشرين الأول/1967 أعلن عن المزيد من الإجراءات باتجاه تحسين العلاقات بين المعسكرين منها:

1. إزالة فئات من المواد الإستراتيجية من قائمة السلع الأمريكية المحظورة.
2. تمويل بنك الاستيراد الأمريكي لمشروع سيارات فيات الذي يبنى في الاتحاد السوفيتي.
3. التخفيف من قواعد السفر للأمريكيين إلى البلدان الاشتراكية. [1]

وما أن حلت أعوام السبعينات، كانت مسيرة العلاقات بين المعسكرين قد حققت تطوراً إيجابياً مهماً ساهم وساعد على ذلك، انتهاء الحرب الفيتنامية وزوال بؤر التوتر في كمبوديا ولاؤوس التي وفرت ظروف طيبة للقاءات القمة بين قادة المعسكرين، ولمحادثات أكثر عمقاً وشمولاً تتناول قضايا إستراتيجية منها:

1. **قضايا الحد من إنتاج وانتشار الأسلحة الإستراتيجية:**

أ. الصواريخ البالستية العابرة للقارات، عددها، قدرتها التدميرية.

ب. إنتاج أسلحة الدمار الشامل: ذرية، هيدروجينية، نيوترونية.

ج. برامج إنتاج وتمركز الصواريخ المتوسطة المدى من طرازات بيرشينغ 2 وكروز، والسوفيتية من طرازات: SS21 ، SS22.

د. الفقرات الحساسة من الأسلحة الإستراتيجية مثل قاذفات القنابل البعيدة المدى المزودة بصواريخ ذات شحنة نووية، أو الغواصات البعيدة المدى المسيرة بالطاقة النووية التي بمقدورها إطلاق صواريخ من تحت الماء، بعيدة المدى، وذات شحنة نووية.

2. قضايا الأمن الأوربي.
3. التعاون الاقتصادي والعلمي التكنيكي.
4. تخفيف التوتر في أرجاء مختلفة من العالم.

وبالفعل فقد توصلت المحادثات التي استغرقت زمناً طويلاً ولعدة مراحل، توصلت إلى نتائج وإن لم تلغ نهائياً التناقض والخلافات حول البنود التي تم التباحث من أجلها، إلا أن تلك النتائج يمكن وصفها بأنها هامة في مسيرة السلام والوفاق الدولي ومن أبرز تلك النتائج:

1. التوصل إلى اتفاقات SALT 1 و SALT 2 .
2. انعقاد مؤتمر هلسنكي للأمن الأوربي وتوقيع وثائقه الختامية.
3. رفع الحظر عن المواد الإستراتيجية بما في ذلك فقرات هامة من الالكترونيات وتنشيط المبادلات التجارية وشمل التعاون العلمي مجالات هامة مثل أبحاث الفضاء والتدريبات المشتركة لرجال الفضاء.

4. أفضى التبادل المنظم لوجهات النظر وأجواء الوفاق بصورة عامة إلى تخفيف حدة التوتر في الكثير من المشكلات العالمية المطروحة.

والملاحظ أن جميع مؤتمرات القمة التي انعقدت في السبعينات، (6 مؤتمرات) كانت قضايا الأسلحة الإستراتيجية الموضوع الغالب في جدول أعمالها، وقد تم في هذا المجال التوصل إلى اتفاقيتين مهمتين المعروفتين بإسم سالت 1 وسالت 2، ولم يتم التوصل إليهما إلا بعد محادثات مضنية ومعقدة، انبثق عنها لجان عديدة حول تحديد الأسلحة الإستراتيجية، تحديد إنتاجها، وتحديد أن انتشارها، والخلافات في وجهات النظر كانت غالباً ما تنشب بسبب اعتبار أحد الطرفين سلاحاً معيناً ينتجه ويستخدمه في قواته المسلحة، على أنه لا يمثل سلاحاً استراتيجياً.

فعلى سبيل المثال: اعتبرت الولايات المتحدة قاذفة القنابل البعيدة المدى ذات الأجنحة المتحركة السوفيتية باك فاير Back feir القادرة على حمل أسلحة ذرية، سلاحاً استراتيجياً لابد من ضمه إلى قائمة الأسلحة المدرجة في اتفاقية سالت 2، وهذا ما رفضه الاتحاد السوفيتي مدعياً بأن هذه الطائرة صممت أساساً لمهمات القوات البحرية وللاستطلاع البعيد المدى، ومن جانبه أعتبر الاتحاد السوفيت الصاروخ الجوال كروز ميسل Cruise Missile سلاحاً ينبغي أن يدرج في قائمة الأسلحة الإستراتيجية ضمن اتفاقية سال 2، ورفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، وطالبت مساواة قيمته بالطائرة باك فاير. [(2)]

وقد تسببت هذه التعقيدات ومخاوف الطرفين من أي تفوق يحرزه الجانـب الآخـر إلى تعثر التصديق النهائي على اتفاقية سالت 2 رغم أنها وقعت بالأحرف الأولى خلال مـؤتمر قمة فيلاديفوستوك (الاتحاد السوفيتي) عام 1974 بين الرئيسين فورد وبرجنيف، ثم التوقيع عليها في مؤتمر قمة فيينا عام 1979 بين الرئيسين كارتر وبرجنيف.

وكانت قمة فيينا 1979 هي آخر قمة في عهد الوفاق الذي أعلنت الولايات المتحـدة نقضه بعـد دخـول القـوات الـسوفيتية إلى أفغانـستان، وردود الفعـل القويـة الـذي أبدتـه الدوائر السياسية والإستراتيجية في بلدان المعسكر الرأسمالي، والـذي كـان المظهـر البـارز لـه مقاطعة الولايات المتحدة وبعض حلفاءهـا للألعـاب الأولمبيـة الـصيفية المقامـة في موسـكو صيف عام 1980.

وفي الواقع، فإن التدخل الـسوفيتي في أفغانـستان لم يكـن سـوى ذريعـة أرادت بهـا الولايات المتحدة إنهاء مرحلة الوفاق، فالوفاق ألحق بتقدير الدوائر الإستراتيجية الأمريكيـة الضرر بالموقف الإستراتيجي الدولي العام للولايات المتحدة، إذ تشير الوقائع(وذلك مـا أكـده برجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر) أن الاتحاد السوفيتي نجح بدعم مبـاشر أو غير مباشر في مناطق عديدة في العالم، وكان ذلك النجاح بـدرجات متفاوتـة، كـما حـدث في أنغولا، أثيوبيا، اليمن الديمقراطية، روديسيا، نيكاراغوا .. الخ، وكانت أفغانستان الحجة الغير منطقية لإنهاء الوفاق. [3]

ومن جهة أخرى، فقد أدركت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي وبلدان الكوميكون تقطع أشواط جيدة في التجارة الدولية، وتطرح بضائع وسلع تنافس في جودتها السلع الغربية، وتتفوق عليها في أسواق البلدان النامية لسهولة حيازتها ولأسعارها المناسبة، وأن تواصل هذه الحالة سيعود بالضرر، فإن المطلوب في هذه الحالة هو تشديد نزعة التسلح، وإرغام الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية على تخصيص موارد أكبر للتسلح، وفي ذلك يعود بالفائدة على الولايات المتحدة:

1. العودة لسباق التسلح يعني إرغام الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية على توظيف الأموال المخصص للتراكم في الاقتصاد الوطني (مجالات التنمية) في عملية الإنفاق العسكري وحرمان شعوب تلك البلدان من التطور، وما ينطوي عليه ذلك من معان وأهداف في تحريض تلك الشعوب على المعارضة والعصيان
2. إشاعة أجواء التوتر سيساهم في القرة الأوربية في المزيد من التفاف الدول الأوربية الرأسمالية حول الولايات المتحدة.
3. إطلاق العنان لصناعة السلاح التي تعد مورداً أساسياً من موارد الدخل القومي الأمريكي (القطاع الصناعي) ولتصدير السلاح في غمرة موجة التسلح التي اجتاحت العالم.

وإذا كان عقد السبعينات (سنوات الوفاق) لم تخلو مما أعتبره كل طرف من القوتين الأعظم بأنه كان يمثل استفزازاً ضد الطرف الآخر، إلا أن مسيرة الوفاق

استمرت وإن كان التراكم في كمها قاد في نهاية المطاف إلى تعثر المسيرة السلمية، وتـدهورت العلاقات مع مطلع عقد الثمانينات وكانت أبرز مؤشرات الكم السلبي:

1. محاولات الولايات المتحدة الحثيثة بالاستفراد فيما يتعلق بالمساعي الدبلوماسية لحل أزمة الشرق الأوسط.
2. تأليـب الـدول الأوربيـة والتحـريض وبـذل المـساعي لـدى حكوماتهـا للوقـوف ضـد المقترحات السلمية الأوربية المقدمة مكن جانب الاتحاد السوفيت وبلـدان المعـسكر الاشتراكي.
3. إعلان الولايات المتحدة بإضافة القنبلة النيوترونيـة إلى ترسـانتها مـن أسـلحة الـدمار الشامل.
4. المساعي والأنشطة شبه العلنية في العمل داخـل بلـدان أوربـا الـشرقية في التحـريض على العصيان والتمرد.
5. غض النظر، أو التشجيع الخفي لإعادة تسليح اليابان، ودفعها لاتخاذ موقف متصلب حيال الاتحاد السوفيتي على طريق خلق قوى في شرقي آسيا.
6. محـاولات الولايـات المتحـدة والبلـدان الرأسـمالية باسـتغلال الخلافـات الـسوفيتية ـ الصينية لتوتير العلاقات بين الدولتين. [(4)]

وبـرغم أن مرحلـة الوفـاق قـد شـهدت انحـساراً مهـماً في نفـوذ الولايـات المتحدة وحلفاءها، إلا أن هـذه الكتلـة لم تتراجـع أو تتنـازل طوعيـاً عـن مواقفهـا الهادفة إلى التوسع، أو عن مكتسب سياسي واقتـصادي وعـسكري كـان في حوزتهـا

فعلاً، وإنما كان ذلك (التراجع) يجري في إطار معطيات وظروف ذاتية وموضوعية كما أسلفنا، وبرغم ذلك، فإنها (الولايات المتحدة وحلفاءها) وحيثما أمكن لها ذلك، لم تتأخر عن التدخل وحيثما توفرت لها الفرصة ومهما كانت ضئيلة.[5]

وبمعنى آخر، فالتدخل أخذ في هذه الحالة بنظر الاعتبار مفردات الوضع الدولي، وطاقة العلاقات الدولية بصفة عامة، والعلاقات بين القوتين الأعظم بصفة خاصة على استيعاب الفعل ورد الفعل المحتمل، لذلك فهي اتصفت بالمرونة واتخذت أشمالاً أقل حدة في التدخل، ومنها التدخل بواسطة:

1. **الخبراء والمستشارين:** استعانت بلدان كثيرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية بالخبراء والمستشارين والمدربين في تطوير جيوشها، بل وأن إرسال هؤلاء الخبراء كان يمثل مطلباً تلح عليه الدول الاستعمارية الكبرى، فهو بالإضافة إلى أنه يعني رمزياً الانتشار والنفوذ، فقد لعب هؤلاء (المستشارين والخبراء) دوراً غير بسيطاً في الحياة السياسية الداخلية في العديد من البلدان، ومن جهة أخرى، يكرس دورهم الفني المفاهيم العامة الإستراتيجية الأمريكية بصفة عامة في زج هذه البلدان في الصراعات الدولية لمصلحة الولايات المتحدة.

2. **التدريب والإعداد العسكري:** سواء يتمثل هذا بإرسال الكوادر العسكرية إلى البلدان الرأسمالية، أو حضور عسكري تعليمي في تلك البلدان، وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف الأساسي في تدريب وإعداد الكوادر، يتمثل بإعداد أجيال من القادة العسكريين الذين يؤمنون بمبادئ إستراتيجية ما يسمى الدفاع

عن "العالم الحر" وأن يكونوا عوناً للحكومات المحافظة المحلية المتعاونة مع الغرب، وفي استعراض أمثلة عديدة خير دليل على ذلك كما جرى في كوريا الجنوبية وتايلند والعديد من بلدان أميركا اللاتينية.

3. **إنقاذ الحكومة الشرعية وحماية الممتلكات والرعايا:** تشير معطيات تاريخية عديدة، أن التدخل الاستعماري بدأ في بلدان عديدة تخت شعارات إنقاذ الحكومة الشرعية، سواء بطال صريح من تلك الحكومات أو بدونه مثلما جرى أكثر من مرة في بلدان أميركا اللاتينية أو تحت ذريعة حماية الممتلكات والرعايا.

4. **التدخل بواسطة الحلفاء والأصدقاء:** من أجل أن تستبعد الولايات المتحدة وحلفاءها صبغة التدخل العسكري المباشر(ولابد من أنه خيار غير مستبعد) توعز إلى مجموعة من الدول الحليفة والصديقة بالتدخل تحت ذريعة ضبط الأمن، أو إقرار الشرعية وذلك بتنسيق سياسي وعسكري، بعد تقديم الدعم المالي لتغطية العملية، والمعدات العسكرية اللازمة (طائرات نقل بعيدة المدى لنقل الجنود) كما حصل أثناء ما يسمى بدول "نادي السفاري": المغرب، مصر، السعودية، إيران، في منتصف عقد السبعينات في أحداث الكونغو، لتثبيت سلطة الجنرال موبوتو الموالي للغرب. [6]

وكدليل جديد على أن الولايات المتحدة لم تنبذ سياسة القوة والتوسع، وعلى الرغم من إعلانها لسياسة الوفاق، فإنها كانت في عام 1976 تمتلك حوالي 300 قاعدة ومنشأة عسكرية وراء البحار على حوالي 30 دولة، كما قدر عدد العسكريين الأمريكيين العاملين في تلك القواعد والمنشآت في العام

نفسه بحوالي 163 ألف جندي، في حين كان عدد العسكريين خلال عام 1975 يقدر بحوالي 504 ألف جندي.

وبرغم أن الوفاق لم يأخذ مداه كاملاً، ولم يعش طويلاً، بسبب عدم قناعة الولايات المتحدة بجوهر فكرة التعايش السلمي، وبسبب النزعة العدوانية المتجذرة في الاستعمار والإمبريالية في التوسع، إلا أنها أظهرت صحة نظرية التعايش السلمي، وفي إمكانية الأنظمة المختلفة آيديولوجياً وفي الأنظمة السياسية والاجتماعية أن تعمل لإبعاد خطر حروب الإبادة وتجنيب البشرية آلاماً تفوق كل ما واجهته في تاريخها.

وانتهاء عهد الوفاق لا يعني بالضرورة إلى أجواء الحرب الباردة بكافة مفرداتها وتفصيلاتها، فذلك يبدو صعب الاحتمال بسبب الإنجازات الكبيرة التي تحققت لبلدان وشعوب المعسكرين، وتعاظم دور الاقتصاد الدولي، والثقافة والفنون، والفعاليات الإنسانية، نعم أن الخلافات قد تتواصل، ولكن شبح الصدام العسكري يبدو بعيداً بسبب حجم الخطر الذي ينطوي عليه الصدام العسكري.

وبنفس المعنى، نذهب في احتمالات نشوب حرب عالمية بين المعسكرين، بالإضافة إلى التوازن، بخاصة فيس مجال أسلحة الدمار الشامل، حيث تلجم أهوالها أصوات أشد المتطرفين في العالم الرأسمالي، مع أن الولايات المتحدة تستخدم (وستستخدم في المستقبل) سباق التسلح في إطار تسليط الضغوط على المعسكر الاشتراكي في إطار سياسة إبراز تفوق الرأسمالية كنظام.

فالولايات المتحدة تخصص أوال طائلة للتسلح ولإحراز قصب السبق في سباق يلتهم المليارات في حين أن شعب الولايات المتحدة بحاجة إلى التأمين الطبي. حيث تـشير مـصادر حديثة أن دراسة من جامعة نورث إست تنص: أن ثلـث العوائـل الأمريكيـة لا يـستطيعون توفير أي مبلغ، بـل يرزحـون تحـت الـديون، وفي العوائـل الـسوداء 3 .2 فهنـاك 37 مليـون أمريكي لا يستطيعون دفع التأمين الطبي، وإن الإصابة بجلطة قلبية يكفي أن تدفع العائلـة إلى الديون بسبب ارتفاع نفقات العلاج. (7)

هوامش 2

1. الشلبي، د. سيد أمين: الوفاق الأمريكي السوفيتي، ص 75، القاهرة 1981
2. الشلبي، د. سيد أمين: نفس المصدر، ص 80
3. الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، ص، بغداد 1985
4. مركز دراسات العالم الثالث/لندن: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص 202
5. مركز دراسات العالم الثالث/لندن: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص 11 ـ 13
6. هيكل، محمد حسنين: مدافع آية الله، ص 150، بيروت 1983

7. Dederichs, Mario: Müde von der Schuldenmacherei, Stern vom 27. Mai 1990, Hamburg

ثالثاً: القوة المسلحة والاستخدام الشامل للتكنولوجيا

ذكرنا في الفصل الأول أهميـة الثـورة الـصناعية عـلى التطـورات الـسياسية/ وكـذلك أهميتها على صعيد أداء الجيوش وانجازها لأهدافها، وبالتالي إدخال نظريـات جديـدة عـلى صعيد استخدام القوات المسلحة تاكتيكياً واستراتيجياً وكذلك على عقائد الأمن القومي.

وعلى الصعيد العسكري وقضايا استخدام القوات المسلحة، فقد أدى الإقحام المتزايد للصناعة والتكنولوجيا، إلى تأثيرات عميقة أبرزها:

1. الإنتاج الغزير للمعدات الحربية.
2. ارتفاع حجم الخسائر في الأفراد والمعدات والاقتصاد.
3. إمكانية اتساع مطاق المعارك وشمولها مناطق عديدة في العالم.
4. أدى ارتفاع مستوى تقنيات الأسلحة والمقذوفات المـضادة، إلى اسـتهلاك سريـع للأسـلحة (المدفعية، الدبابات، الطائرات، السفن الأعتدة ...الخ).

وكمثـال عـلى أهميـة التكنولوجيـا/يـورد الاسـتراتيجي الفرنـسي الجـنرال فولر" كان باسـتطاعة اللـورد روبـيرتس عـام 1900 أن ينتـصر بـلا صـعوبة عـلى جيش بروسي من جيوش 1870، ويستطيع أي جـيش مـن جيـوش 1919 تـدمير جيش مزود بمعدات 1914 حتى لو تـساوى عـدد المقـاتلين، ولـيس بـين هـذين التـاريخين سـوى خمـس سـنوات، ومـع ذلـك تغـيرت قـوة الحـرب كلهـا، لا لأن البنادق المحلزنة والحراب والسيوف والرماح استخدمت بشكل آخر، بـل لتزايـد

عدد الرشاشات وظهور الرشاشات الخفيفة والدبابات والطائرات، وهناك حقيقة أكيدة وهي اختلاف حرب 1914 أكبر بكثير عن حرب عام 1814" (1)

وإذا اعتبرنا أن القرن العشرين مثل محصلة عظيمة للانجازات العلمية لاسيما على صعيد الإنتاج الحربي(مجال بحثنا) واستخدام التكنولوجيا في القوات المسلحة، وبالتالي اشتداد اللجوء إلى الخيار العسكري في حسم الصراعات السياسية. ففي خلال 25 سنة فقط من النصف الأول للقرن العشرين، نشبت حربين عالميتين، استغرقت الأولى أربعة سنوات، والثانية ستة سنوات، ودارت صراعات مسلحة في أرجاء مخالفة من العالم.

أما على صعيد الخسائر في الأفراد، فليس هناك أبلغ من الإحصاءات التي تشير إلى أن جميع الخسائر في الأرواح خلال القرن السابع عشر بلغت 3 ملايين و300 ألف شخص، وفي الحرب العالمية الأولى التي استغرقت 4 سنوات فقط، راح ضحيتها 9 ملاين ونصف من الأفراد، وفي الحرب العالمية الثانية سقط حوالي 50 مليون شخص، وخلافاً للحرب العالمية الأولى التي كان الجنود أغلب ضحاياها، فإن نصف ضحايا الحرب العالمية الثانية كانوا من المدنيين. فقد أبادت هذه الحرب، ويشير الجدول التالي إلى الدول التي كان لها النصيب الأكبر من الضحايا:

الجدول رقم: (10): الخسائر بالأفراد عسكريين ومدنيين في الحرب العالمية الثانية

الدولة	الخسائر/ العسكريين	الخسائر/ المدنيين
بولونيا	6 مليون	25% من السكان
الاتحاد السوفيتي	20 مليون	10% من السكان
يوغسلافيا	1،5 مليون	
الولايات المتحدة	300 ألف قتيل	
بريطانيا	326 ألف قتيل عسكري	62 ألف مدني
فرنسا	205 ألف عسكري	400 ألف مدني
إيطاليا	160 ألف عسكري	150 ألف مدني
ألمانيا	4،5 مليون عسكري	500 ألف مدني
بلجيكا	88 ألف عسكري	
بلغاريا	20 ألف عسكري ومدني	
كندا	41 ألف عسكري ومدني	
فنلندا	90 ألف عسكري	
اليونان	20 ألف عسكري	140 ألف مدني
المجر	430 ألف عسكري ومدني	
هولندا	210 ألف عسكري ومدني	
رومانيا	460 ألف عسكري ومدني	
الصين	6 ــ 8 مليون كلهم مدنيين	
اليابان	2،400 مليون مدني	600 ألف مدني

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

هذا، عدا عن كم يصعب إحصاؤه من خسائر في الممتلكات، وقيم فنية فقدت أو أحرقت، وأبنية تاريخية أزيلت من الوجود، وطرز معمارية فريدة في قيمتها الفنية لم تعد موجودة، وحجم يستحيل إحصاؤه من عذابات بشرية للملايين في كافة أرجاء الأرض، وهي نتائج مريعة يعود الفضل فيها، أولاً للإنسان الذي تسوقه أطماعه لأن يرتكب كل هذه الفظائع، وثانيا للتكنولوجيا التي قدمت لنا وسائل التدمير هذه، ومن المشكوك فيه أن تستوي معها توبة الفرد نوبل مخترع الديناميت.

وفي ملاحظة بعض التفصيلات الدقيقة عن استخدام التكنولوجيا دلائل بالغة الأهمية على ارتفاع مستوى تقنية الأسلحة، وبالتالي أدائها. ففي معركة الأيبر الثالثة عام 1917 أستهلك قصف المدفعية 4،283،500 قذيفة ثمنها 22 مليون جنيه إسترليني، يبلغ وزنها 107،000 طن، ويحتاج لنقل هذه القذائف من محطة السكك الحديدة الأمامية الواقعة خلف خطوط القتال، إلى ميدان المعركة 35،666 عربة نقل كبيرة، وتبعاً للاستهلاك العالي للأعتده، فقد أرتفع في فرنسا إنتاج قذائف المدفعية عيار 75 ملم في الفترة الواقعة بين 1914 و 1917 من 13،000 إلى 225،000 قذيفة يومياً. (2)

وبين أيدينا معطيات وإحصاءات بتحليلها نتوصل إلى نتائج واضحة، فقد تم خلال الحرب العالمية الأولى 111 هجوم جوي على بريطانيا اشتركت المناطيد في 52 غارة منها، والطائرات ب 59 هجوم منها، ألقيت خلال جميع هذه العمليات 8500 قنبلة من مختلف العيارات، تزن كلها 300 طن، وقد أدت

غارات المناطيد إلى سقوط 556 قتيل 1357 جريح، في حين أدت غـارات الطـائرات إلى قتـل 857 شـخص، وجـرح 2050 شـخص، وقـدرت خـسائر الغـارات الجويـة بثلاثـة ملايـين مـن الجنيهات، وهي خسائر لا تذكر إذا ما قورنت بحوادث المـرور في انكلـترا عـام 1938 وهـي 700 قتيل، و250 ألف جريح، والأضرار المادية نفسها تفقد قيمتهـا إذا مـا علمنـا أن الأضرار التي تسببها الجرذان في بريطانيا ترتفع إلى 70 مليون جنيه سنوياً . [3]

وفي الحرب العالمية الثانية، قامت الطائرات الألمانيـة خـلال مئـة يـوم تقريبـاً، بـشن 21950 طلعة للطائرات القاذفة، ألقت خلالها ما زنته 19،793 طن من القنابل.[4]

والحرب العالمية الثانية كانـت الميـدان الأول لاسـتخدام الـصواريخ البعيـدة المـدى، وهي تعد بدائية بالنسبة لصواريخ اليوم، مع ذلك كانت مرعبة في قصفها وفي نتائجها، فقد أستخدم الألمان صواريخهم البعيدة المدى V 1, V2 في وقت متأخر من الحرب وكانت تفتقر إلى الدقـة في إصـابة الهـدف، واسـقط الألمـان 1000 صـاروخ V2 عـلى مدينـة لنـدن كانـت حصيلتها 9000 شخص. [5]

والقوات الجوية التي كان تطورها كما بينا في الأمثلة السابقة له أهميـة فائقة، بما يشكل قفزة كبيرة في أدائهـا عنـه في الحـرب العالميـة الأولى، بـل وأن بعضاً من عملياتها يمكن وصفها بأنها حاسـمة، مثـل قـذف الأمريكـان القنبلـة الذرية الأولى والثانية في آب /1945 على مدينتي هيروشيما وناغزاكي في اليابـان بواسطة الطـائرات، أو تـدمير اليابـانيون الأسـطول الأمـريكي الـراسي في قاعـدة

بيرل هاربر في 7/كانون الأول/1941، وتذكر أيضاً مأثرة سلاح الجو الملكي البريطاني في الدفاع عن بريطانيا باستخدام الطائرات أما الهجمات الجوية الألمانية العنيفة.

وقد أتاح التقدم التكنيكي في صناعة الطائرات في مجالات أخرى لم تكن معروفة في السابق، ونعني هنا نقل الجنود المقاتلين إلى ميادين القتال أو إسقاطهم بالمظلات. والتطور التكنيكي مكن أيضاً إنزال وإسقاط أعتده ثقيلة مع القطعات المحاربة، وبذلك فقد برز في التاريخ العسكري مصطلحات جديدة مثل: "القوات والمنقولة جواً" و "جنود الجو" و "فرسان الجو"، والمصطلح الأخير لم يكن يعني افضاً أدبياً للإطراء بقدر ما يشير إلى حقيقة لم يخلقا سوى التطور التكنيكي في القوات المسلحة، ذلك أنت سلاح الفرسان الذي كان يعد من أسلحة " صنوف " الجيش المهمة، باعتبارها قطعات راكبة سريعة الحركة والمناورة، تتسيد ساحة المعركة على جنود المشاة. وجنود الجو هم من قطعات النخبة المدربة تدريباً خاصاً ومؤهلين بدنياً لخوض المعارك الشاقة ومجهزين بأفضل الأسلحة لزجهم في معارك ذات طبيعة خاصة التي يستعصي معالجتها تقليدياً.

وتشير المعطيات التاريخية، أن الاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول في استخدام القطعات المنقولة جواً، ففي عام 1935 تمكنوا من نقل فرقة كاملة من جنود الجو من موسكو إلى فيلاديفوستوك (على ساحل المحيط الهادئ) وهي مسافة أطول من تلك التي بين لندن ونيويورك. وفي 1936 أيضاً، وخلال مناورات عسكرية حضرها الملحقون العسكريون الأجانب في كييف (عاصمة

أوكرانيا) أسقطت كتيبتـان مـن الجـو ومعهـما 16 مـدفع ميـدان خفيـف في ثمانيـة دقـائق واحتلتا الهدف المحدد لهما. [6]

ومثل هذه العمليات التي كانت تعد كبيرة في وقتها لم تكن ضـمن إمكانـات سـوى عدد محدود من الدول "ففي الحرب العالمية الثانية لم يكن سوى الاتحاد السوفيتي وألمانيـا والولايات المتحدة وبريطانيا قطعات منقولة جواً وجنـود جـو" في حـين أن هـذه الإمكانيـة متوفرة اليوم حتى في جيوش بعض البلدان النامية. [7]

بيد أن تلك العمليات التي بدت في وقتهـا جبـارة، تبـدو اليـوم متواضـعة حيـال مـا تمتلكه الدول الكبرى، ومن جهة أخـرى، فـإن إمكانيـة نقـل القـوات والجيـوش تعـد اليـوم واحدة من أبرز المعطيات الإستراتيجية لتلك الدول وبالتالي في هيبتها وقدرتها عـلى التـدخل العسكري ومعالجة موقف ما، وإحداث تغيرات مفاجئة في موازين القـوى، الأمـر الـذي لـه تأثيره المباشر والكبير على الوضع السياسي الدولي وحيال الأزمات السياسية التـي تنـشب في أي بقعة في العالم.

فعلى سبيل المثال، فإن" بمقدور قاذفة القنابل الإسـتراتيجية الأمريكيـة B 52 أن تقطع مسافة 25، ألف كيلومتر دون التزود بالوقود " والمغزى في ذلك لا ينحـصر في الجوانب العسكرية فحسب، بل ويتعداها إلى الجوانب السياسية، فهـي في هـذه الحالة ليست بحاجة ضرورية ماسـة لـلـهبوط سـواء في أراضي حليفـة أو صـديقة، وبتحمل التبعات الـسياسية لـذلك، ومـن جهـة أخـرى، فإنهـا تعنـي قـدرتها إسـناد سياسـتها بـالقوة المـسلحة إن لـزم الأمـر، وذلـك مـا يريـد البحـث التوصـل إليـه:

أن التطورات التكنولوجية في الصناعات الحربية وسع من مفهوم استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية" [8]

فالقدرة التكنيكية العالية هي التي مكنت الولايات المتحدة من التدخل في فيتنام التي تقع على مسافة 115 ألف كيلومتر عن الولايات المتحدة، وشن حربها هناك، ومواجهة مقاومة الشعب الفيتنامي، وقد تحملت جمهورية فيتنام الديمقراطية وحدها أكثر مما أصاب ألمانيا وحلفاءها في الحرب العالمية الثانية، وحتى آذار/1967 (وهو وقت لا يمثل الذروة في الغارات الأمريكية) كان مجموع الطلعات الجوية الأمريكية 50 ألف طلعة، استهلكت 80 ألاف طن من القنابل والصواريخ و20 مليار لتر مواد كيماوية تسقط أوراق الأشجار، و100 ألف طن من الذخائر، واستهلكت 10 مليون برميل بترول. [9]

وفي الواقع، كما أن التخلف التكنيكي، كان حاسماً (في الحروب النظامية) في إنهاء الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ففي الحرب العالمية الثانية، دخل عامل إلى جانب التقدم التكنيكي (الذي لم يفقد أهميته بالطبع) ألا وهو : طاقة الصناعات الحربية في ضخ الأسلحة والمعدات لاسيما الثقيلة منها إلى ميادين المعارك.

فعلى سبيل المثال: فبسبب التفوق الآلي (إلى جانب أسباب أخرى) خسر الإيطاليون في معركة واحدة (شمال أفريقيا) 40 ألف جندي بين قتيل وجريح وأسير، فيما بلغت خسائر البريطانيين 72 قتيلاً و 729 جريحاً فقط. [10]

ومـن جهـة أخـرى، فـإن غـزارة الإنتـاج وسرعـة ضـخها إلى ميـدان المعركـة وكفـاءة التموين، كان العامل الحاسم الآخر في كسب الصراع المسلح، فعلى سـبيل المثـال كـان لـدى ألمانيـا في نيـسان / 1941 40 ألـف طـائرة و 180 غواصـة، و263،171 طـن مـن الأسـطول الحربي. (11)

أما في عام 1944 فقد كـان إنتـاج ألمانيـا الحـربي يزيـد عـن إنتاجهـا لعـام 1942 ب 180% ويبن الجدول التالي تفصيلات ذلك:

الجدول رقم (11) الإنتاج الحربي الألماني بين 1940 / 1944

الصنف	1940	1941	1942	1943	1944
بنادق عادية / بالألوف	1352	1359	1370	2244	2586
الأسلحة الاتوماتيكية للمشاة / بالألوف	171	325	317	435	787
قاذفات الألغام ـ بالألوف	4	4	10	23	31
مدفع ميدان أكبر من 75 ملم ـ بالألوف	5	7	12	27	41
دبابات وسيارات مدرعة ـ بآلاف الأطنان	37	83	140	369	622
طائرات حربية ـ بالآلاف	10	11	15	25	38
ذخائر حربية بالآف الأطنان	865	540	1270	2558	3350

المصدر: فولر، الجنرال ج: الحرب الميكانيكية، ص 190

وبرغم معـدلات الإنتـاج العاليـة هـذه، إلا أن ألمانيـا لم تـستطع مواكبـة الإنتـاج في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي مجتمعين. ومن جهة أخرى، فإن الضرر الذي أصاب الصناعات الحربية الألمانية بسبب القصف الجوي المتواصل والنقص في المواد الخـام، أدى إلى عدم إمكان الصناعات الحربية تلبية حاجة جيوشها من الأسلحة والمعدات.

وتمكنت الولايات المتحدة من تحقيق معدلات عالية مـن الإنتـاج الحـربي يـساعدها في ذلك العوامل التالية:

1. قدرتها على زج أعداد كبيرة من القوى البشرية في الإنتاج الحربي.
2. الإنتاجية العالية للعامل الأمريكي (High Productivity).
3. وفرة المواد الخام في الأراضي الأمريكية.
4. بقاء الأراضي الأمريكية طيلة فترة الحرب خارج نطاق العمليات الحربية.

وفرت هذه المعطيات ظروفاً مناسبة لإنتاج صناعي عـالي في الولايـات المتحـدة بلـغ عام 1942: 60 ألف طائرة، 45 ألف دبابة، 20 ألف سلاح مضاد للطـائرات، ومـا حمولتـه 8 ملايين طن من البواخر. [(12)]

ويشير تحليل ابتدائي لهذه المعطيات إلى المؤشرات التالية:

أ. تزايد اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في السياسة الدولية.

ب. الإنتاج الغزير للمعدات والذخائر الحربية.

ج. النتائج السياسية الهامة الناجمة عن الحروب.

د. الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في صناعة الأسلحة والذخائر.

وتبعاً لذلك، فقد ارتفعت بشكل حاد تكاليف إنتاج المعدات الحربية، فبينما كانت طائرات الحرب العالمية الأولى تستخدم في صناعتها الخشب والكارتون والقماش، بدأ إنتاجها من المعادن في الحرب العالمية الثانية لتحسين أدائها، وتميز جيل الطائرات منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وما بعدها، بدخول النفاثات في الخدمة الفعلية للأسلحة الجوية وهو ما يتطلب استخدام تقنيات أرفع من ذي قبل، واستخدام معادن ممتازة لتلبية متطلبات السرعة والارتفاع الشاهق الذي تحلق فيه، وكذلك مقاومتها لبعض أنواع القذائف، وبهذا المعنى " تفيد المعطيات الأمريكية أن قاذفة القنابل الثقيلة B 52 تكلف 133 مرة أكثر من قاذفة القنابل في الحرب العالمية الثانية ". (13)

وتلقي مزيد من التفصيلات الضوء على التكاليف الباهظة لاستخدام المعدات ذات التقنية الرفيعة، ففي آذار: 1967 كانت ساعة طيران القاذفة الأمريكية B52 تكلف 1500 دولار، ويكلف إطلاق قنبلة واحدة ذات قدرة متوسطة 350- دولار، وتكلف دقيقة قتال جوي واحدة 3 ألاف دولار، وتكلف ثمن الطائرة نفسها من 2 ـ20 مليون دولار. (14)

ومن خلال إجراء مقارنة في النفقات العسكرية لعام 1937 التي كانت تعادل 25 دولار للفرد الواحد من السكان في البلدان الرأسمالية، بلغت هذه النفقات عام 1968: في الولايات المتحدة، 396 دولار، وفي فرنسا 121 دولار، وبريطانيا 98 دولار، وفي ألمانيا الاتحادية 87 دولار. (15)



الصورة: القاذفة الإستراتيجية B52

ومن الضروري الإشارة إلى أن النفقات المخصصة للجيوش والتسلح في ارتفاع مستمر بسبب إشاعة التوتر في أجواء السياسة الدولية، مما يسبب قلقاً متزايداً في ظل الإنتاج الحديث لأسلحة الدمار الشامل، فتشير بعض الإحصائيات إلى أن الأنفاق العسكري العالمي بلغ 800 مليار دولار عام 1985، وهناك من الأسلحة النووية ما يكفي لإبادة الكائنات البشرية 12 مرة.

وفي تفاصيل الإنفاق العسكري، تنوع حاجات الفرد المقاتل سواء في المعدات العسكرية القتالية، أو في نظام الكساد والتغذية. وبينما كان الجندي المقاتل في جيوش الإمبراطوريات القديمة لا يحتاج عملياً سوى إلى سيف أو رمح الأمر الذي لا يتطلب إمداده بالذخيرة، فيما كانت متطلباته من الغذاء بسيطة

وقدرته على تحمل مشاق الطقس والإرهاق عالية بسبب قسوة ظروف المعيشة بصورة عامة، وقد تطورت حاجة المقاتلين والقوات في الميدان للفرد الواحد بصورة ملحوظة يشير إليها الجدول التالي:

ملاحظة: إن قوة مجفلة معاصرة (الثمانينات)من مختلف الصنوف تضم حوالي 4 ألاف رجل تستهلك في اليوم الأول للخرق 280 طن شريطة أن لا تدخل في الحسابات سوى المؤونة والمحروقات والذخيرة، وهذا يعني أن متوسط الاستهلاك يعادل 70 كغ لكل رجل في اليوم.

الجدول رقم (12) استهلاك الجندي في الحرب والسلم

التاريخ	حسابات قادة القطعات الكبرى	ملاحظات
القرن الأول ق.م: الليجيون الروماني (الكتيبة)	1 إلى 0،5 كغ	استهلاك دائم من القمح والشوفان، تتألف القافلة القصوى لليجيون من 3،900 رجل تضم 115 طن من المؤونة والعتاد تكفي 30 يوماً
عام 1750	4 كغ	الاستهلاك الرئيسي من القمح والشوفان بمعدل 4 كغ لكل رجل في اليوم، ومخزن الجيش مؤلف من 120 ألف رجل يمثل 1،600 طن
عام 1870 + 120 سنة	8 كغ	30% منها عتاد، و70% مؤونة وعلف، كان استهلاك فرقة مشاة تعدادها

		20 ألف رجل يصل إلى 160 طن في اليوم
عام 1918 + 40 سنة	30 كغ في فترة النشاط الأقصى لفرقة مشاة	كان استهلاك جيش يضم 100 ألف رجل و25 ألف حصان يصل إلى 1،300 طن في اليوم، 39% منها مؤونة وعلف، 19% ذخيرة، 42% مواد هندسية ومحروقات.
عام 1943 + 25 سنة	في فترة النشاط الأقصى: 65 كغ فرقة المشاة 100 كغ في الفرقة المدرعة، ومتوسط 30 كغ في فرقة المشاة	يوزع الاستهلاك في فرقة المشاة والمؤلفة من 20 ألف رجل وفي فترة النشاط الأقصى كما يلي: 47% ذخيرة وأسلحة، 25% محروقات وعلف، 15% قطع غيار، 7% تجهيزات وألبسة، 5% مؤونة، 1% أدوات طبية وبريد، ويمثل 1،350 طن في اليوم

المصدر: الجدول مستل من الموسوعة العسكرية، ج 1، ص 114، بيروت 1977

وفي تموين القطعات الأمريكية في فيتنام، كان يستلزم تموين يتراوح بين 5600- 6200 طن يومياً، وذلك عند بدء التورط الأمريكي في فيتنام في مطلع الستينات، وكانت الولايات المتحدة تستخدم في عملية النقل 350 سفينة شحن بالإضافة إلى 220 سفينة شحن عسكرية تابعة لمصلحة البحرية العسكرية و150 مركب شحن تابع للشركات الخاصة و450 طائرة ذات أربعة محركات C133

و189 طائرة نقل ثقيلة C141 . وقد استدعى هذا المجهود الإداري زج 320 ألـف جنـدي، و 510 ألف موظـف مـدني يـضاف إلـيهم 770 ألـف مـستخدم كرسـوا عـام 1968 جهـودهم لتحسين وانتظام العمل في المؤخرة. [16]

وستبقى القضايا اللوجستية (الجهد الإداري لإدامة المعركة) واحدة من أهم القـضايا في القوات المسلحة لاسيما في ميادين القتال البعيدة عن مركـز التمـوين الرئيـسي للجيـوش. وكمثال معاصر (مع ضرورة اعتبار محدودية معركة فوكلاند بريطانيا ــ الأرجنتـين) هـو مـا استطاعت بريطانيا القيام به أثناء حرب فوكلاند، إذ أمكنها أن توفر إمداداً ممتازاً لقطعاتها المقاتلة التي تبعد ميادين قتالها 15 ألـف كيلـومتر عـن بريطانيـا كقاعـدة تمـوين أساسـية، و6300 كيلومتر عن قاعدتها في جزر أسنسيون. [17]

وقد استطاعت بريطانيا تأمين أعداداً كافية من سـفن التمـوين، كانـت نـسبتها إلى السفن الحربية 1 إلى 1,5 لصالح سـفن التمـوين، أي بمعـدل سـفينة ونـصف لكـل سفينة حربية. وكانت هناك 45 سفينة تموين مدنيـة ضـمت إلى الحملـة، و16 سـفينة تموين تابعة للأسـطول الحـربي ليـصبح المجمـوع 61 سـفينة، وكانـت الحاجـة اليوميـة لأسطول الحملة تنـاهز 2250 طـن، رغـم أنهـم جهـزوا سـلفاً لمـا يكفـي 30 يومـاً مـن العمليات، تجدد كل 10 أيام. وإجمالاً فقد كانت هنـاك في منـاطق القتـال 30 سـفينة تموين يومياً. [18]

وتحليل هذه المعطيات يشير إلى أن ارتفاع حجم التسلح وبالتالي نفقاته لم يكن إلا على حساب إحراز التقدم في المجالات الإنسانية، وفي وقت تتصاعد فيه نفقات التسلح إلى أرقام تبدو خيالية . فقد كان هناك بالمقابل عام 1985:

- واحداً من كل ثلاثة بالغين في العالم لا يحسن القراءة والكتابة.
- واحداً من كل أربعة في العالم جائع.
- لم يطرأ إلا تعديل طفيف على عمر الإنسان.

أما آثار التسلح في البلدان النامية، فهي أشبه بالكارثة، إذ تمتص نفقات القوات المسلحة الجزء الأهم من موارد البلاد وحرمان قطاعات التنمية منها، وكذلك قطاعات الخدمات الضرورية لاسيما تلك التي مثل المستشفيات والمدارس.

ولابد لنا قبل إنهاء هذا الجزء من المبحث، التطرق بشيء أكثر من التفصيل، إلى ما مر ذكره في المبحث السابق، ألا وهو دور الأسلحة الإستراتيجية والتي تلعب الدور الأهم في الموقف السياسي العالمي سواء في تدهوره أو في انتعاشه. (19)

فمنذ أن أجرت الولايات المتحدة التفجيرين النوويين (آب /1945/ في هيروشيما وناغازاكي) لإنهاء مقاومة اليابان، استخدمت كسلاح استراتيجي للتأثير على مجريات الأحداث في الساحة الدولية. فقد ذكرنا في المباحث السابقة، أن سحب الحرب الباردة تجمعت بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بفترة وجيزة، وحتى أستطاع الاتحاد السوفيتي كسر الاحتكار الأمريكي لإنتاج

الأسلحة الذريـة، عـاش العـالم فـترة عـصيبة تحـت وطـأة احـتمالات نـشوب حـرب عالميـة جديدة.

ومنذ أن أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمـر صـناعي عـام 1957 (سـبوتنك 1) وقبـل ذلك بشهرين كان السوفيت قد نجحوا بإطلاق أول قذيفـة بالـستية (عـابرة للقـارات)، وفي مطلع 1958 أطلق الأمريكان أول قمر صناعي إلى الفـضاء الخـارجي (الأكـسبلورور)، ومنـذ ذلك الحين بدأ سباق مثير بين القـوتين الأعظـم في مجـال إنتـاج وإطـلاق الأقـمار الـصناعية وأبحاث الفضاء عامة، والصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية، وبدأ ذلك يشكل عاملاً ضـاغطاً في العلاقات السياسية ليس على صعيد الصلات بين القـوتين الأعظـم، بـل وتعـدى ذلـك إلى العلاقات على مسرح السياسة الدولية، بفعل موجة الاستقطاب التي أتسمت بهـا العلاقـات الدولية.

ومعروف أن كل من القوتين الأعظم يقود معسكراً من الحلفاء والأصدقاء في القـارة الأوربية بدرجة أساسية، ثم في بقاع العالم المختلفة. وتبعاً للـدور الـذي تلعبـه هـذه القـوة العظمى أو تلك، فإن تبعات الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري ينـسحب عـلى سـائر أعضاء الحلف وبالتالي على عمـوم الفعاليـات الـسياسية والاقتـصادية والعـسكرية العالميـة باعتبار التأثير الواسع الذي تمارسه بلدان المعسكر الرأسمالي والاشتراكي سواء بـسواء(بـصرف النظر عن التأثير) على صعيد هذه الفعاليات العالمية.

وإذ انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت ترسانة الاختراعات الإستراتيجية في المجال الحربي تضم بصفة أساسية فئتين من الأسلحة:

أ. **القنبلة الذرية:** والتي كانت أنواعها الأولى بسيطة قياساً إلى التي أنتجت فيما بعد في المراحل اللاحقة.

ب. **الصواريخ المتوسطة المدى**: وهي من طراز V1، V2 التي أنتجها الألمان في أواخر الحرب والتي ذاع سرها بين الدول الكبرى، وكانت محدودة التأثير بسبب عدم دقتها في إصابة الأهداف، وحجم الرأس المتفجر المحدود الذي تحمله، وبالتالي في حجم التدمير.

وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، جندت القوتين الأعظم، عدداً هائلاً من العلماء والفنيين، ورصدت لهم ميزانيات ضخمة من أجل تطوير الأبحاث النووية من جهة، وإنتاج صواريخ أكثر دقة في إصابة الأهداف وذات مديات بعيدة وحمولة تفجير عالية سواء كانت ذرية أو تقليدية، أو من أجل أبحاث الفضاء التي أشتد توه العلماء نحو اكتشاف أسراره، وأهداف عسكرية أخرى ستتضح فيما بعد. فالتوجه كان ينطوي في واقع الحال على:

1. إنتاج الصواريخ البعيدة المدى ذات الحمولة العالية من أجل أبحاث الفضاء.
2. وكان ذلك يعني مباشرة أمكانية تحميل هذه الصواريخ برؤوس نووية قادرة على إيصال الرأس النووي إلى هدفه.



الصورة: طائرة أمريكية تطلق صاروخاً ASAT مضاداً للأقمار الصناعية

وبهذا المعنى، فإن العملية التي كان ظاهرها علمي ـ إنساني، كانت تضم في جانبها الآخر استخدام هذه المنجزات على الصعيد العسكري في إطار التنافس بين القوتين الأعظم، وحيث بدأت أبحاث الفضاء بمحاولات البشرية في كشف مجاهل الفضاء الخارجي، وقد تم أنجاز الكثير فعلاً في هذا المجال، إلا أن الصواريخ التي تمتلك القدرة على حمل الأقمار والمركبات الفضائية (ذات الوزن الثقيل)، قادرة في الوقت نفسه على حمل رؤوس ذرية، وكما أن الأقمار الصناعية المعدة للأغراض العلمية يمكن تجهيزها بمعدات للمهمات التجسسية سينا تلك التي تطير على ارتفاعات واطئة (نسبياً) التي يمكنها رصد وتصوير دقيق لمواقع على الأرض، ثم صناعة أسلحة مضاد للأقمار الصناعية، وأقمار قاتلة لأقمار، والنظام الدفاعي ضد الأقمار .. الخ.

وهكذا أنقلب الفضاء الخارجي إلى ساحة قتال تستخدم أرقى ما توصل إليه العقل البشري في الجاني الحربي، وما يعنيه ذلك من مخاطر ليس على صعيد القوتين الأعظم، بل وعلى حياة البشرية وعلى الكوكب الأرضي بأسره.

وخلق التنافس في مجال إنتاج وتمركز الأسلحة النووية (قيد الاستخدام الفعلي) ظروفاً جديدة على صعيد مسرح العلاقات الدولية سواء في مجال سباق التسلح الذي ضاعف من الصعوبات الاقتصادية للبلدان النامية أو في مجال السياسي بصفة عامة. [20]



الصورة: قمر صناعي أمريكي لأغراض التجسس

وفي مطلع السبعينات 1961، كانت الولايات المتحدة تستخدم للأغراض العسكرية عدداً من الأقمار الصناعية في إطار منظومة عملياتية متكاملة التي أمنت للولايات المتحدة إمكانات إضافية للسيطرة على قدراتها التقليدية في أرجاء العالم. [21]

وفي المراحل اللاحقة، إذ أمكن إنتاج أقمار صناعية ومركبات فضائية تقوم بمهمات متعددة، باستخدام الحاسوب (الكومبيوتر) والذي يتم السيطرة عليه وتوجيهه من مراكز المراقبة الأرضية، ومركبات مأهولة تقل رواد فضاء وقضاء فترات طويلة في الفضاء الخارجي من أجل إدارة عمليات معقدة منها على سبيل المثال: إرسال محطات إلى الفضاء تلتحم بها مركبات أخرى.

مكنت هذه الانجازات من أن تقوم الأقمار والمركبات الفضائية بإدارة عمليات عسكرية حتى على الأرض، ليس في الرصد والاكتشاف وحسب، بل وتوجيه الصواريخ البعيدة المدى ذات الرؤوس النووية نحو أهدافها، بالإضافة إلى مهماتها التقليدية القديمة (مواصلات/تجسس/استطلاع). وبحلول منتصف السبعينات، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد أتما عسكرة الفضاء.[22]

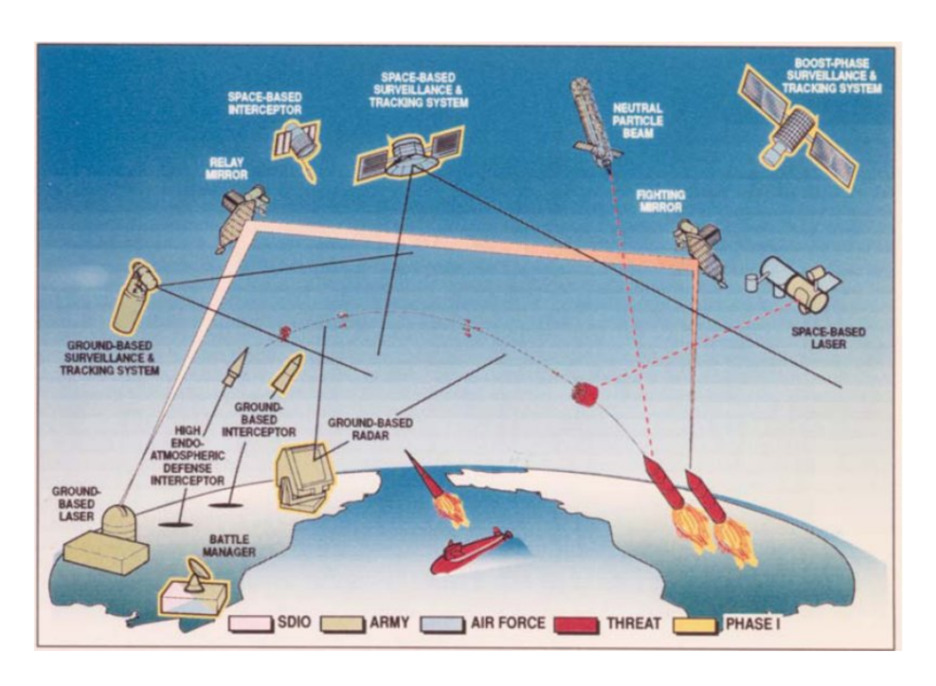
وإذ تحول الفضاء الخارجي إلى ميدان للتنافس بين القوتين الأعظم/ طغت الفعاليات العسكرية على جانب الاكتشافات والاختراعات المفيدة للإنسانية. فقد أعلنت الولايات المتحدة على سبيل المثال عن منظومة جديدة من الأقمار الصناعية، نافستار المعدة للأغراض العسكرية (توجيه قذائف كروز نحو أهدافها بدقة والسيطرة على القاذفات البعيدة المدى وتمكين طائرات التموين من إسقاط حمولاتها بدقة متناهية أثناء الليل والطقس الردئ) وستبلغ التكاليف النهائية لهذه المنظومة التي سيبدأ استخدامها في أواخر الثمانينات 9 مليار دولار. [23]

وفي منتصف السبعينات، كانت الولايات المتحدة قد ذهبت بعيداً في مجال عسكرة الفضاء، واستخدامه في إطار إستراتيجيتها العسكرية، و يعترف المسؤولون الأمريكان، أن الولايات المتحدة أكثرا للفضاء بأهداف ومقاصد عسكرية من السوفيت الذين تقدموا عام 1982 بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إدراج موضوع عقد معاهدة لحضر استخدام الأسلحة في الفضاء ضمن جدول أعمالها. [24]

وفي تشرين الأول /1981، أعلنت الحكومة الأمريكية عن برنامجها الاستراتيجي في الفضاء، ولم يكن ذلك يعني إلا المزيد من استخدام الفضاء للأغراض العسكرية:

1. تحسين المحطات الأرضية المسؤولة عن استلام المعلومات من الفضاء في جميع الظروف بما في ذلك الحرب النووية.
2. تحسين أداء أقمار الإنذار.
3. تطوير أقمار الاتصالات للسيطرة على القوات خلال الحروب النووية الواسعة.
4. إنشاء منظومة عملياتية من الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية.
5. الشروع على الفور بإجراء الأبحاث والتطوير لإنشاء منظومة للدفاع عن القذائف التي تعمل من الفضاء.

وكانت الفقرة الخامسة تعتبر الذروة في استخدام الفضاء، ونذيراً إلى تحول الفضاء نفسه إلى ساحة قتال كما سنلاحظ.[25]



الصورة: الفضاء الخارجي كساحة معركة تشترك فيها الأقمار الصناعية ومدافع الأشعة الليزرية والصواريخ البالستية.

ولم يستغرق ذلك طويلاً، إذ أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن برنـامج الـدفاع الاستراتيجي، أو ما يسمى بحرب النجوم في 18 /آذار/1983 ضد القذائف البالستية (العابرة للقارات) وذلك باستخدام منصات إطلاق في الفضاء على أساس أن الجيل الأول هو القنبلـة الذرية والجيل الثاني هو القنبلـة الهيدروجينيـة، فـيما يتـألف الجيـل الثالـث مـن الأسـلحة النووية من الأشعة السينية الليزر المتولدة من الانفلاقات النووية بعـد أن يجـري تجميعهـا وتحشيدها وتوجيهها على شكل حزم قوية لتدمير الأهداف. وقد تم اختبار نوع مـن أشـعة ليزر السينية المعروفة باسم (أكساليبر) والذي هو واحد من عدد كبـير مـن أسـلحة الأشـعة الموجهة التي يمكن استخدامها في الفضاء. وعموماً فإن أسلحة الأشعة الموجهة (المـستخدمة في حرب النجوم) تحتاج إلى ثلاثة مقومات رئيسية هي:

1. إشعاع مدمر مع وسيلة لتزويد الشعاع بالطاقة.
2. وسيلة لتوجيه الشعاع والسيطرة عليه.
3. استخبارات دقيقة (أجهزة رصد وإنذار) تمكن من توجيه الشعاع نحو الهدف في الوقت المحدد والدقيق.

وبالطبع فإن لكل من المتطلبات الثلاثة صعوباتها التقنية والإجراءات المضادة لإفشال دورها من قبل الخصم. [26]

ويشير الرسم التوضيحي عن استخدامات الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهي جميعاً أسلحة أشعاع ضد الصواريخ البالستية (العابرة للقارات) المنطلقة من الاتحاد السوفيتي أو أي جهة أخرى صوب الولايات المتحدة (في حالة حدوث هجوم نووي) وهي مؤلفة من ثلاث نطاقات دفاعية:



الصورة: الأقمار المطلقة لليزر صوب صواريخ بالستية منطلقة

1. **النطاق الأول:** ويتمثل بالتصدي للصواريخ العابرة للقارات بعد انطلاقها ب 2 /5 دقيقة، وفي أولى مراحل دخولها إلى الفضاء الخارجي، وهي بدورها تتألف من ثلاث إجراءات:

آ. قمر صناعي ضخم على ارتفاع 36،000 كيلومتر توجه نحو الصواريخ حزماً من الأشعة لتدمرها أو لتحرفها عن مسارها.

ب. منظومة هايفروندتير High Frontier وهي متخصصة بالصواريخ العابرة الصغيرة التي تحلق على ارتفاع أقل من القمر الصناعي في الفقرة آ.

ج. إطلاق صواريخ ذات رءوس نووية من الغواصات وإحداث انفلاقات نووية في الفضاء الخارجي لتدمير الصواريخ المنطلقة.

2.النطاق الثاني: في مرحلة تجاوز الصواريخ العابرة للقارات مسافة كبيرة وابتداء مرحلة انحدارها، يطلق قمر صناعي يحلق على ارتفاع 36 ألف كيلومتر حزمة من اللازر على الصواريخ لتدميرها. وهناك إمكانية لتزويد هذه الأقمار بالإشعاع عن طريق بثها من الأرض إلى الأقمار التي تقوم بتجميعها عن طريق مرآة وإطلاقها عبر ما يسمى بمدفع لزر نحو الصواريخ وتدميرها.

3.النطاق الثالث: تدمير الصواريخ بالقرب من أهدافها (نسبياً) بواسطة إطلاق عدد كبير من الصواريخ المدمرة للصواريخ.

ومن السهولة التقدير أن النفقات المالية التي يتطلبها تنفيذ هذا البرنامج ستكون عالية جداً، لذلك فقد عمدت حكومة الولايات المتحدة إلى سحب وتوريط أكبر عدد ممكن من حلفاءها في العالم للاشتراك وتحمل الأعباء المالية والتكنيكية لهذا المشروع، وحققت استجابات في كل من بريطانيا وألمانيا الاتحادية، كما أنظم إلى المشروع الكيان الصهيوني.

وتبرر الولايات المتحدة إنشاء البرنامج الدفاعي الاستراتيجي، بأن هذا البرنامج سيدفع الاتحاد السوفيتي على إنشاء نظام فضائي مماثل، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إلغاء دور الأسلحة النووية لاسيما تلك المقذوفة بواسطة الصواريخ العابرة للقارات، لأن جوهر البرنامج الدفاعي إنما يقوم على افتراض القدرة على تدمير الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية بعد انطلاقها بقليل وقبل وصولها لأهدافها.

بيد أننا نعتقد أن للمسألة جانباً آخر، وهو الجانب الجوهري في العملية برمتها، هي لأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) هي فقرة جديدة في سباق التسلح تخطوها الولايات المتحدة وخطوة كبيرة في تصعيد التوتر العالمي دشنتها الولايات المتحدة لغرض جر البلدان الاشتراكية على تخصيص نفقات كبيرة لهذا المشروع ورصد تخصيصات برامج التنمية الاقتصادية لمشاريع باهضة، وفرض هيمنتها على حلفاءها الغربيين من جهة أخرى، وهو جوهر سباق التسلح التي تواصلها الولايات المتحدة دون هوادة، والجديد هو زيادة حجم المخاطر على السلم العالمي، وأن المخاطر انتقلت من الأرض إلى الفضاء الخارجي الذي ستكون أضراره ليست بأقل من أضرارها على الكوكب الأرضي.

والفقرة الثانية في جدول أعمال مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية هي الصواريخ المتوسطة المدى. فخلال المراحل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، افتتحت الولايات المتحدة عصر صناعة الصواريخ ذات الشحنات

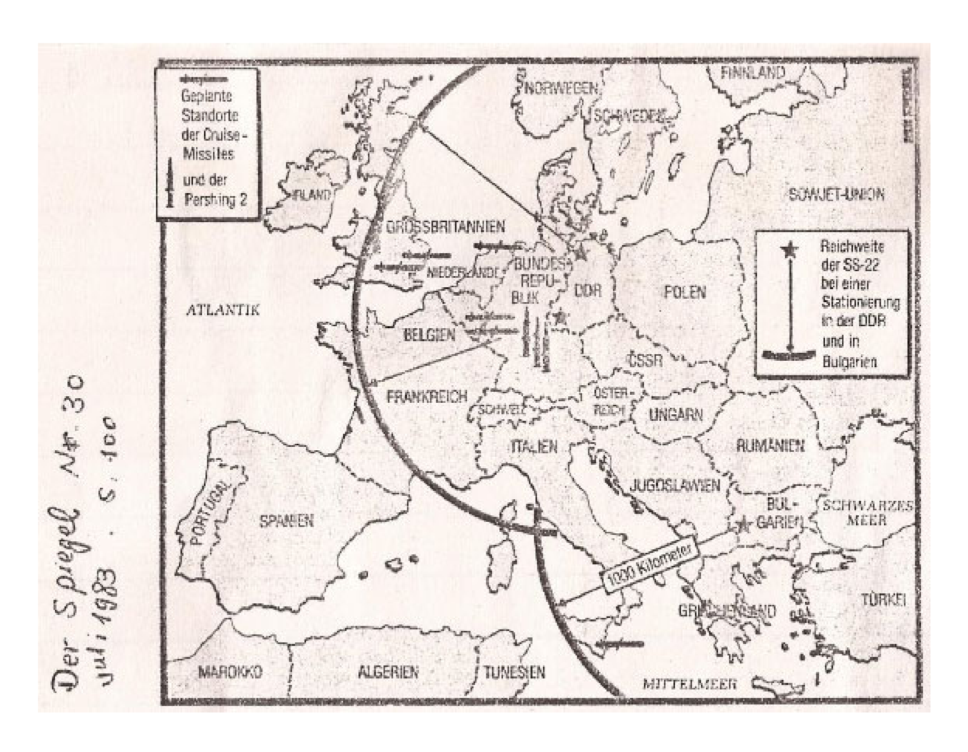
التدميرية التقليدية، وقد ساعدها في ذلك عدد كبير العلماء الألمان الذي أخذوا أسرى إلى الولايات المتحدة كأسرى حرب، ثم منحوا لاحقاً الجنسية الأمريكية، وتم تشغيلهم في أبحاث وإنتاج أنواع عديدة من الصواريخ تتفاوت في مدياتها، وفي قدرتها التدميرية، ودقة إصابتها للهدف.

وقد حكمت هذه العوامل الثلاثة الطبيعية الإستراتيجية لهذه الصواريخ وبالتالي أهميتها وأولويتها في جداول الأعمال فيما يخص محادثات نزع السلاح والتوتر بين القوتين الأعظم عبر المراحل المختلفة.

فعلى سبيل المثال: فإن الصواريخ السوفيتية من طراز سكود وفروغ (وهي تسميات غربية لصواريخ سوفيتية) ذات المديات التكتيكية (300/100 كم) وشحنات متفجرة تقليدية (تطور سكود لاحقاً لحمل رؤوس كيمياوية) مع إصابة غير دقيقة للأهداف لم تعد أسلحة ذات اعتبار استراتيجي على مستوى القوتين الأعظم، وبالتالي لم تعد موضع نقاش ومحادثات، وكذل جيل الصواريخ الأمريكية المنتجة في الخمسينات.

والصواريخ الحديثة التي دخلت ملفات المحادثات هي الصواريخ جيل الصواريخ السوفيتية من طراز SS وأشهرها SS 20 / SS 22 والصواريخ الأمريكية بيرشنغ 2، والصاروخ الأمريكي الذي يطلق من البر والبحر والجو الشهير كروز، وهي جميعاً وإن كانت ليست بالستية، بل هي ذات مديات قارية، ولكنها قادرة على حمل رؤوس نووية، أو عدة رؤوس في آن واحد (ثلاثة رؤوس) قادرة على إصابة أهدافها بدقة.

وحيث باشرت الدول الغربية بتكوين ترسانتها الخاصة بها من الأسلحة النووية (بريطانيا ـ فرنسا) وأصبحت بنفسها قادرة على توجيه ضربات نووية الأمر الذي هدد ميزان القوى في أوربا لصالح حلف الناتو، قام الاتحاد السوفيتي بتزويد حلفاؤه في حلف وارسو (ألمانيا الديمقراطية ـ بلغاريا) بصواريخ متوسطة المدى من طراز SS22 ذات المدى 900 ـ 1000 كيلو متر، لتشمل معظم القارة الأوربية عدا أجزاء من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا.(أنظر الخارطة).



المصدر: Der Spiegel , Nr. 30, Jul. 1983, Hamburg, BRD

وبالمقابل يثير السوفيت تمركز صواريخ بيرشنغ 2 وبلوغها معظم مناطق الاتحاد السوفيتي المهمة لاحظ الخريطة أدناه:

(الصواريخ المنطلقة من الأراضي السوفيتية وحليفاتها مؤشرة بالأسهم، وصواريخ بيرشنغ الأمريكية من الولايات المتحدة وحليفاتها مؤشر بالأسهم كذلك)

وقد استحوذت قضية الصواريخ المتوسطة المدى، والأسلحة النووية والإستراتيجية بصفة عامة على معظم جداول الأعمال قي لقاءات القمة للقوتين الأعظم منذ لقاء القمة عام 1961 في فيينا وبعدها:

1967 في غلاسبورو في نيوجرسي بين كوسيغن وجونسون

1972 في موسكو بين نيكسون وبرجنيف

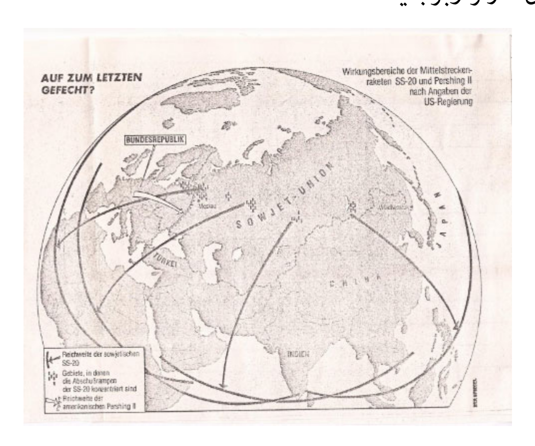
1973 في واشنطن بين نيكسون وبرجنيف

1974 في موسكو بين نيكسون وبرجنيف

1975 في فيلاديفوستوك بين فورد وبرجنيف

1975 في هلسنكي بين فورد وبرجنيف

1979 في فيينا بين كارتر وبرجنيف



(الخريطة تبين نطاق مدى الصواريخ التاكتيكية السوفيتية، وكذلك الأمريكية)

وقد شهدت الحياة السياسية في العديد(برلمانات، وسائل الإعلام، أحزاب، مؤسسات الأبحاث السياسية والإستراتيجية، التجمعات الجماهيرية) نقاشات صاخبة بين أقلية مؤيدة وأغلبية معارضة في نصب الصواريخ المتوسطة المدى في إيطاليا وألمانيا الاتحادية وهولندة بلجيكا، بريطانيا تتفاوت في حدتها بين بلد وآخر، إلا أن الولايات المتحدة أفلحت في النهاية من نصب صواريخ بيرشينغ 2 على لأراضي هذه الدول بعد أن مارست ضغوط كبيرة سواء على صعيد العلاقات الثنائية، أو داخل الاجتماعات السياسية/العسكرية لحلف الناتو.

وقد مثلت قضية نصب الصواريخ المتوسطة المدى بيرشينغ 2 وكروز بالنسبة للولايات المتحدة مسألة بالغة الأهمية والحساسية ليس في إطار إستراتيجيته التصدي للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي فحسب، بل واثبات هيمنتها ودورها القيادي في العالم الرأسمالي وجذبها إلى موقفها المتطرف وقطع الطريق على عمليات الانفراج الجزئية التي كانت تجري بين بلدان أوربا الغربية والاتحاد السوفيت وألمانيا الاتحادية وبين سائر البلدان الاشتراكية وأوربا الغربية من جهة أخرى على صعيد التبادل التجاري والعلمي التكنيكي الذي وصل لذروته إذ شارك فريق فرنسي في رحلة فضائية مع رواد فضاء سوفيت عام 1983.

وقد مثلت عملية نشر الصواريخ الأمريكية بيرشينغ 2 في أوربا الغربية نكسة لمجهودات الدبلوماسيين ولمحادثات الحد من الأسلحة النووية، وعلى أثرها قطع الاتحاد السوفيتي محادثات جنيف والتي كانت تدور أساساً حول تقليص

الأسلحة النووية في أوربا، أما وقد حدث ذلك فعلاً، فإن هدف المحادثات قد أصيب بـوهن شـديد، وأثـر ذلـك نـشر الاتحـاد الـسوفيتي بـدوره الـصواريخ المتوسـطة المـدى في ألمانيـا الديمقراطية وبلغاريا، مما زاد في تعقيـدات المجهـودات الدبلوماسـية في محادثـات تحديـد الأسلحة النووية.

وإذ لاحظنا الآثار السلبية عـلى مختلـف الأصـعدة سياسـياً واقتـصادياً وعـسكرياً في تزايد إقحام القوات المسلحة في العلاقات الدولية وعلى صعيد التوازن بـين القـوتين الأعظـم وأوربـا، مـع أن مجتمعـات هـذه البلـدان اسـتمرت في إحـراز التقـدم في مجـالات الحيـاة المختلفة، نلاحظ آثارها كانت أكثر شـدة وأمـضى في البلـدان الناميـة وهـذا مـا سـنبحثه في الفصل القادم.

هوامش 3

1. فولر، الجنرال ج. ف. س. : الحرب الميكانيكية، ص 85، القاهرة 1967
2. فولر، الجنرال ج. ف. س. : الحرب الميكانيكية، ص 43 ــ 48، القاهرة 1967
3. نفس المصدر، ص 103
4. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ص 192، بيروت 1977
5. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 18، بغداد 1986
6. مرتجى، فريق أول ركن عبد المحسن كامل: العمليات الحاسمة في تاريخ جنـود الجـو/ ص 7، القاهرة 1970
7. نفس المصدر، ص 9
8. بونتيه، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام/ ص 228، بيروت 1970
9. نفس المصدر، ص 148
10. فولر، الجنرال ج: الحرب الميكانيكية، ص 190، القاهرة 1967
11. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 148، بيروت / ـــ
12. شنايدر، لويس: نفس المصدر، ص 155
13. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 314، موسكو 1974
14. بونيه، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 148
15. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 367
16. بوني، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 196، بيروت 1970
17. الدباغ، د. ضرغام: حرب فوكلاند، الأبعاد السياسية والإستراتيجية، ص 63، بغداد 1985

18. نفس المصدر، ص 68

19. تطلق تسمية الأسلحة الإستراتيجية على أسلحة الدمار الشامل أو على الوسائط البرية والبحرية والجوية القادرة على حمل تلك الأسلحة وإيصالها إلى الهدف، ومنها الصواريخ، والطائرات القاذفة الثقيلة، والغواصات الذرية .. الخ.

20. لمزيد من المعلومات عن العلاقات الدبلوماسية بين القوتين الأعظم، أنظر:

الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، بغداد /1985.

21. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 117، بغداد 1986

22. نفس المصدر، ص 208

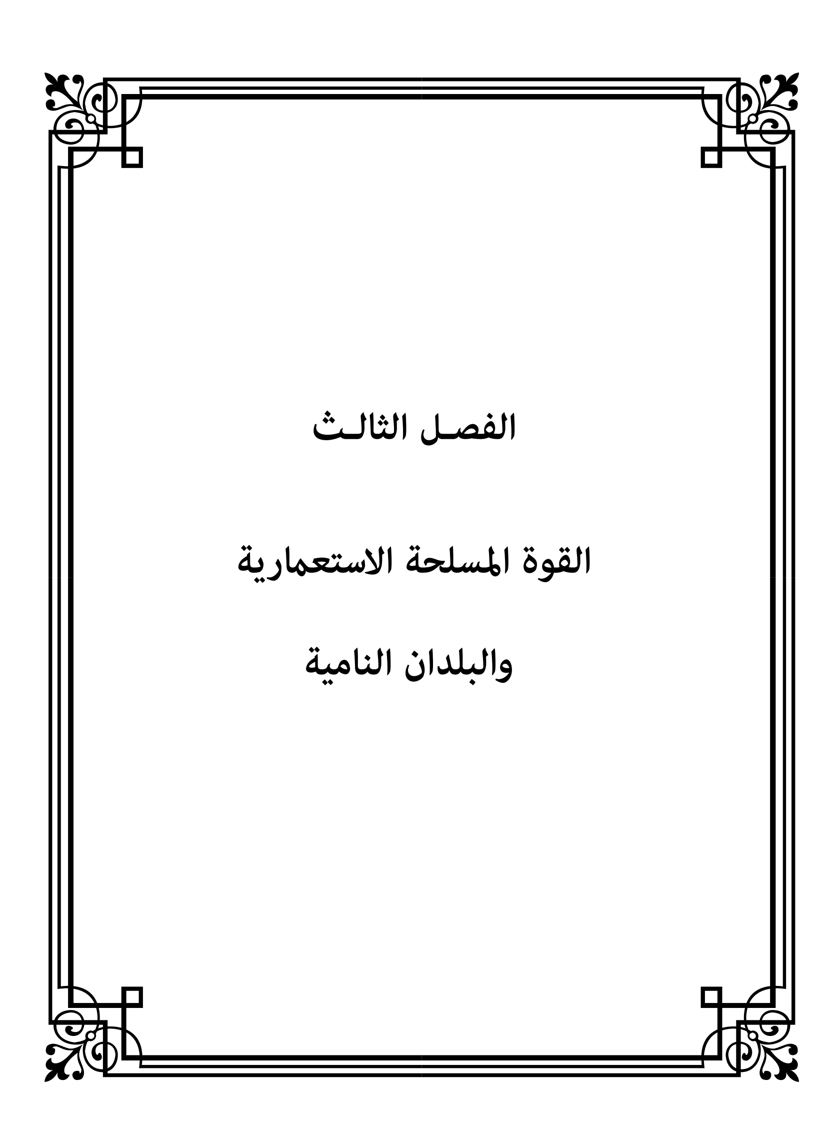
23. نفس المصدر ص 109

24. نفس المصدر 214 ــ 247

25. نفس المصدر، ص 239

26. لاحظ المزيد من المعلومات عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في:

مانون، جاك: عسكرة الفضاء، ص 249 ـ 256،



الفصـل الثالـث

القوة المسلحة الاستعمارية

والبلدان النامية

أولاً: البلدان النامية تحت السيطرة الاستعمارية

يتوصل العالم الأمريكي هاري مكدوف إلى نتيجة مهمة، وحتى " الجزء الأول من القرن الثامن عشر لم يكن الفارق بين مستوى التقنية في أوربا وبعض المناطق في القارات الأخرى كبيراً بشكل خاص، بل أن بعض المعرفة التقنية الجوهرية المستخدمة في أوربا في ذلك الوقت أتت أساساً من آسيا، ولكن في غضون القرن الثمن عشر وبسرعة متناهية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ازدادت الهوة اتساعاً بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وبين المناطق المتخلفة تكنولوجياً، على الرغم من نشر التكنولوجيا الحديثة بواسطة القوى الاستعمارية، وكان الجانب الأهم في هذه الهوة هو التفوق التقني للأسلحة الغربية وهو ما مكنها من فرض إرادتها على الشعوب الأخرى حتى تلك الشعوب التي أكبر منها ". [1]

ومن المعروف أن العديد من البلدان التي يطلق عليها اليوم في الأدبيات السياسية والاقتصادية الدولية"البلدان النامية " كانت قد قطعت أشواطاً مهمة في أسلوب الإنتاج وفي تطوير أدواته عبر مراحل التاريخ حتى أستقر الوضع في صورة أبرز ملامحها:

أ. **الإنتاج الزراعي:** وكان يخضع للنظام الإقطاعي بشكل تام، وسط استخدامات بدائية للأرض من حيث أسلوب الإنتاج، أو أدوات الإنتاج، وسوء استغلال للأرض والقوى البشرية، واعتماد شبه مطلق على الظروف المناخية.فلا ينجم عن كل ذلك سوى أزمة غذائية تتلو الأخرى.

ب. **الإنتاج الحيواني:** تحكم الإقطاع وسيادة العلاقات القبلية والعشائرية المتخلفة واستخدام الآلات الخشبية والحديدية كأدوات إنتاج.

ت. **الإنتاج الصناعي:** وكانت العديد من مجتمعات هذه البلدان قد طورت إنتاج ما يحتاجه الناس في حياتهم البسيطة من الإنتاج اليدوي الفردي إلى إنتاج المانفكتورات (الورش) التي يعمل فيها عدد من العمال ويستخدمون بعض العدد والأدوات البسيطة وكان مجموع إنتاج هذه المانفكتورات يغطي حاجة السكان، بل كان في بعض الأحيان يتم تصدير كميات لا بأس بها إلى الدول المجاورة مثل: المنسوجات، الزجاجيات، السجاد، السفن الخشبية .... الخ.

وحتى عصر الاستعمار 1700 - 1750 كانت شعوب وأمم كثيرة قد طورت مجتمعاتها وحققت انتقالات مهمة حتى جاء الاستعمار وأفسد عملية التطور الطبيعية لتلك الشعوب، وسرعان ما حل عهد الثورة الصناعية، وغدا المستعمرون أفضل تسليحاً وتجهيزاً، كما كانت بحوزتهم معارف جديدة تتمثل في محصلة الإنجازات التي أمكن تحقيقها منذ 1750 - 1850 وفي خلال قرن واحد أو أكثر قليلاً، بدأت مجتمعات صناعية سريعة التطور تتشكل في أوربا مقابل تطور بطئ للغاية في المجتمعات الأخرى، وتوقف ذلك التطور التاريخي مع مجيء المستعمر الصناعي إلى تلك البلدان غازياً فاتحاً محتلاً.

ومن المعروف على سبيل المثال: أن مجتمعات كثيرة في آسيا كانت قد توصلت منذ زمن بعيد إلى استخراج الحديد ووضعه قيد الاستخدام البشري، وكذلك أصناف أخرى من المعادن مثل النحاس والذهب، وفي مجتمعات أخرى

كان النفط يستخرج وتستخدم مشتقاته مثل (القير) الزفت، في طلاء باطن الزوارق والسفن الخشبية، أو حتى في تعبيد أرضية الطرق كما تدل على ذلك آثار موجودة في بابل، ومجيء الاستعمار بصفة المحتل الصناعي، قضى على تلك الصناعات البدائية وحرمها من فرصة التطور الذاتي، ومن انتقال إنساني سلمي للمعارف والاكتشافات والاختراعات.

وبتقديرنا، فإن أعظم آثار الاستعمار سواء تمثل بالإضافة إلى النهب المنظم للثروات الطبيعية واستغلال أبناء البلاد في ما لا يصب في مصلحتهم، بل وحتى كاستخدامهم في حملات استعمارية :جنود للتوسع ولضم بلدان أخرى، وكل ذلك قاد إلى قطع عملية تطور تاريخية وتراكم للمعرفة وفي تطور أسلوب وأدوات الإنتاج الصناعي والزراعي وقد أثر كل ذلك تأثيراً مباشراً على التطور الاقتصادي اللاحق لتلك المجتمعات.

وتشير مصادر التاريخ الاقتصادي، أن مجتمعات البلدان المستعمرة، شهدت إغلاق الورش اليدوية (المانفكتورات) أمام هجوم البضائع المصنعة من الدول الاستعمارية وقام بديل عن ذلك، اقتصاد محلي مرتبط بصورة كلية بالفئات الكومبرادورية الوسيطة، وهي نفسها أفرزت من فئاتها العليا عناصر تعاونت مع الاستعمار سياسياً في إدارة البلاد. فالعملية في مفرداتها لم تكن تشتمل على تبلور طبقي / اجتماعي بقدر ما كانت تسهل نشوء فئات طفيلية وبذلك تعطلت مسيرة التطور التاريخي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وخلفت

آثاراً لا زالت البلدان النامية تعاني منها إلى يومنا هذا وبسببها وإليها تعود كافة المشاكل الجوهرية التي تعاني منها هذه البلدان.

وبطبيعة الحال فإن هناك تفاوتاً (يلعب دوراً مهماً) في شكل وحجم التدخل الاستعماري في هذا القطر أو ذاك، وإن كانت مؤدى جميع الفعاليات الاستعمارية واحدة في جوهرها، إلا أن بعض التفصيلات تستحق الذكر:

1. التقدم الصناعي والحضاري الذي تتمتع به الدولة المستعمرة.
2. الأهمية الإستراتيجية للبلد الواقع تحت الاستعمار من حيث:
   أ. موقعها الجغرافي.
   ب. الثروات الطبيعية التي تمتلكها.
3. شكل وحجم المقاومة الذي يبذله الشعب لمقاومة الاستعمار سواء كانت تلك المقاومة عفوية أو منظمة، بحسب الوعي الذي تتمتع به حركة التحرر الوطنية نتيجة لظروف تاريخية مختلفة.

ولاستجلاء الموقف بوضوح ودقة أكثر، لابد من الاستطراد في الموقف الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاستعمار، وفي تشكل موقف اجتماعي ـ طبقي جديد في مرحلة الاستعمار لما في ذلك من أهمية بالغة على تطور الأوضاع السياسية اللاحقة في البلدان النامية حتى لمرحلة ما بعد الاستقلال وهو ما عرضناه قبل قليل بصورة مختصرة للغاية حفاظاً لسياق سرد الأوليات وتقنية البحث.

الموقـف الـسياسي والاجتماعـي قبـل مرحلـة الاسـتعمار: ويـستوي في ذلـك كـل المستعمرين بدرجات متقاربة، ذلك أن هدف المستعمرين واحد، وهـو اسـتغلال ونقـل مـا يمكن نقله لبلدانهم من مواد خام وثروات طبيعية ومنتجات زراعية، بل وحتى زج أبناءهم في حروب توسعية. وبهذا المعنى، لم يحدث الاسـتعمار أيـة تطـورات عـلى أوضـاع الـبلاد في البنى الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات.

وقد تمثل الأتساق الاجتماعي:

1. السلطة السياسية، أستحوذ عليها ممثلوا الفئات الأرسقراطية، والعشائرية ذات النفـوذ بحسب حجم العشيرة ودورها في خدمة السلطة وحسب ثرائهم.
2. الإقطاع الذي استولى على الأراضي الزراعية بسبب موالاتهم للسلطات الاستعمارية.
3. الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت ثقل نظم إقطاعية، وفي بعض المجتمعات الآسـيوية تعامل الإقطاع مع الفلاحين كالرقيق.
4. أقلية تسكن المدن وهي تتمثل بالموظفين والكسبة وأنماط متخلفة مـن الإنتـاج تتمثـل بالمانفكتورات التي كانت تلبي حاجات السكان من السلع البسيطة.

وبهذا المعنى، فإن الفلاحين كانوا الطبقة الأكثر تعرضـاً للـضغط الاقتـصادي والاجتماعــي، وبالتــالي فقــراً، وتطلعــاتهم نحــو حيــاة أفـضل تمثلــت بالعديــد من الثـورات والانتفاضـات الفلاحيـة في معظـم أريـاف البلـدان الآسـيوية وشـمال أفريقيا وأميركا اللاتينية، إلا أن تلـك الثـورات والانتفاضـات كانـت تقمـع بـسهولة

بسبب افتقار تلـك الثـورات إلى التنظـيم وإلى العمـل الـسياسي الـواعي، وبـسبب أن عـماد الثورة وسداها هم (الفلاحين) الذي يسهل خداعهم بسبب ضعف وعيهم السياسي وتكنـف حياتهم المؤثرات العشائرية وقيمها.

الموقف السياسي والاجتماعي بعد حلول الاستعمار: أتجه المـستعمر الـصناعي قبـل كل شيء إلى خلق قواعد لإدامة سيطرته وهيمنته من جهة، وتأمين فعاليات النهب للثروات الطبيعية، بما في ذلك تأمين البناء ألارتكازي(Infrastructure) ليس مـن قبيـل تقـديم خدمـة للشعب، بل لتـسهيل عمليـة الهيمنـة الاقتـصادية، كـالموانئ، والـسكك الحديـدة والطـرق، والهاتف، وهي مرافق لابد منها للإقلاع في عملية اسـتخراج الـثروات الطبيعيـة وتـسويقها. وهذه الفعاليات مدعمة بالقوة العسكرية المنتشرة في البلاد، وبالاعتماد عـلى قـوى داخليـة متعاونة مع المحتلين.

سياسياً، سيطر المستعمرون عـلى مرافـق الإدارة بواسـطة ضـباط عـسكريون يطلـق عليهم ضباط إدارة(غالباً مـن ضـباط الاسـتخبارات) يعـاونهم عنـاصر محليـة متعاونـة مـع الاستعمار من أجل جني المكاسب، وأتسم دور هذه الفئات بالانتهازية فهي من جهة تـوالي الاستعمار وإرادتـه ومثلـت عونـه المحـلي في الـسيطرة الـسياسية والاقتـصادية عـلى الـبلاد، وحاولـت مـن جهـة أخـرى أن تلعـب دوراً في الـسياسة الوطنيـة يهـدف إلى اسـتلام الإرث الاستعماري ودوره السياسي والاقتصادي، وهو ما تم فعلاً في الكثـير مـن البلـدان الناميـة عـدا تلك البلدان التي خاضت الكفاح السياسي المسلح من أجل طرد الاستعمار وتصفية آثاره وهـو

دور تضطلع به الفئات الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي. [2]

هذه باختصار الملامح العامة التي تشترك فيها معظم البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة، مع وجود اختلافات طفيفة حسب ظروف وخصوصيات كل بلد. فليس صحيحاً ما يشاع أن الاستعمار الفرنسي أكثر تحضراً من البريطاني، فعندما استقلت الجزائر، كان عدد المتعلمين الجزائريين ومن يتقن مهنة نادراً، وكانت البلاد تفتقر حتى إلى الصناعات البدائية منها، وبذلت الحكومات الجزائرية جهوداً جبارة لتعليم الشعب وتدريبه وتأهيله.

وإذ تحولت أراضي وأقاليم الأقطار العربية إلى ساحات حرب وقتال بين العثمانيين الأتراك وبين الإنكليز والفرنسيين والإيطاليين، وما جرت من ويلات وكوارث ودمار، فإن المستعمرين تابعوا اضطهاد واستغلال الثروات الطبيعية ولكن بموجب أنماط حديثة، والاستفادة من موقعها الجغرافي في إطار الإستراتيجية الاستعمارية الشاملة، وكان ذلك يعني بصورة مباشرة اتخاذ أراضي هذه الأقطار مقراً وممراً لجيوشها الاستعمارية الغازية، وإدارة البلاد إدارة استعمارية تضيق فرصة التطور لمؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلغي السيادة الكاملة للشعب على أرضه.

والاستعمار وإن كان في جوهره يضم ذات العناصر في طبيعتها الاستغلالية التي تهدف إلى وضع الخيرات الاقتصادية والثروات الطبيعية والقدرات البشرية في خدمة الدولة المستعمرة، فالاستعمار البريطاني والفرنسي

يعتمدان بالدرجة الأولى على العناصر الاقتصادية ضمن إستراتيجية عامة تضم بالإضافة إلى جوانبها الاقتصادية، الجوانب السياسية والعسكرية أيضاً والتي ترتبط جميعاً بعلاقات جدلية متلازمة، تهدف في مجموع تفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة إلى بسط وتعزيز الهيمنة الاستعمارية ليس فقط على قطر واحد فحسب، بل إلى تشكيل حلقة من المستعمرات تتكامل أهميتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في إطار الإستراتيجية الاستعمارية التي كانت سائدة في المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولما كان الاستعمار البريطاني والفرنسي على درجة من التطور على صعيد استخدام القوات المسلحة، والاستغلال الاقتصادي، وعلى أصعدة الثقافة والإدارة، فاعتمدت سياسة "تفريق البلاد وتمزيقها وقلب الحقائق، وجعل العارض، أي الخلافات المذهبية والعشائرية، التي هي وليدة الانحطاط أساساً والسمات المشتركة وهي الأصيلة الثابتة عارضاً يجب أن يزول ". [(3)]

وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وجدت الأقطار العربية نفسها أمام قوى استعمارية تفوقها قوة وتطوراً، تتناقض مصالحها وأطماعها بصورة تامة مع مصالح الأقطار العربية. وبادئ ذي بدء، باشرت بتأسيس نظاماً استعمارياً قمعياً لتشتيت الإرادة الوطنية ومن أجل تسهيل عملية النهب الاستعمارية للثروات الطبيعية، كما أنها عملت على خلق قوى عربية محلية ترتبط مصالحها السياسية والاقتصادية بالاستعمار.

وهكذا نشأت بسرعة مسألة وطنية تتمثل بالقوى الوطنية والقومية التي رفضت البرنامج الاستعماري وهي تنشد الاستقلال السياسي الذي يمكنها من السيطرة على مقدراتها، ووضعها في خدمة الشعب، وخلق الأسس المادية للتطور الحضاري، والتعويض عن فترات التخلف ومساهمتها في الحياة السياسية الدولية. ومن جهة أخرى كانت الإرادة الاستعمارية التي تهدف في إطار سياستها الاستعمارية نهب الثروات وتسخير أبناء الشعب في فعالياتها وخلق الفئات الطفيلية المتعاونة معها في إدارة البلاد.

وقد أدى التفاوت الجوهري والعميق بين الإرادتين إلى تناقض حاد، فخاضت الشعوب النضال من أجل أهدافها المشروعة، وأن يكتسب هذا النضال طابعاً ليس نادراً ما أتخذ شكله المسلح الدامي، فاندلعت الثورات المسلحة في العديد من البلدان ومنها العربية، كما في ثورة العشرين/1920 في العراق، والثورة السورية، وكذلك في فلسطين وليبيا ضد الاستعمار الإيطالي.

وجميع هذه الثورات وإن كانت تفتقر إلى القيادة الثورية الواعية، إلا أنها كانت دلائل مادية ملموسة على رفض الاحتلال والطموح إلى طرده، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية. وقد أدى تراكم الفعاليات النضالية والتضحيات التي قدمتها الحركة الوطنية والخسائر التي أزلتها بقوى الاستعمار، أدت في السنوات اللاحقة إلى رحيل القوات المسلحة الاستعمارية، وإنهاء عهود السيطرة الأجنبية.

ولما كانت القوى المحلية التي أستند إليها الاستعمار في إدارة الأقطار العربيـة، قـوى طفيلية معدومة الجذور وتفتقر إلى القاعدة الشعبية الواسعة، فإن الاسـتعمار كـان يعتمـد بالدرجة الأولى على قمع الثورات والانتفاضـات بـالقوات المـسلحة النظاميـة، والتـي كانـت معسكراتها وقواعدها المنتشرة في عموم أرجاء البلاد مقرات لإنطلاقها وكأداة قمع. وفي واقع الحـال فـإن تواجـد تلـك القواعـد كانـت تـؤدي المهـمات التـي تهـدف إلى صـيانة الوجـود الاستعماري وأبرزها:

1. حراسة عملية النهب واستغلال الثروات الطبيعية.
2. صيانة الإدارة الاستعمارية وحماية صنائع الاستعمار.
3. كان الوجود الاستعماري في الأقطار يمثل حلقة في سلسلة توسعها الاستعماري العالمي، وكمحطات على طرق مواصلاتها العسكرية والتجارية إلى بقاع أخرى من العالم.

وهكذا فإن الوجود العسكري الاستعماري، وخلال فترات الإنتداب الذي فـرض عـلى الدول، ثم بعد الاستقلال حيث تـم ربـط البلـدان المتحـررة باتفاقيـات جـائرة، كـان يـؤدي المهمات على صعيد القطر الواحد، وعلى صعيد سيطرتها على الأقطار العربية وعـلى عمـوم منطقة الشرق الأوسط وأيضاً على صعيد سياستها الاستعمارية العالمية.

فعلى سبيل المثال: فإن السيطرة على القطر المصري كان يعني السيطرة عـلى وادي النيــل ذو الخــصائص الــسياسية والاقتــصادية المتــشابهة، والــذي يمتــد إلى السودان، وكذلك فإن السيطرة على قناة السويس كان يعنـي تـأمين الخـط البحـري

إلى الهند، ويستلزم السيطرة على ميناء عدن كمحطة ملاحية وتموينية، وكنقطة إستراتيجية على مدخل مضيق باب المندب بين المحيط الهندي وبحر العربي والبحر الأحمر، كما كانت السيطرة على العراق تعني السيطرة على الطريق الموصلة بين البحر المتوسط، وتركيا إلى الخليج العربي فالهند.

وكانت هذه القواعد والمحطات تمثل التواجد العسكري المباشر وتلعب دور الحماية والتعزيز المتبادل، فالهند على سبيل المثال، مثلت على الدوام المستودع الإداري والعسكري والبشري لبريطانيا لمواجهة الظروف والأحداث الطارئة لاسيما في العراق، فمنها انطلقت قوات الحملة البريطانية لاحتلال العراق في الحرب العالمية الأولى، كما انطلقت القوات البريطانية من مصر لاحتلال فلسطين وسائر أجزاء سوريا الكبرى، ومن الهند انطلقت القوات البريطانية مرة أخرى لاحتلال العراق في الحلاب العالمية الثانية لقمع حركة مايس/1941 المعادية للاستعمار البريطاني، وأيضاً انطلاق القوات البريطانية من فلسطين ومملكة شرق الأردن ودخولها العراق من حدوده الغربية أبان الحرب العراقية- البريطانية في مايس/1941. [4]

هوامش 1

1. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص 30.

2. Al Dabak, Durgham: Die Politische Voraussetzungen der Nationalen Unabhängigkeit in Irak, Leipzig 1977

3. قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سوريا، 1920 ــ 1939، ص38، بيروت 1975

4. **للمزيد من المعلومات حول هذه الأحداث يلاحظ:**

أ. نديم، العميد الركن شكري محمود: حرب العراق، ص 21، بغداد 1974.

ب. الديراوي، عمر: الحرب العالمية الأولى، ص 458، بيروت 1966

ج. ياغي، إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، ص 144، بيروت 1974

ثانياً: القوة المسلحة والنضال من أجل الاستقلال السياسي

مر في المباحث السابقة عرض لمفردات الأوضاع السياسية الدولية، ولاحظنا أن الدول الاستعمارية التقليدية كانت تهيمن على معظم أرجاء القارتين الأسيوية والأفريقية وعلى عدد كبير من الجزر في البحار والمحيطات مما سهل سيطرتها على الممرات المائية وطرق الملاحة، ولاحظنا أيضاً أن الظروف الدولية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، وبرزت قوى عالمية جديدة مقابل تقلص واضح في مكانة الدول الاستعمارية القديمة. خلقت هذه الظروف الجديدة مضاف إليها اشتداد وعي الشعوب في البلدان المستعمرة أوضاعاً دولية جديدة لم يعد معها بالإمكان الاستمرار بنفس السياسة الاستعمارية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع أن الاستعمار احتفظ بذات صفاته الجوهرية القائمة على السلب والاضطهاد، وتجاهل الحقوق المشروعة للشعوب، فاستمرت عمليات نهب الثروات الطبيعية بواسطة احتكاراتها، كما اعتبرت البلدان المستقلة حديثاً ما هي إلا بلداناً تابعة لنفوذها السياسي وهيمنتها الاقتصادية، وفي العديد منها أستمر الوجود العسكري الاستعماري بصيغ وأشكال مختلفة:

أ. قواعد عسكرية، بالاتفاق مع الحكومات المحلية.

ب. أدت الهيمنة الاقتصادية والسياسية إلى ربط العديد من البلدان إلى الأحلاف العسكرية.\بعثات عسكرية دائمية تضم الخبراء والمستشارين.

أما الأوضاع السياسية في البلـدان الناميـة، فكانـت متفاوتـة. وبـادئ ذي بـدء، فـإن العديد منها كان تحت نظم الانتداب الـذي أقرتـه عـصبة الأمـم الـذي يجيـز صراحـة حـق الوجود الاستعماري، وفي بلدان أخرى، سلم الاستعمار مقاليـد الحكـم إلى صـنائعه المحليـين من القوى المتعاونة، فيما استمرت سـفارات الـدول الاسـتعمارية تمـارس الحكـم الفعـلي في البلاد، وأستمر وجودها العسكري عبر اتفاقات عقدها ممثلـوا تلـك الحكومـات مـع الـدول المستعمرة، التي تجيز صراحة حق استخدام أراضي ومياه وأجواء تلك الدول من قبل قواتها المسلحة، والاحتفاظ بقواعد برية وبحرية وجوية. وتنص اتفاقيات أخرى بوقوفها إلى جانب الدولة الاستعمارية في حالات الحروب.

وفي حالات أخرى رافق استقلال العديد من الـدول لاسـيما في أفريقيـا، أن اسـتمرت الدولة الاستعمارية تسيير " شؤونها الداخلية " لحين تـوفر الملاكـات الوطنيـة القـادرة عـلى إدارة شؤون دولة حديثة. وهذا الأمر الذي في ظاهرة " مساعدة " في باطنه يعني الـسيطرة على مرافق الدولة وفي أشـدها حـساسية لاسـيما القـوات المـسلحة الوطنيـة التـي تـشكلت حديثاً، واستمرار العمل بالعقائد والتقاليـد المتبعـة في الجيـوش الاسـتعمارية، بالإضـافة إلى إبرام عقود تسليح مجحفة بأسلحة متقادمة في جاهزية متأخرة، أبقت الجيوش الوطنيـة في وضع أقل مقدرة على مجابهة تحديات الاستقلال الـسياسي والاقتـصادي. وفي بلـدان أخـرى عمل ضـباط الـدول المـستعمرة كقيـادات للجيـوش الوطنيـة أو كمستـشارين أو كمـدربين يعملون على إبقاء دور هذه الجيوش في إطار الإستراتيجية الاستعمارية وأهدافها.

أما على صعيد الأوضاع الاقتصادية، فإن إنهاء الحكم الاستعماري لم يكن يعني تصفية آثاره السياسية والاقتصادية، إذ استمرت الشركات الاحتكارية التي كانت تعمل في المجالات المختلفة لاسيما في قطاع الاستثمارات المنجمية، والمواد الخام والزراعية. وفي ظروف البلدان النامية لاسيما في بداية عهدها بالاستقلال فإن هذه الشركات كانت تتمتع بنفوذ كبير على سير الفعاليات الاقتصادية، وتؤثر تأثيراً بالغاً على مفردات الوضع السياسي أيضاً، فالدول المستقلة حديثاً(في غالبيتها العظمى) ابتدأت في بناء اقتصادها الوطني انطلاقاً من نقطة الصفر، لاسيما في القطاع الصناعي، وبنسبة أفضل في القطاع الزراعي، فلم يكن هناك سوى تلك المرافق التي شيدها المستعمرون في مجال البنى الارتكازية، لتسهيل نهب ثروات البلاد، وتلك أيضاً كانت بحاجة في المراحل الأولى إلى الخبرة الأجنبية في تسيرها وإدارتها، بالإضافة إلى كونها (الشركات الاحتكارية) كانت تمتلك رأس المال والخبرة للمضي قدماً في استثمار الموارد الطبيعية وهما ما افتقرت إليه الدول المستقلة حديثاً حتى بعد مراحل طويلة من نيل الاستقلال السياسي. وهكذا نلاحظ أن الاستقلال السياسي الذي سعت إليه شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لم يكن سوى استقلالاً شكلياً.

ولا ينبغي أن تفوتنا الإشارة على صعيد التأثيرات السياسية، إلى أن الاستعمار ومن خللا فترة هيمنته الطويلة لم يعتبر قضايا الحدود الدولية بين البلدان قضايا مهمة. وكانت الخرائط والحدود تحددها المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الدول الاستعمارية، وهو أمر ترك خلافات عميقة

كامنة بين الدول وما زالت البلدان النامية تعاني منها حتى وقتنا الراهن، مما وفر ويوفر مجالاً للتدخل السياسي والعسكري سواء بالوساطة الدبلوماسية أو بفرض الحماية أو التدخل العسكري المباشر، وذلك من أجل الحصول على امتيازات جديدة.

ويشير سجل الدول الاستعمارية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة- بريطانيا - فرنسا) إلى قائمة طويلة من التدخلات العسكرية المباشرة وفي جميعها وجدت هذه الدول ما "يبرر" تدخلها وعدوانها على سيادة بلدان مستقلة وقائمة "المبررات" طويلة، إلا أنها في مجملها لا تعدو عن كونها السعي نحو الهيمنة واستمرار بسط النفوذ من أجل تأمين مصالحها في نهب البلدان النامية وإخضاعها تحت سيطرتها، فتحت شعارات: " حماية الممتلكات، حماية الرعايا، إجلاء الرعايا، التهديد الشيوعي، الإيفاء بالتزاماتنا في الدفاع عن المنطقة، نفوذنا التقليدي، حماية مصالحنا ... الخ " ثم أضيف تهديد الإرهاب إلى القائمة.

وتحت هذه المسميات، تعلن الولايات المتحدة مناطق تبعد عشرات آلاف الكيلومترات عن أراضيها (مبادئ الرئيس أيزنهاور، والرئيس نيكسون، والرئيس كارتر)، تعلنها مناطق نفوذ حيوية وتهدد باستخدام القوة العسكرية، وتستخدمها فعلاً.

ودون ريب، فإن جميع هذه الفعاليات(نركز على العسكرية منها) تمس وتلحق الضرر البالغ بسيادة البلدان النامية وعلى الأمن والسلام الضروريين من

أجل عملية التنمية التي نفسها تواجه المعضلات والظروف المعقدة، ومعظمها بسبب الفعاليات الاستعمارية السابقة والحالية، بل وبعضاً من هذه الفعاليات في دول عديدة تمثل العائق الحقيقي والرئيسي في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي الأقطار العربية، أدرك المستعمرون البريطانيون والفرنسيون، أن الأقطار العربية سوف لن ترضى إبدال مستعمر بمستعمر آخر، فالنزعة إلى الاستقلال وتحقيق الأماني القومية انطلقت ومثلت تياراً عارماً برغم أن القوى التي تولت قيادة هذا التيار لم تكن قوى واعية منظمة بما يكفي لتحقيق انتصار حاسم، وسادتها العفوية والمبادرات الشخصية ولعبت فيها الزعامات والشخصيات الوطنية والدينية الدور الأساسي، إلا أن ضغط الجماهير الشعبية وتقديمها التضحيات الجسيمة وعنف المعارك مع الاستعمار وصنائعه المحلية وغطرسة المستعمرين غفي تعاملهم مع أبناء الشعب، أدى إلى احتدام التناقضات وبالتالي نضجاً مبكراً مكنها من توفير ظروف نضالية تحققت بموجبه مكتسبات متلاحقة في تعزيز السيادة الوطنية، وفي تقليص متزايد للنفوذ الأجنبي.

ونظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يكن في واقع الحال سوى تشريع للاستعمار يتيح للدولة الاستعمارية وإداراتها الهيمنة على شؤون البلاد، وألحقت ذلك بمعاهدات جائرة بطريقة (عقود إذعان) كبلت حريتها، ونصت على "حق" الدول الاستعمارية إقامة المعسكرات لقواتها البرية والجوية والبحرية، واستخدامها في زمن السلم والحرب، ولجيوشها " حق "

المـرور بكامـل سـلاحها وعتادهـا عـبر الأراضي الوطنيـة، وهـي بـذلك تابعـت اتخـاذ أراضي مستعمراتها السابقة مقراً وممراً لجيوشها، وبصرف النظر عن الشكل، فـإن جـوهر المـسألة بقي كما كان في عهد الحكم الاستعماري المباشر.

وقد أثبتت التجربة التاريخية، بأن الوجود الأجنبـي أبـان مرحلـة الانتـداب لم يكـن يختلف عنه في عهود السيطرة الاستعمارية، ذلك أن الوجود العـسكري الاسـتعماري أسـتمر يخـدم ذات الأهـداف في الـسيطرة والهيمنـة وفي حمايـة وحراسـة المـصالح الاسـتعمارية، وبالإضافة لذلك، فقد كان الوجود العسكري الكثيف يعني سيادة إرادة الدول الاستعمارية والتهديد بالتدخل والقيام بضربات لحرف مسار أي عملية سياسية أو اجتماعيـة تـؤدي إلى الاستقلال. فعلى سبيل المثال: لعبت القاعدة الجوية البريطانيـة في الحبانيـة (العـراق) دوراً مهماً في إجهاض الحركة الوطنية العراقية في مايس/1941 كما لعبت القاعـدة البريطانيـة في السويس أدواراً مماثلة في التدخل أو التهديد بالتدخل، كذلك القاعـدة الفرنـسية في بنـزرت التونسية، والقاعدة الأمريكية هويلس والبريطانية في طبرق في ليبيا، حيال ثـورات وحركـات التحرر العربية في الشمال المغرب العربي، رغم أن هذه البلدان كانت مستقلة وخارج نظـام الانتداب.

وقد اعتمدت الدول الاستعمارية ولفترة طويلة سياسـة القواعـد العـسكرية التي بثتها في أرجاء مختلفة مـن العـالم حيـث تتـيح لهـا التـدخل وبـسرعة بقمـع وإجهاض ما تعتقد بأنه يهدد "مـصالحها" وفي المقدمـة الحركـات التحرريـة التـي تهدف إلى تعزيز الاسـتقلال الـسياسي، وتخلـيص فعالياتهـا الاقتـصادية مـن بـراثن

الإخطبوط الاستعماري والإمبريالي، ولذلك فالقواعد العسكرية كانت لها مكانتها الهامة في خيار استخدام القوة المسلحة الذي واجهت به البلدان المستقلة والنامية، ومنها الأقطار العربية ومحاولاتها في متابعة بسط النفوذ والهيمنة. وفي هذا الإطار لعبت القواعد العسكرية دوراً يختلف في فاعليته وأهميته من قطر لآخر بحسب درجة تغلغل نفوذها السياسي والاقتصادي.

ومن المعروف أن القواعد والوجود العسكري البريطاني في مصر حتى ثورة تموز/يوليو/1952 كان فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية في مصر، وأستمر هذا الوجود يشعه بفعاليته بدرجة أقل بعد الثورة إلى أن تمت تصفيته تماماً عام 1954. إلا أن بريطانيا عادت لتستخدم خيار القوة المسلحة عندما أقدمت القيادة الوطنية المصرية بقيادة الزعيم الوطني جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس عندما شنت بالتعاون مع فرنسا وإسرائيل بعد مشاورات سياسية، ومراحل التخطيط العسكري المشترك، العدوان المسلح على مصر عام 1956، وكان لذلك أكثر من مغزى واحد: [1]

1. منع القيادة المصرية من المضي قدماً في تصفية الإرث الاستعماري ومصالحه.
2. قمع الاتجاه الوطني والقومي في مصر.
3. كان تأميم القناة واستخدام موارده في التنمية سيقود إلى تحولات اقتصادية واجتماعية سوف لن تكون في صالح الاستعمار. [2]

وقد أستخدم العدوان الثلاثي في حملته العسكرية كافة مزايا القواعد العسكرية. فمن جهة كانت فرنسا تستخدم قواعدها البحرية في الجزائر (المحتلة آنذاك كجزء من الأراضي الفرنسية)، وبريطانيا قواعدها في ليبيا (طبرق) كقواعد ضمن الوطن العربي ضد قطر عربي آخر، كما استخدمت قوت الحملة قواعد عسكرية على تخوم الوطن العربي: ماطا، قبرص، كما ساهمت قطع الأسطول البريطاني والفرنسي، وما تضمه من حاملات للطائرات كقواعد جوية متنقلة، ساهمت في العمليات الحربية سواء في المياه الإقليمية المصرية أو العربية، أو في المياه الدولية. ومثلت إسرائيل (ولا تزال) القاعدة الثابتة والمتقدمة للاستعمار والإمبريالية وأداة للعدوان . [3]

وقد كانت أعوام الخمسينات حاسمة في مسيرة التحرر الوطني والقومي في الأقطار العربية، فتجارب النضال ضد الاحتلال وأنظمة الانتداب بالإضافة إلى تبلور الموقف الاجتماعي الداخلي، أفرزت معطيات جديدة ساهمت في اشتداد فاعليتها وتأثيراتها بوجه التأثيرات المقابلة من القوى الاستعمارية وفعالياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد حققت هذه القوة الشعبية انتصارات ومكاسب لايستهان بها لاسيما تلك التي تتعلق بتقليص الوجود الاستعماري قفي سوريا ومصر أبان الخمسينات، وفي 1958 بتسديد ضربة مهمة لهذا الوجود في العراق تمثل بانسحاب العراق من حلف بغداد مما أدى لإلغائه، وتصفية القواعد البريطانية في الحبانية والشعيبة، وانسحاب العراق من منطقة الإسترليني، وكذلك في انتصار

الإرادة الوطنية في لبنان، وإحباط أهداف الإنزال الأمريكي 1958، وسحب القوات الأجنبية، وتحقيق استقلال القطر السوداني، وصمود الثورة الجزائرية وانتصارها عام 1962، هذه وغيرها من مفردات، أدت إلى انهيار سياسة الأحلاف العسكرية التي أراد بها الاستعمار ربط الأقطار العربية في إستراتيجيته الاستعمارية الدولية.

وكان توجه الدول الاستعمارية في سياسة الأحلاف مباشراً وحثيثاً، وقد مثل في تلك المرحلة العمود الفقري في السياسة الاستعمارية ليس على صعيد الشرق الأوسط فحسب، بل في السياسة الاستعمارية العالمية. بيد أن ذلك التوجه كان يصطدم في الشرق الأوسط والأقطار العربية بعقبة موضوعية واضحة، إذ أن الأقطار العربية لم تكن تواجه الخطر الشيوعي ومخاطر الحرب الباردة، بقدر ما كانت تشكو من الدعم الاستعماري سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لإسرائيل من جهة، واحتلال الدول الاستعمارية نفسها (بريطانيا ــ فرنسا) لأقطار عربية، أو لأجزاء منها، الأمر الذي عطل مشاركة العديد من الأقطار العربية في الأحلاف الاستعمارية عد الحكومة العراقية التي كانت ترتبط (آنذاك) بروابط صداقة مع الدول الغربية.

وحتى نهاية الخمسينات، كانت أقطار الوطن العربي تعج بالقواعد العسكرية الاستعمارية، منها في الأقطار التي كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية (الجزائر- جيبوتي/فرنسا)، (عدن - بريطانيا) أو في الأقطار شبه

المستعمرة مثل البحرين وعمان أو في أقطار استقلت حديثاً مثل المغرب وتونس وليبيا.

أما على تخوم الوطن العربي، فكانت السياسة الاستعمارية لا تقل اندفاعاً في الهيمنة والحصول على قواعد عسكرية مثل تركيا العضو في حلف الناتو، وإيران التي كانت تمنح تسهيلات واسعة النطاق للولايات المتحدة في الاستخدام العسكري لأراضيها وأجواءها الإقليمية والباكستانية، وهما أعضاء في حلف المعاهدة المركزية (بغداد سابقاً)، كذلك الوجود البريطاني المستمر في قبرص ومالطا وجبل طارق. وبذلك فقد استمرت القواعد العسكرية الاستعمارية تؤدي ذات المهام ولكن بطبيعة جديدة، إذ كان عليها مراعاة أمرين أساسيين:

1. مراعاة عدم خرق سيادة البلدان بشكل فاضح.
2. مراعاة رفض الشعوب للوجود العسكري المسلح العلني.

وليس نادراً ما تعرض العسكريون الأجانب وقواعدهم لنشاطات ثورية، عفوية أو منظمة في إطار نضال حركات التحرر الوطنية في الأقطار المختلفة، وغدا واضحاً أن ليس بإمكان المستعمرين استخدام الأراضي العربية كما كان الحال في عقود الثلاثينات والأربعينات، ذلك أن القواعد العسكرية تنطوي على شكل من أشكال خرق السيادة الوطنية لاسيما إذا كانت مفروضة وخلافاً لإرادة الطرف الثاني.

وبناء على ذلك، فإن النضال من أجل الاستقلال التام وتعزيزه، لابد وأن يستهدف إزالة تلك القواعد، ولقد أرتبط الموقف الوطني دوماً بإزالة القواعد

العسكرية ومظاهر الوجود العسكري. فعلى سبيل المثال، فقد اعتبرت الجماهير قرار الحكومة الأردنية طرد الجنرال كلوب من قيادة الجيش الأردني عام 1956 عملاً وطنيا، وكذلك أعتبر انسحاب العراق من حلف بغداد في أعقاب ثورة 13 /تموز/ 1958 أو إزالة القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا عام 1969.

وقد أتاح إزالة الوجود العسكري الأجنبي إحداث سلسلة من التغيرات على صعيد السياسة والاقتصاد يمكن ببساطة تصور صعوبة تحقيقها في ظل التواجد العسكري المباشر، وبهذا المعنى يمكن تقدير مدى الصعوبات السياسية والعسكرية في مصر عندما أقدمت قيادتها الوطنية على تأميم قناة السويس عام 1956، ما لم تكن قد أنهت الوجود العسكري البريطاني قبل ذلك عام 1954 في قواعدها العسكرية في قناة السويس، وكذلك مدى الصعوبات التي يمكن أن تواجه عمليات التأميم الوطنية للاحتكارات النفطية وغيرها التي تمت بنجاح في أقطار عربية عديدة.

ومن جهة أخرى، فإن اشتداد نزعة العسكرة، وإقحام القوات المسلحة في العلاقات الدولية وفي ملاحظة مفردات الأحداث على مسرح السياسة الدولية، التي تشير إلى اشتداد وتطرف الدوائر الإمبريالية في استخدام قواتها المسلحة، يطرح ضرورات جديدة ليس فقط على صعيد تعزيز الاستقلال السياسي للبلدان النامية، ومنها الأقطار العربية، وتعزيز سيطرتها على ثرواتها الوطنية فحسب، بل ومن أجل انتهاج سياسة وطنية تبعد البلدان النامية عن مخططات الإمبريالية في اتخاذ أراضي هذه البلدان مقراً أو ممراً لشن حروب استعمارية توسعية جديدة تصيب أمنها القومي بأفدح الأضرار وتهدد بإعادة البلدان النامية إلى عصر الهيمنة المباشرة.

هوامش2

1. Al Dabak, Durgham: Die Expansionspolitik der USA im Nahenosten, Leipzig 1981

2. هويدي، أمين: حروب عبد الناصر، ص 19 ــ20، بيروت 1979

3. هويدي، أمين: نفس المصدر، ص 74 ــ 90

ثالثاً: المهمات المعاصرة للتواجد العسكري الغربي

لاحظنا في المباحث السابقة ولاسيما في الفصل الأول، أن الظروف والمعطيات المطروحة على مسرح العلاقات الدولية (سياسياً ـ اقتصادياً ـ عسكرياً) أرغمت القوى الاستعمارية والإمبريالية على تغير سياستها وتنفيذ مخططاتها مع استمرار جوهر فعالياتها تضم ذات السياسة الاستعمارية القديمة التي تضم أمراً أساسياً ولا نقصد هنا سوى التوسع السياسي والاقتصادي، ودعم هذه السياسة بالقوة المسلحة.

ومع أن ظروف استخدام القوة المسلحة قد تغيرت كثيراً من حيث بروز قوى دولية جديدة (بلدان المنظومة الاشتراكية)، وبروز عدد كبير من البلدان النامية المستقلة واستعدادها للدفاع عن كياناتها الوطنية. كما أن التجارب والهزائم التي مني به الاستعمار في أكثر من منطقة، فبرغم هذه المعطيات إلا أن خيار استخدام القوة المسلحة ما يزال من بين الخيارات المفضلة للدول الرأسمالية العظمى، وما زالت نفقات السلاح تلتهم قسماً غير بسيط (أكثر من 10%) من دخلها القومي، وينصرف أعداد كبيرة من العلماء وقوة العمل إلى مجالات الصناعات الحربية، وهنا لابد من التذكير بأنهم (أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في مجال الصناعات الحربية) يتمتعون بثقل مهم في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة.

وبادئ ذي بدء، لابد من الإشارة إلى أن أجواء الحرب الباردة وغيوم التوتر التي تطلقها ماكنة الإمبريالية لتسميم أجواء العلاقات الدولية تؤثر بصورة

مباشرة وغير مباشرة على مساعي البلدان النامية في تعزيز موقفها السياسي والاقتصادي. فهي تتأثر أولاً من رصد الميزانيات الهائلة للدفاع مما يقلص مجال التعاون الدولي في مجاله الاقتصادي وعلى صعيد إنساني كالقضاء على المجاعات التي تحدث في أرجاء مختلفة من العالم، بالإضافة إلى فقرات عديدة في معضلات التنمية.

على الصعيد السياسي: فإن أجواء التوتر في العلاقات الدولية والحرب الباردة، واشتداد عملية الاستقطاب تضيق من هامش المناورة للدول المستقلة حديثاً(النامية) والتي تسعى إلى مساعدة المجتمع الدولي في إيجاد الحلول لمشكلاتها.

فسياسة الأحلاف والمساعدات العسكرية التي كانت الولايات المتحدة تنتهجها، ما كانت تهدف إلا إلى إحراز المكتسبات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، واستخدامها في الصراع العالمي تحقيقاً لمآرب إستراتيجية تتناقض مع مصالح البلدان النامية التي تتلخص بتعزيز الاستقلال السياسي، وتحقيق خطوات جدية على طريق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

على الصعيد الاقتصادي: فقد تطورت أساليب تصدير رأس المال الاحتكاري، بصفة خاصة إلى البلدان النامية مع أنها استمرت تضم ذات الجوهر في الاستغلال والنهب، وإن كانت ظاهرياً تمثل قدراً من تجنب الاستفزاز المباشر لسيادة هذه البلدان، فالشركات المتعددة الجنسية تعد على سبيل المثال في مقدمة هذه الأساليب الحديثة.

وعلى الصعيد العسكري: فقد قادت الثورة العلمية التكنيكية إلى تطورات إستراتيجية هامة سواء في مجال صناعة الأسلحة وقدراتها، أو في مجال استخدامها التكتيكي والاستراتيجي.

وبناء على ما تقدم، فقد تطورت سبل واستخدام القوة المسلحة وانتشارها، كذلك سياسة القواعد العسكرية التي أستحوذ إقامتها في البلدان النامية على اهتمامات الأوساط الإستراتيجية الاستعمارية والإمبريالية في هذين الاتجاهين الأساسيين، بالمؤشرات التالية:

1. في مجال صناعة الأسلحة: طرحت الصناعات الحربية الحديثة معدات جديدة تقلص من الحاجة إلى إجراء الإدامة السريعة والمتواصلة بالوقود والعتاد، فضاعفت بذلك من قدرة الأسلحة ونديات عملها وكذلك في زمن استخدامها. فقد طرأ تطور ملحوظ على قدرات الطائرات والسفن والغواصات، وكذلك على إنجازيها وفاعليتها الحربية التدميرية من حيث حمولتها من القذائف والمواد المتفجرة/ كما في خصائصها التكتيكية (السرعة والمناورة).

2. بناء على التطورات الكبيرة في صناعة السلاح، فقد شهد الفكر العسكري التكتيكي والاستراتيجي بدوره وكنتيجة له، ثورة شاملة، فكان لابد لهذا الفكر مواكبة التطورات العلمية التكنيكية/ ومعطياته واستيعابها لاسيما في مجال الأسلحة البعيدة المدى (الصواريخ) وأسلحة الدمار الشامل.

أدت هذه المعطيات إلى إضعاف أهمية القواعد من ناحيتها الفنية التكتيكية، إذ أصبح بمقدور السفن والطائرات الحديثة التوجه إلى مسافات بعيدة دون الحاجة للتوقف والتزود بالوقود، وكذلك لم يعد من الضروري التقرب إلى الأهداف لإصابتها، بيد أن المساعي الدول الاستعمارية مغزى آخر في إقامة القواعد، لا تنحصر في قيمتها أو فائدتها الفنية التكتيكية.

فالعالم الرأسمالي في إطار عمل فعالياته العسكرية في الحصار/أو المقاطعة، ولتكون تلك الفعاليات سواء تمت في إطار القانون الدولي أو خارجه، بحاجة لإحاطتها بحلقة محكمة من القواعد العسكرية المتعددة الأهداف والأغراض، تقوم عند "الضرورة" بأعمال مركز المراقبة الأمامي، والمستودع اللوجستي، وقد تنشب هذه الضرورة في أي وقت، ومهمات القواعد لا تنحصر فقط بتواجد قوات للقتال، بل هناك مهمات جديدة أخرى:

1. قواعد للتنصت والتشويش الالكتروني.
2. قواعد للإنذار المبكر.
3. قواعد للاتصالات اللاسلكية للسيطرة على القطعات المنتشرة.

هذا بالطبع إلى جانب القواعد الجوية والبحرية التي يتميز البعض منها بأهمية إستراتيجية إما بسبب موقعها الاستراتيجي، أو باعتبارها صالحة لاستقبال أسلحة إستراتيجية، وبعضها جزر أما بقدر محدود من السكان(غوام /المحيط الهادئ، ممتلكات أمريكية، 178 ألف نسمة، سكانها خليط من أوربيين وأمريكيين، السكان الأصليين أقلية)، أو خالية تماماً (ديغو غارسيا /المحيط

الهندي، ممتلكات بريطانية، مؤجرة للولايات المتحدة، هجر سكانها إلى الهند وبريطانيا) وهذه قواعد لا يترتب عليها أية التزامات سياسية.

وتلعب القواعد العسكرية دوراً مهماً كمحطات للقوات المنقولة جواً، أو بالتمركز الفعلي لقوات عسكرية ضاربة جاهزة للتدخل السريع في وقت قصير (قدر الإمكان) لإنقاذ موقف سياسي/عسكري ما، أو للحيلولة دون تدهور خطير في الموقف العسكري والاستراتيجي، وبهذا المعنى فإن التواجد العسكري والقواعد العسكرية ما هي إلا صفحة في سياق إستراتيجية شاملة للدول الإمبريالية وهي ذات أبعاد تتعدى تأثيراتها المحلية والقارية لترتقي إلى مستوى السيطرة على العالم.

فالقواعد العسكرية اليوم لم تعد مهماتها تقتصر على أهداف محلية أو تاكتيكية، فهي كما بينا أداة للتوسع العالمي من جهة، ولمواجهة الأعداد الحاليين أو المحتملين، وحركات التحرر في البلدان التي تنشب فيها ثورات. والقواعد لم تعد تشترط التواجد الكثيف ذات المظاهر التي تثير استفزاز المشاعر الوطنية، فعلى سبيل المثال: تؤدي طائرة أواكس (AWACS) واحدة للاستطلاع والإنذار المبكر والرادار(وتؤدي مهام تجسسية) تؤدي مهمات تفوق في قدراتها ما كانت تفعله ربما عدة أسراب من الطائرات في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وربما بعدها أيضاً، وقلصت أو ألغت عمل فريق كبير من الفنيين والعسكريين، وعناصر الحماية اللازمة وجماعة الإدامة ..الخ وبذلك تعادل (من وجهة نظر

السياسية والفنية) قيمة قاعدة عسكرية كاملة، كانت الدول الاستعمارية تسعى للحصول عليها.

وما يقال عن طائرة الاستطلاع أواكس، ينطبق على أسلحة أخرى كطائرة التجسس يوتو (U2) التي تطير على ارتفاعات شاهقة، وطور السوفيت صواريخ أرض/جو خصيصاً لإسقاطها، وكانت هذه الطائرة تطير من قاعدتها في بيشاور/الباكستان، وتقطع الاتحاد السوفيت، وتهبط في النرويج، وإذ ألغى التطور التقني قدراتها، لكن الأقمار الفضائية عوضت عنها. وكذلك الأمر مع الغواصات الذرية التي أطالت فترة إبحار ومكوث الغواصة تحت الماء، بالإضافة إلى قدراتها التسليحية، تنجز ما كانت سفن كثيرة تعجز عنه حتى الماضي القريب.

ومن البديهي، ففي مثل هذه الحالة يتقلص المجهود العسكري إلى حد كبير، وليس ذلك فحسب، بل ويتبع ذلك تقلص في النفقات المالية المرصودة لهذه الفعاليات تقلصاً ملحوظاً في التبعات والآثار السياسية لوجود القواعد العسكرية على أراضي البلدان النامية، التي كانت على الدوام تمثل استفزازاً لسيادة البلدان على أراضيها ومبرراً وطنياً للمعارضة الشعبية ضد الحكومات الموالية للدول الاستعمارية.

بيد أن النفقات المالية والآثار السياسية لم تكن على الدوام عاملاً ضاغطاً على الدول الامبريالية والاستعمارية، فهي تسعى (بالطبع) إلى تقليص ما أمكن من النفقات المالية والآثار السياسي ولكن (مع التشديد) دون تعريض أو

الإخلال بالموقف العسكري والسياسي ودون تعريض أسس الإستراتيجية الشاملة في متابعة التوسع السياسي والاقتصادي، فالولايات المتحدة تجاهر وبإعلان حكومي رسمي، إدخال مناطق تبعد عشرات الآلاف من الأميال تحت نفوذها ومصالحها الحيوية.

إعلان الرئيس أيزنهاور 1957 منطقة الشرق الأوسط

إعلان الرئيس نيكسون 1969 جنوب شرق آسيا

إعلان الرئيس كارتر 1980 منطقة الخليج العربي

بل وتنص دراسة أعدت بجامعة جورج تاون /مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (واشنطن) " ولكن إستراتيجيتنا لنصف الكرة الغربي (الحتمية الضرورية للدفاع عن الولايات المتحدة وجيرانها) يجب أن تعتمد أساساً على تفوق بحري حازم، وقوة نووية فذة وبالمحافظة على قاعدة آمنة يمكننا أن ندفع قواتنا عبر البحار لتحمي مصالح الولايات المتحدة "[1]

وبهذا المعنى فإن الإمبريالية في العصر الراهن، تضع عقيدتها العسكرية Military Doctrin في الدفاع عن مصالحها العالمية بعيداً عن حدودها الدولية المرسومة على الخرائط، وفي قارات بعيدة. وينتشر اليوم في الأدب والمصطلحات السياسية مصطلحات (الخط الأحمر) و (الخط الأخضر أو البنفسجي) وتلك تعني حدود فعالياتها المختلفة ما يجوز التفاوض فيه وما لا يجوز، وقد تمر تلك الخطوط بدولة مستقلة ذات سيادة، أو في جزيرة نائية في المحيطات، فتكون موقع ثمين إذ تشكل نقطة ممتازة لمراقبة فعاليات غزو الفضاء الخارجي، أو التجارب

النووية، أو أنها تضع أهـداف محملـة عـلى خارطـة الأهـداف النوويـة المحتملـة، أو لاعتبارات مدى الصواريخ أو كونهـا تـوفر مزايـا طبيعيـة وجغرافيـة مناسـبة لإيـواء وإبحار الغواصات.

ومع أن إقحام معطيات التكنولوجيا في صناعة السلاح بشكل واسع النطاق قد قلص كما ذكرنا الضرورة الحتمية للكثير من الفقرات في مجال انتشار القوات المسلحة على صعيد الكرة الأرضية، بيد أن بالمقابـل فـإن توسـع الأهـداف الإمبرياليـة وسـعيها الحـاد إلى إيجـاد مواقع نفوذ سياسي واقتصادي " تطلب " بدوره أتساع دور القوة العسكرية وكذلك في إطار إستراتيجيتها في التصدي لأعدائها، وهو معسكر آخر بالاتساع، وهذا ما يفسر التوسع المطرد في ميزانية الدفاع للدول التابعة للمعسكر الغربي، لاسيما الولايات المتحـدة خـارج حـدودها الوطنية. ففي عام 1981 بلغ رقم التواجـد العـسكري كمجمـوع كـلي (2,062،346)، مـنهم فقط (1،562،569) في الولايات المتحدة نفسها، و (1،278،715) في ممتلكات أمريكية (جزر في البحـار والمحيطـات)، فـيما بلـغ عـدد العـسكريين الأمـريكيين في دول أجنبيـة مـستقلة (499،777) فرداً، أي حوالي النصف مليون. [2]

وتشير إحصاءات رسمية أن الزيادات في ميزانية الدفاع للولايات المتحـدة متواصـلة، فقد كان حجم الزيادة عام 1980 (3،1%) عن العام الذي سـبقه، وزاد بنـسبة 4،3% للعـام 1981، وسيشهد في السنوات اللاحقة زيادات تصل إلى 7-10%. [3]

وفي عصرنا الراهن، حيث تلعب العوامل الجيوبوليتيكية وكذلك العوامل الاقتصادية دوراً يتسم بالأهمية الفائقة، يحتل الشرق الأوسط وأقطاره العربيـة بـصورة خاصـة مكانـة مهمة في مجمـوع هـذه العوامـل التـي تـدخل في صـلب الإسـتراتيجية الـشاملة للامبرياليـة العالمية ومما يجعلها على رأس قائمة اهتماماتها و مجهوداتها.

وبموجب هذه المعطيات وغيرها، توجهت استراتيجيات الدول الاستعمارية: الولايات المتحدة بـصفة خاصـة، بإعتبارهـا قائـدة للمعـسكر الرأسـمالي، وباعتبارهـا تـسلمت الإرث الاستعماري البريطاني/الفرنسي.

وقد تجسدت هذه التوجهات في بداية الخمسينات بإقامة القواعد البريـة والجويـة والبحرية في بلدان المشرق العربي والمغرب على السواء من قبل الدول الاستعمارية القديمـة، وتواجد مثل هذه القواعد لا يستفز المشاعر الوطنية للجماهير في مرحلة نضجها ووعيهـا في السبعينات فحـسب، بـل ويـشعرها بـالقلق عـلى منجزاتهـا الـسياسية والاقتـصادية، فهـذه توجهات لا تستهدف مثلاً رفع مستوى الرعاية الصحية، أو المساعدة في إزالة الأمية أو رفـع مستوى التعليم. فالولايات المتحدة تقدمت إلى الأقطار العربية بهدف:

1. سد "الفراغ" الذي خلفه الانسحاب البريطاني من السويس.
2. سد "الفراغ" الذي خلفه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي.

3. التقدم الواسع الذي أحرزته الاحتكارات البترولية في الأقطار العربية، لاسيما في المملكة العربية السعودية التي يعادل إنتاجها بمفرده نصف إنتاج بلدان أوبك.

4. الالتزام الأمريكي المطلق لإسرائيل.

5. أتساع حجم المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي (فعاليات الشركات الأمريكية، التبادل التجاري .. الخ) . [(4)]

تدل هذه المعطيات، أن ليس من قبيل الصدفة أن يتركز أثنين من ثلاثة من إعلانات/مبادئ (Doctrin) على اعتبار منطقة الشرق الأوسط (الأقطار العربية) منطقة نفوذ للولايات المتحدة تدخل في مجالها الحيوي.

وبهذا المعنى، فإن سياسة القوة العسكرية الاستعمارية تطرح في الأقطار العربية وفي عموم مناطق البلدان النامية أنماط تحركها باتجاهين متلازمين ينبعان أساساً من الخصائص الأساسية للاستعمار ولا نعني هنا سوى تصدير القوة والعنف في العلاقات الدولية. فخطط التوسع تضم في جانبها الأول: السيطرة والهيمنة على المنطقة وسلب ونهب ثرواتها، وإخضاعها سياسياً، وفي جانبها الثاني ضم هذه البلدان إلى سياستها في الهيمنة العالمية.

فطبيعة التواجد العسكري للدول الإمبريالية في الأقطار العربية أو في المناطق المتاخمة أو في مياهه وسمائه في المرحلة الراهنة، لا ترتبط بطبيعة الأوضاع السياسية في الأقطار العربية الحالية فحسب، بل وفي الحسابات المستقبلية لهذه المنطقة وتأثيراتها على مسرح السياسة الدولية، وفي كلتا الحالتين يمثل هذا

التواجد محاولة لتكبيل صانعي القرار السياسي في الحكومات المعنية وزجهم في إطار إستراتيجيتها الشاملة كعناصر مساعدة، وما ينجم عن ذلك من مخاطر:

1. تمزيق وحدة الموقف السياسي والتصرف للبلدان النامية.
2. الإخلال بسيادة واستقلال هذه البلدان.
3. تعريض أمنها القومي لصراعات وبالتالي للمخاطر.
4. حرفها عن اهتمامها الرئيس الذي يتمثل برفع وتائر التنمية وتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي.

ويتمثل الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بأشكال وأنماك مختلفة أبرزها:

1. قواعد الإنذار المبكر والتصنت والمراقبة الجوية(القواعد الأمريكية في شبه جزيرة سيناء).
2. التسهيلات البحرية في استخدام موانئ وقواعد بحرية (الصومال، صلالة /عمان، جيبوتي، البحرين، طرطوس /سورية).
3. التسهيلات في استخدام قواعد جوية، هبوط وإقلاع وتزود بالوقود، وخدمات تقنية، مثل قاعدة رأس بناس في مصر وصلالة والبحرين.
4. زيارات ومناورات مشتركة تجريها الدول العربية مع جيوش أجنبية في إطار تعاون عسكري واسع النطاق سري وعلني في العديد من الدول العربية مثل المغرب ومصر والصومال وعمان. [5]

5. تمثل إسرائيل قاعدة رئيسية للولايات المتحدة وأداتها المنفذة لاسيما بعد عقد الاتفاق الاستراتيجي بينهما عام 19883.

6. طائفة واسعة من القواعد العسكرية المهمة المتاخمة لحدود الأقطار العربية والمتمثلة بقواعد حلف الناتو في : تركيا، اليونان، إيطاليا، قبرص، مالطة، البرتغال، وجزيرة ديغوغارسيا في المحيط الهندي، والأساطيل البحرية العائمة التي يمكن اعتبارها قواعد متنقلة في البحر الأبيض والأحمر وبحر العرب، والمحيط الهندي والأطلسي والخليج العربي.(6)



(الصورة: حاملتان للطائرات / أمريكية في مناورة)

ويرتبط الوجود العسكري الأجنبي في البلدان النامية إلى حد بعيد بالنضال الذي تخوضه وبالفعاليات المشتركة التي تمارسها من أجل تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية، وبالتلازم مع المجهودات التي تبذلها هذه البلدان في عملية التنمية وتطوير مجتمعاتها سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

هوامش 3

1. بالدوين، هانسون: إستراتيجية للغد، ص 125، القاهرة / 1972.

2. مركز العالم الثالث للدراسات: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ص 75، بيروت/ 1982.

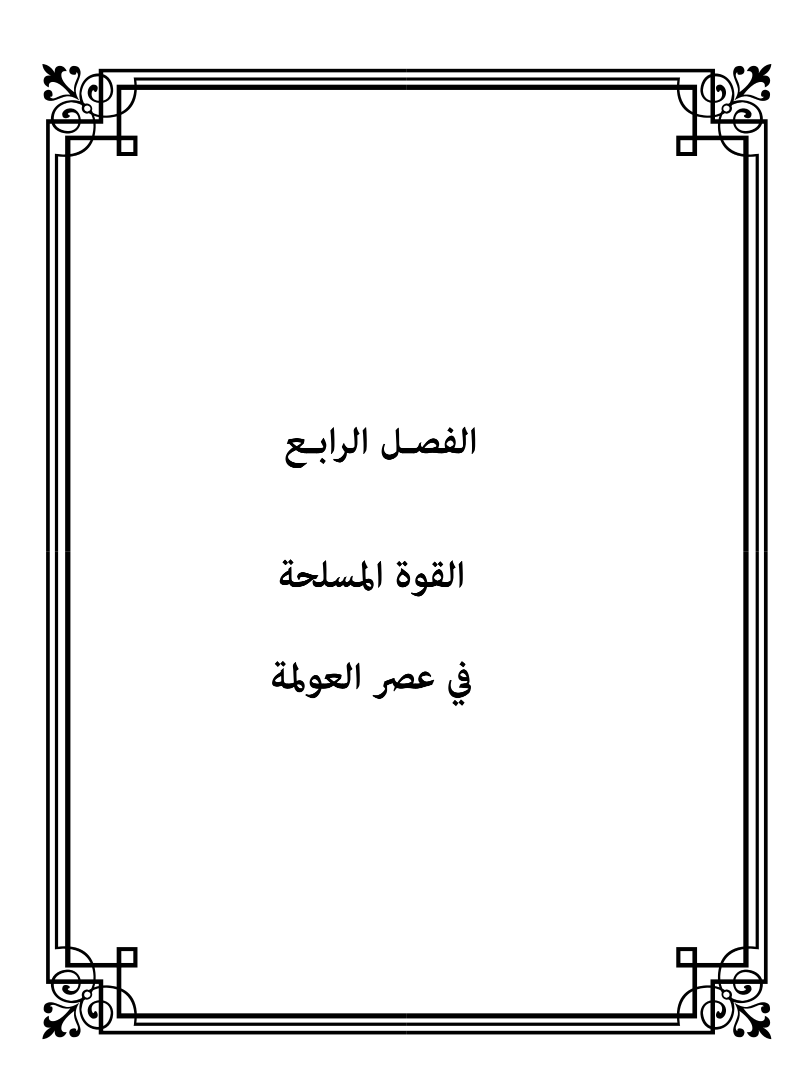
3. نفس المصدر: ص 29.

4. بالدوين، هانسون: إستراتيجية للغد، ص 154 ــ 181 القاهرة / 1972.

5. لاحظ تفصيلات عن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة العربية في:

مركز دراسات العالم الثالث: الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، ص 53، بيروت / 1982.

6. تبلغ حمولة حاملة الطائرات الحديثة المسيرة بالطاقة النووية من 90-120 طائرة أي ما يعادل 7 أسراب وإذا علمنا أن الاستيعاب المثالي للقاعدة الجوية هي 3 أسراب، فحاملة الطائرات تمثل قاعدتين جويتين، وفي الحملات العسكرية الكبيرة، تشارك حاملتين للطائرات أو أكثر، فقد أشترك في غزو العراق 8 حاملات طائرات.



الفصـل الرابـع

القوة المسلحة

في عصر العولمة

أولاً: نهاية القطبية الثنائية

برغم ما يقال ويشاع أن السيد ميخائيل غورباتشوف، سكرتير الحزب الشيوعي السوفيت (وهو أعلى منصب في الاتحاد السوفيتي بروتكولياً) قد توصل لقناعة إنهاء الحرب الباردة، وتدشين حقبة جديدة في تاريخ المعسكرين والقطبين، إلا أن ذلك في الاعتبارات السياسية وفي نظام الدولة السوفيتية أمر مستبعد، وأن الأحداث التي دارت في الكرملين في المراحل الأخيرة وما قبلها، كانت نتيجة دراسة وفحص دقيقين من القيادة السوفيتية مجتمعة، وبالتالي فالقرار هو قرار جماعي، توصل إليه صناعه بعد دراسة وفحص عميقين.

في مطلع الثمانينات، دهشت عندما صارحنى بروفسور في جامعة لايبزج /بألمانيا الديمقراطية أن حقبة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ستكون حافلة بأحداث كبيرة، وأستطرد أن برنامج ريغان للدفاع الاستراتيجي والتي أطلق عليها في الإعلام (حرب النجوم) هو استدراج لموقف أو فخ صعب، فإن استجاب السوفيت وحلفاؤه لسباق التسلح فيس مجال الفضاء، فذلك يعني أن هذا البرنامج المكلف للغاية سيستهلك أي تخصيصات للتنمية بل هو مكلف جداً حتى للأمريكان أنفسهم رغم أن أوضاعهم المالية تبدو بحال أفضل. وإن لم يستجب، فذلك يعني أن السوفيت والمعسكر الاشتراكي سيكون تحت رحمة التفوق الأمريكي، وفي ذلك أيضاً نهاية لعصر القطبية الثنائية. فكلا الخياران يعنيان للسوفيت ولحلفائهم خسارة مواقع محتمة في سباق التسلح، والخسارة هنا تعني هزيمة وإن أستبق غورباتشوف والسوفيت نتائجها النهائية والتامة، وذلك

بانتهاج سياسة داخلية وخارجية وإجراء انفتاح يفضي إلى تغير معالم الموقف، ولكن روسيا والدول المتحالفة (بعد إجراء تغيرات مهمة، في الهياكل الدستورية، توصل روسيا إلى جمهورية اتحادية تضم كيانات فيدرالية، ودول الاتحاد السوفيت إلى (كومنولث الجمهوريات المستقلة CIS) معها ستبقى بمنأى عن كوارث محتملة.

ثم حدث أن نقاشاً حول هذه الموضوع وتفرعاته دار بين الكاتب وبين صديق يعمل كأستاذ مساعد في جامعة برلين، (كان بالأصل ضابطاً برتبة عقيد ركن في الجيش الألماني)، أخبرني أن الموقف العسكري في أفغانستان سيئ، والسياسيون الأفغان في مرحلة يصعب وضعهم في إطار عمل مشترك، والتعقيدات السياسية والاجتماعية تفوق كل وصف، وهناك تشاؤم بمصير العملية.

كان معروفاً في الأوساط السياسية والدبلوماسية، أن الاتحاد السوفيتي يساعد كوبا على مدار الأيام، وكذلك فقد بذل الكثير من أجل الانتصار في فيتنام (كان 11 قطاراً محمل بالسلاح والعتاد يصل فيتنام يومياً من الاتحاد السوفيتي)، وساعد الكثير من حركات التحرر في العالم، فإدارة دولة عظمى، كانت تطرح نفسها صديقة للبلدان النامية والمتحررة، بمستحقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية ليست بالأمر البسيط، مع العلم بأن الاتحاد السوفيتي قد خرج من الحرب العالمية الثانية وهو محطم تماماً، فلديه أكثر من 20 مليون قتيل، عدا الجرحى والمعوقين، وخراب تام للنصف المعمر من الاتحاد السوفيت، وأعاد

البلاد إلى مستوى 1907، ومع ذلك كـان عليـه أن يواجـه مـستلزمات دور الدولـة العظمـى فوراً، فكانت معارك الصين الـشعبية فـيما تبقـى مـن الأربعينـات، وكوريـا 1949، والحـرب الباردة، وسباق الفضاء ..الخ

ومع أن البلدان الاشتراكية كانـت تحقـق معـدلات تنميـة ممتـازة، إلا أن الإنفـاق العسكري ومستلزمات الكتلة العالمية، كانت بالمقابل تستهلك الكثير، وقد أطلعنا شخصياً على الخطة الخمسية الأفغانيـة التـي كانـت مغطـاة بالكامـل مـن الـدول الاشـتراكية، إذ استلم الألمان الشرقيون قطاع التعليم العالي والصحة، وأستلم السوفيت البنى الإرتكازيـة، والبلغار الزراعـة، وهكـذا توزعـت القطاعـات عـلى البلـدان الاشـتراكية، وتولـت البلـدان الاشتراكية تعليم ألوف الطلبة الأفغان، في التخصصات العالية بموجب منح عـلى حـساب الدولة.

ولكن كان من الصعوبة مواصلة هذه الـسياسة، ومتابعـة سـباق التـسلح، والهمـس الذي كان يدور في أروقة الجامعات، والدوائر القيادية، في الاتحاد السوفيتي وسـائر البلـدان الاشتراكية، لا يدع مستقبلاً لهذه السياسة فيما كان الغرب يعمل بكل قواه ويتوسع ويـشن الحروب ويراكم المكاسب في السياسة والاقتصاد.

هذه المعطيات الرئيسية:

- سباق التسلح.
- وتكاليف الإمبراطورية الاشتراكية.
- بالإضافة إلى أخطاء داخل النظام الاشتراكي.

الذي وضع جل اهتمامه بإطعام وإكساء وتعليم الناس وصحتهم، (وكانت هذه في مستوى ممتاز)، ولكن الحريات الديمقراطية هي ضرورية بذات المستوى، انتبهت إليها البلدان الاشتراكية ولكن متأخراً، فحاولت إجراء إصلاحات، الاقتصادية منها كانت جيدة، ولكن السياسية منها والاجتماعية كانت تعوزها الدفقة الحيوية. وانطلاقا من فكرة أطلقها الرئيس غورباتشوف: أن المواجهة أو الحرب بين القطبين ليست، ولم تعد ممكنة، بسبب ما يمتلكه الطرفان من أسلحة، تكفي لإبادة البشرية ستة مرات، لذلك عندما أطلق الرئيس غورباتشوف حملته: البيروسترويكا، والغلاسنوست، المصارحة وإعادة البناء، كانت بمثابة فتح أبواب محكمة الإغلاق، فلما فتح لم يعد بالوسع قبول أو التحكم بما يدخل وما لا ينبغي أن يدخل، والباقي تكفلت بها المسيرة لوحدها. تفكك الاتحاد السوفيتي، وقامت روسيا الاتحادية التي استمرت تمارس قواعد الدولة العظمى مستلمة الإرث السوفيتي، وذلك ربما بعض مما دار وأُفق عليه في محادثات مالطا بين الرئيس غورباتشوف، والرئيس بوش(3 /ديسمبر/ 1989).

كان الاتحاد السوفيتي وقيادة الحزب الشيوعي، لا تجهل أن هناك مطالبة عامة تنشد التغير، ولا يمكن إلقاء ظلال من الشك عليها جميعها، وإن نزعات استقلالية قد تسللت إلى الأحزاب الشيوعية الرئيسية في أوربا الغربية تمثلت بالدرجة الأولى وبصفة ظاهرة بالشيوعية الأوربية (Euro Comonisem) (الأحزاب الشيوعية: الإيطالي، الفرنسي، الأسباني) .

وبعد وفاة جوزف ستالين زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي في الخمسينات (3 /مارس/1953)، بدأت الأقطار الاشتراكية في شرق أوربا تحاول كل صياغة تجربتها، وإعطاء مسيرتها طابعها الوطني، وسبقهم جميعاً الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي رفع راية التمرد على موسكو حتى في عهد ستالين، إذ كرس المارشال تيتو نهائياً مركزه الخاص ونهجه الاستقلالي الواضح عبر مواقف سياسية مختلفة، في مقدمتها النشاط العالمي الذي تلعبه يوغسلافيا على نطاق دول عدم الانحياز.

كان الحزب الشيوعي الهنغاري (1956) أبدى محاولة مماثلة، إلا أن الحركة انتهت بسرعة، فالتزمت العقائدي الدوغماتي كان في ذروته، ثم مال الحزب الشيوعي الألباني بقيادة أنور خوجة إلى جانب الصين في خلافها من موسكو، وفي الستينات (توجه الحزب الشيوعي الروماني بقيادة شاوشيسكو إلى اتخاذ المزيد من المواقف التي تشير إلى استقلال القرار الروماني. وفي أكثر من مناسبة، عبر الشيوعيون الرومانيون عن انفرادهم بقرارات مخالفة لموسكو ويأتي في مقدمة الشواهد على ذلك خروجها عن أجماع الدول الاشتراكية بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني بعد عدوان 1967. كما عبرت أحداث جيكوسلوفاكيا (1968) التي تنبأ قادة الحزب فيها بضرورة التجديد وفتح آفاق جديدة، عن عمق الأزمة في صف الاشتراكية، وأخيراً وليس آخراً، الهزة الكبيرة التي استطاعت نقابة التضامن أن تحدثها في المجتمع والحياة السياسية البولونية. وفي التعاطي مع الأزمة عبرت مفرداتها عن سوء إدارة، وفساد كبير في أجهزة الدولة

والحزب، أبسط ما يدل عليه، وجود إذاعة غير رسمية تذيع مـن الأراضي البولونيـة، دون أن تتوافر أجهزة قادرة على غلقها ..!

هذا إذا استثنينا الشرخ الكبير (الخلاف السوفيتي ـ الصيني)الذي أضر كثيراً بموقف الاشتراكية، والموقف المستقل للحزب الشيوعي الكوري، والتي أستغلها المعسكر الرأسمالي في أجل إضعاف الاشتراكية، ومواصلة الضغط، وتسليط ماكنة إعلامية ضخمة، أضرت إلى جانب أحداث هنغاريا 1056، وجيكوسلوفاكيا 1968 بموقف الأحزاب الـشيوعية في أوربـا الغربيـة التي كانت في وقت من الأوقات نداً قويـاً للأحـزاب البورجوازيـة، كـما في إيطاليـا وفرنـسا، وأسبانيا.

أمـا عـلى جبهـة القـوى والحركـات العماليـة والديمقراطيـة في البلـدان الـصناعية والرأسمالية، لم يكن الوضع بأفضل كثيراً من الأحزاب العمالية التـي كانـت متعـددة ضـمن المجتمع الواحد، بل كانـت تخـوض صراعـات تنافـسية فـيما بينهـا، ولهـذا الـسبب حـدثت خسائر كثيرة في أميركا اللاتينية بالذات قبل غيرها في بلدان مثل: تـشيلي، أرغـواي، البرازيـل، بوليفيا، كولومبيا، نيكاراغوا، غرينادا...الخ

وكانت الأحزاب والحركات الاشتراكية تتوزع إلى شيوعية موالية لموسـكو أو موالية للصين، أو اشتراكية يـسارية مـستقلة، تروتـسكية(الأمميـة الربعـة)، التـي كانت شائعة في أميركا اللاتينيـة وغيرهـا أو حركـات فوضـوية، وكانـت شـائعة في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وأيضاً أميركا اللاتينية، وإلى أحـزاب اشـتراكية ديمقراطيـة وحركـات غـوار مقاتلـة، وبالإضـافة لـذلك كانـت حركـات نقابـات العـمال

وحركات تحرر المرأة ومنظمات السلام وإتحادات الطلبة واتحادات الأدباء والكتاب التقدميين وغيرها والتي لها دورها البارز.

ولابد هنا من الإشارة بنوع خاص، التي سيكون لها مغزاها المهم فيما بعد، هو بروز تيارات من بين الأحزاب الاشتراكية والعمالية في رؤى ذات آفاق جديدة لم تكن إلا رد فعل على الملامح الجديدة للرأسمالية، وللمظاهر والظواهر الجديدة لها، وهذه الحركات اتخذت في البداية أسماء تدل على جوهر الحركة مثل حركة البديلAlternativ أو حركات الخضر أو السلام الأخضر Green Peace وحركة البديل والخضر (كانت انطلاقتها الأولى من ألمانيا الاتحادية)، وكانت تؤكد ضرورة تطوير أساليب عمل الحركات والأحزاب أو الدول الاشتراكية بمواجهة الرأسمالية.

بالإضافة لذلك فإن الأحداث السياسية تدور بإيقاع متسارع على مسرح السياسة الدولية و أكتسبت بعض العناصر أهمية، منها عامل الأمن، ذلك أن الأحداث السياسية، تحتمل فرصة تطورها وتعقدها، فهي إما تقرب النار من فتائل الأسلحة النووية المكدسة لدى الحلفين(الأطلسي و وارسو) أو تبعدها، لاسيما أن عملية الانفراج السياسي الدائرة منذ مؤتمر هلسنكي، لم تستكمل بالانفراج العسكري، بل على العكس يجري تصعيد في التوتر العسكري يتمثل بتطور صناعة الأسلحة الإستراتيجية و اقتنائها.

تطورت هذه الفكرة إلى حقيقة: إن أي صراع يدور في أرجاء الكرة الأرضية قد يحل بلقاء قمة بين الأطراف المعنية أو بلقاء القوتين الأعظم، الإتحاد

السوفيتي والولايات المتحدة، ولكن المساس بالمبادئ الأساسية للأمن الأوربي قد يفتح باب مشكلة لا يعرف مداها، وقد تكون الحرب النووية أحد جوانبها وصفحة من صفحاتها. ومن هنا تأتي الأهمية البالغة التي تصرف بها جميع الأطراف المعنية في مؤتمر الأمن الأوربي وظهر ذلك في الوثائق الختامية لمؤتمر هلسنكي، تلك الأهمية التي دعت أيضاً الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أن يحضر المؤتمر ويساهم بقراراته وتوصياته، ذلك أن الأمن الأوربي والخلل بموازينه الدقيقة قد تخل بأمن العالم بأسره.

وحقيقة التقدم التكنيكي في وسائل المواصلات، وانتشار الإعلام ووسائل الإعلام، كان يلوح بعالم قد غدا صغيراً، وأن ما يحدث في أي قرية نائية في الكرة الأرضية، يتفاعل في الجهة الأخرى من العالم، فأضحى الانفتاح ضرورة لابد منها، بل حتمية، ولم تعد سياسة غلق الحدود تجدي فتيلاً.

أما على الجانب الاقتصادي، وهو المهم باعتبار تداعياته الاجتماعية، فنا يستحق الإشارة إلى أن القسم الشرقي من أوربا بأسره بما في ذلك روسيا (الاتحاد السوفيتي) هي بلدان زراعية في الغالب، وحديثة العهد في الصناعة، بل أن البعض منها لم يكن يعرف أي من أشكال الصناعة حتى البسيطة منها قبل بداية العهد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس البلدان ذات الأنظمة الاشتراكية. لذلك فالتقاليد، والتطور الصناعي هي عناصر لا يمكن نقلها بآليات سهلة، لذلك فهي كانت متخلفة عن تلك التي تدور في البلدان الصناعية

الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندة) التي واكبت الثورة الصناعية ومنجزاتها عبر تجارب كانت مكلفة ولم تعطي أكلها إلا بعد مرور عشرات السنين.

ولكن بالرغم من ذلك، أستطاع الاتحاد السوفيتي أن يختصر الزمن، وبخطط اقتصادية طموحة صعبة، تمكن أن يحقق منجزات كبيرة جداً، ولكنها بقيت رغم ذلك في العديد من فقراتها، دون المستوى الذي كانت البلدان الصناعية الرأسمالية تحققه.

هذا من جهة، من جهة أخرى سرت سمات ومؤشرات الثقافة الاستهلاكية إلى المجتمعات الاشتراكية عبر منافذ ومعابر كثيرة، بل وانساقت بعض الأنظمة الاشتراكية وراء النمط الاستهلاكي، وصاحب ذلك انفتاح على الغرب الرأسمالي، وبدا أن الجدار الحديدي ينهار تلقائياً، وتبعه الجدار الجليدي، وصار الانفتاح صيحة العصر. وتحدث اقتصاديون اشتراكيون بضرورة إحداث تعديلات على النظريات الاقتصادية الاشتراكية، فالكثير من المؤسسات الصناعية في البلدان الاشتراكية فاشلة، وهي تجمع للبطالة المقنعة، ولا تكاد تربح، وحجة هؤلاء العلماء الاقتصاديون، أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي أخذ عن الاشتراكية ويكسب ويستفاد، فلماذا لا تأخذ الاشتراكية بعض من مذاهب الرأسمالية لتكسب وتستفيد.

وكانت إدخال آليات اقتصاد السوق إلى الاقتصاد الاشتراكي، إحدى فقرات البيروسترويسكا، وكانت هذه بداية لأن تعلن كثير من المؤسسات التي وصفت بأنها عالة على الاقتصاد الاشتراكي إفلاسها، ومدخلاً للمبادرات

الفردية في العمل الحر، وبداية لدخول المجتمع الاشتراكي إلى الفعاليات الرأسمالية، بل وإحدى أهم مظاهرها، ومشجعاً للسياسيين في اتخاذ مواقف أكثر جرأة، تحت شعار" إعادة النظر ".

مثلت هذه باختصار، المقدمات السياسية لنهاية، وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، ويركز بحثنا في هذا الجانب على ظروف قيام النظام الدولي الجديد أو العولمة Globalisation، حيث لابد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن تسمية النظام الدولي الجديد كأنما أريد به نهاية لمصطلح النظام الدولي الذي قام على وحي وروح مؤتمر يالطا /الاتحاد السوفيتي(4 ـ 11فبراير/1945)، الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، وقد أنتهي هذا النظام بزوال الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان النظام السابق، وقد تعرفنا على آلياته القائمة أساساً على توازن القوى، فأن النظام الجديد هو عبارة عن مجموعة مفاهيم غامضة، ولكن الفقرة الأكثر وضوحاً فيه، تمثلت بتربع الولايات المتحدة منفردة على قمة هذا النظام، تحدد وتقرر بمفردها توجهاته وتسن مفاهيمه لاسيما في مجال اتفاقيات انتشار الأسلحة والتجارب النووية وأبحاثها وعسكرة الفضاء الخارجي والصواريخ العابرة للقارات، وما إلى ذلك من وسائل السيادة والقوة والهيمنة. فالولايات المتحدة كسبت الحرب الباردة بعد أن أنهكت الاتحاد السوفيتي في سباق التسلح على حساب التنمية.

وكانت أهم شعارات وشروط النظام الدولي الجديد: حرية السوق، إزالة الحواجز الكمركية، حقوق الإنسان. ولابد من الإشارة إلى جميع هذه الفقرات

يجـري تـسويقها وتوظيفهـا وفقـاً للمقـاييس الأمريكيـة وقـاموس المـصطلحات الـسياسية والاقتصادية الرأسمالية بصفة عامة، فحرية السوق تعني القبـول بمبـدأ الاحتكـار والتجـارة الحرة تعني رفع الحواجز مهما كان نوعهـا أمـام فعاليـات الـشركات الأمريكيـة. وقـد دارت صراعات مريرة بين الولايات المتحدة من جهة واليابان أو الدول الأوربيـة مـن جهـة أخـرى حول تفسير فقرات من اتفاقيات الجات (GATT) التي أبدت الولايات المتحدة مـراراً عـدم الالتزام بها. وتعني حقوق الإنسان والديمقراطية تعني إتاحة المجال والفرصـة للعمـل أمـام الفئات أو المتعاونين مع الولايات المتحدة ودون ذلك يعد إرهابا وتخريبـاً، فالمـسألة برمتهـا تلاعب بالألفاظ يفتقر إلى المـصداقية ولـو بحـدوده الـدنيا والـشواهد عـلى ذلـك كثـيرة في الواقع، وفي مقدمة ذلك طرد الولايات المتحدة عام 2001 من مؤتمر حقوق الإنـسان العـالمي بأغلبية ساحقة من الأصوات.

بيد أن عنوان النظام الدولي الجديد(New World Order) بـدا مريبـاً بعـض الـشيء فأستعيض عنه بمصطلح العولمة (Globalization)، وفي الواقع فأن هذين المصطلحين يخفيان الجـوهر الحقيقـي لعمليـة تـدور وتهـدف إلى هيمنـة المركـز الرئيـسي العـالمي للرأسـمالية الاحتكارية وتوجيه العالم وفقاً لمفاهيمها ومقاييسها والتدخل حتـى في الـشؤون التفـصيلية للشعوب والأمم.

وقد سعينا من خلال ما تقدم عرض المرتكزات والـشروط الأساسـية مـن أجـل فهـم دقيق للعولمة ومن خلال:

1. أن العولمة هي مرحلة من المراحل التاريخيـة لتطـور رأس المـال المـالي، بـل هـي أكثرها تطوراً، إن اتحاد الدولة مع رأس المـال الاحتكـاري، هـذا الاتحـاد الـذي فـرخ الـدول الإمبريالية، فالعولمة اليوم تعبير على أن هـذا الحيـوان الهائـل قـد بلـغ مرحلـة متقدمـة في تطوره، بل أنه يصح القول أن العولمة، هي أعلى مراحل الإمبريالية.

2. أن فعاليات الـشركات المتعـددة الجنـسية قـد تـشابكت وتـداخلت لتـصبح مـن سمات الحياة الاقتصادية اليومية لمعظم شعوب العالم، وكذلك كثافة حركة رأس المـال عـلى الصعيد العالمي عبر شبكة هائلة من البنوك.

3. إن الموقف الاجتماعي الداخلي(بسبب شدة تمركز رأس المال المـالي لارتفـاع كلفـة المشاريع، وارتفاع معدلات التضخم) أدى إلى وقوع الدولة وأجهزتهـا في قبـضة الاحتكـارات وبيوت المال وغـدت الدولـة الرأسـمالية الاحتكاريـة مـسخرة بـصفة مطلقـة لخدمـة هـذه الاحتكارات وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة ومثلها الدول الرأسمالية الرئيـسية وعلى الرغم من ثرائهـا الكبـير، لا تعمـل بمجانيـة العـلاج حتـى للفئـات المـسحوقة، بـل أن تكاليف التأمين الطبي باهظة بحيث يعجز عن دفع نفقاتها فهناك،37 مليون أمريكي عـاجز عن دفع نفقات التأمين الطبي عام 1990 وأن 20% من أصـحاب الـثروات يـستحوذون عـلى 90% من صافي الدخل القومي.[1]

وفي مطلـع الثمانينـات بلغـت شـدة درجـة تمركـز رأس المـال في الولايـات المتحدة، لدرجـة سـيطرة ثمانيـة مؤسـسات ماليـة كـبرى هـي: مورجـان، روكفلـر،

ديبوت، ملبون، بنك أوف أميركا، بنك شيكاغو، بنك كليفلاند، بنك فرست ناشنال سيتي، بلغ رأسمالها المستثمر في السبعينات 218 مليار دولار.[2]

4. أما على الصعيد الخارجي لأن اشتداد دولنة الاقتصاد (أي المزيد من جعله دولياً) جعل من ذلك العنصر الأساسي، السمة الأساسية للمرحلة وعنصراً مهماً في أقامة التحالفات الخارجية للدولة(الولايات المتحدة) التي تولت قيادة الإمبريالية الجديدة(العولمة) بفضل انفرادها بالهيمنة على العالم.

5. ومع أن لكل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الدولة الرأسمالية وسماتها التفصيلية، لكن العنصر الثابت يشير إلى استمرار السعي لجني الأرباح والتوسع السمة الرئيسية للرأسمال المالي ولكن مع أشداد ظاهرة الدولنة في الاقتصاد.

6. إن التنافس بين الأقطاب الرأسمالية(المتروبولات) كان عبر التاريخ وما يزال فقرة أساسية في العلاقات بين الدول الرأسمالية وليس ظاهرة عابرة. وكثيراً ما وصل إلى ذروته(الصراع المسلح) وقد حدث ذلك في مراحل التاريخ دائماً (14,000) حرب ونزاع مسلح(5)، أن التنافس والصراع على مراكز النفوذ واقتسام العالم كان السبب الرئيسي في هذه الصراعات، وسوف يستمر هذا العنصر ملازماً للرأسمالية في كافة مراحلها. وقد تقلص أسلحة الدمار الشامل عدد الحروب وأتساعها ولكنها لن تمنع اندلاعها بأي صورة من الصور [3]

والعولمة بوصفها الناتج الطبيعي لتطور الرأسمالية لما بعد مرحلة الاستعمار الجديد ـ الإمبريالية، فأنها تتميز بسمات وملامح في هياكلها السياسية والاقتصادية، كما في توجهاتها على الصعيد العالمي ومن تلك:

أ . باعتبار أن عملية تمركز رأس المال المالي ماضية لتكون في يد فئة قليلة من كبار الرأسماليين(مصارف، مؤسسات تمويل واستثمار) فقد تقلص بطبيعة الحال ضم تلك الفئة باستمرار، ولكن مع تعاظم نفوذها الذي أنعكس بداهة على تأثيرها السياسي داخلياً وخارجياً. كما غدت القوة الأولى المهيمنة في بلدان المتروبولات، فهي ليست المغذية الأولى للصادرات إلى الخارج الاستهلاك الداخلي فحسب، بل وتعدى حدودها إلى احتكارها لصناعة السلاح وأنشطة الفضاء الخارجي، فغدت الدولة أداة الاحتكارات الأولى، ويندر أن يخلو ملف من ملفات الدولة الخارجية من أهداف هذه الاحتكارات على رأس جدول أعمالها، وتصب معظم فعاليات الدولة السياسية /العسكرية في طاحونة مصالح الاحتكارات.

ب. بناء على ذلك تراجع دور الرئيس والمؤسسات في اتخاذ القرارات مقابل تعاظم دور المؤسسات المالية وما انبثق عنها من إدارات وهيئات تحت عناوين ومسميات شتى، بل أن الاحتكارات والبنوك، تدير معاهد دراسات وأبحاث سياسية وعلمية وغيرها. ويلاحظ أن القرارات تخضع لعملية طويلة نسبياً، ولكن في النهاية فهي تراعي بالمقام الأول مصالح الاحتكارات.

ج. واستطرادا، فقد احتكرت الفئات العليا من ملوك الصناعات وبيوت المال السلطة، وجعلت العناصر الأخرى، عناصر مساعدة ثانوية الأهمية، وتلك صيغة فريدة في وصف الائتلاف الاجتماعي الحاكم. ومما يثير الدهشة أن هذه الأنظمة تسوق شعارات الديمقراطية في وقت تحتكر فيه السلطة بحدود ضيقة للغاية. ولكن باعتبار أن النظام الرأسمالي هو نظام قديم تاريخياً، والنظم الحالية أنما هي حصيلة تطور وخبرة قرون كثيرة، تطورت فيها أساليب وتقاليد العمل حتى بلغت هذا المستوى من ترويض العناصر المعادية لها، ووضع القوة البشرية في خدمتها، بما في ذلك نقابات عمال موالية لها.

د. الإقحام المتزايد لمعطيات الثورة العلمية التكنيكية وشيوع استخدام العقول الإلكترونية والروبوتات في الصناعات الثقيلة والمايكرو أليكتروتكنيك في المعدات الدقيقة.

و. وباعتبار حقيقة مؤكدة هي أتساع حجم وأهمية الاقتصاد الدولي وتكاثف نشاطاته وفعالياته لدرجة يصعب فيها ملاحقة ومتابعة الأصول والجذور لرؤوس الأموال والشركات، فقد غدا الاقتصاد عنصر الضغط الأساسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة، إلى جانب وسائل الضغط الأخرى ومنها العسكري، كما يلاحظ وفي أطار تصدير رأس المال ودور الديون وفوائدها وأقساطها في اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي رفع من قيمة ونفوذ بيوت المال في دول المركز من جهة كما زاد من تبعية الدول المدينة من جهة أخرى.

ز. أبـدت الإمبرياليـة الجديـدة وأدواتهـا الثقافيـة(وهــي كثـيرة ومتنوعـة، إعلاميـة وثقافية)العداء لكل ثقافة لا تستسلم لها بصفة تامة، بالاستفادة من الثورة التكنولوجيـة في دنيا المعلومات وشبكة الاتصالات الدولية والفضائيات، تقدمت الإمبريالية بمشروع ثقـافي لا يكن الاحترام للثقافات والمنجزات الحضارية، والقـيم الثقافيـة/ الدينيـة للـشعوب الأخـرى، ويسعى في حملات غزو وتأثير سـلبي وأضـعاف وتهمـيش لتلـك المنجـزات بهـدف أضـعاف شخصيتها الوطنية والقومية وجعلها خيوطاً رفيعة في نسيجها الثقافي، وعـدم الاكتفـاء (كـما فعـل الاسـتعمار والإمبرياليـة) بجعـل الـشعوب توابعـاً في خدمـة اقتـصادها العـالمي، بـل وتكريس تبعيتها نهائياً بإلغاء ملامحها وثوابتها الثقافية والوطنية والقومية، فقد أدركنا مـن تجربة الاستعمار والاستعمار الجديد (الإمبريالية)، وأن العناصر الثقافية والروحية والقوميـة لعبت دوراً مهماً في النضال ضد الاستعمار والإمبريالية، لذلك تحـاول العولمـة تحطـيم تلـك العناصر في شخصيتها لتزيل عقبة مهمة لتحقيق هيمنتها التامة.

هوامش 1

1. Dietrich, Mario: Lebens Schild In USA, in Stern Nr. 22/1990, Hamburg, BRD

2. نامق، د. صلاح الدين: النظم الاقتصادية وتطبيقاتها، ص28، القاهرة/ 1982

3 . الدباغ، د. ضرغام: الأبعاد السياسية لحرب فوكلاند، ص5، بغداد/1985

ثانياً: عولمة أم نظام دولي جديد

فعندما ابتدأ الاتحاد السوفيتي وقبله البلدان الاشتراكية في شرقي أوربا بالاضمحلال، وانتهت الأنظمة الاشتراكية في أعقاب تفكك حلف وارسو، ومنظومة التعاون الاقتصادي (الكوميكون)، نهضت حكومات ليبرالية في بلدان شرقي أوربا، فيما راح الاتحاد السوفيتي نفسه يتعرض لهزات داخلية، على أثر السياسة التي أطلقها أخر رئيس سوفيتي، ميخائيل غورباتشوف التي أطلق عليها البيروسترويكا Perestroika(الإصلاح)، والغلاسنوست Glasnost(المكاشفة)، هذه المسيرة من التفكك والتراجع، توجت بعقد قمة بين الرئيس السوفيتي والأمريكي جورج بوش عام 1991 على متن بارجة سوفيتية في مياه مالطة في البحر الأبيض المتوسط، وبتوقيع مرسوم فك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي وقعه غورباتشوف، لم يعد له من منصب، فغادر الكرملين إلى داره الشخصية لتنتهي بهذه الطريقة الدولة الاشتراكية العظمى الأولى في التاريخ.

أطلقت الأجهزة الدعائية الأمريكية التي أصبح تواجه العالم دون منافس، أو متحد، أطلقت مصطلح: النظام الدولي الجديد، وشرعت الأجهزة الأيديولوجية الأمريكية والغربية بصفة عامة، تضع سلة مؤشرات لماهية وفحوى النظام الجديد الذي لم تطرحه جهة دولية أو رسمية لدولة معينة، وكانت العلامات المادية في واقع مسرح السياسة الدولية تشير، أن الولايات المتحدة قد غدت القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأقوى في العالم، وأنها قادة على

أحداث تغيرات سياسية بحكم سيطرتها على مجالات عمل المنظمة الدولية(الأمم المتحـدة)، وتوجيه تهديد مباشر ذو مصداقية وقدرة عملية في أي بقعـة في العـالم مـع الحـصول غالبـاً على التفويض الدولي، وضمان عدم ممانعة جدية مؤثرة للقرارات التي تتخـذها عـلى كافـة الأصعدة، وحيال أي قضية في العالم.

النظام الدولي الجديد، عبر عن روح انتصار الرأسـمالية عـلى الاشـتراكية، وأن هـذا النظام الجديد سيفرض الاتجاهات السياسية بصورة مباشرة على الملفـات الـسياسية التـي رقدت سنين طوال على رفوف الأجهزة الدولية: هيئات التحكيم الدولية، قـرارات معطلـة التنفيذ لمجلس الأمـن، محكمـة العـدل الدوليـة، ولم يكـن بـروز اتجاهـات الهيمنـة عـلى صعيد العلاقات الاقتصادية بأقل من ذلك، فبعد أن استهلكت منظمـة الجـات GATT في أهدافها مرامي الولايات المتحدة، أبصرت النور الهيئة الجديدة المسماة " منظمـة التجـارة الدولية" وللولايات المتحدة والتحالف الغربي المتمثل سياسياً واقتصادياً باجتماعات الدول الثماني: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا، استراليا، وعسكرياً بحلف النـاتو، وهـو حلـف شـمال الأطلـسي، ولكنـه كـما سـنرى، يتـدخل في كافـة أرجـاء العالم.

كان هذا فحوى النظـام الـدولي الجديـد، وإن لم يعلـن عـن ولادتـه بـصورة شرعية، ببيان أو إعلان ولادة، ولكن كان التـداول يجـري بـه كحقيقـة واقعـة. بيـد أن مطلقي هذه التـسميات، وهـي جهـات ليـست صـحفية أو إعلاميـة، بـل هـي مؤسـسات تعمـل بدقـة وبـأشراف أعـلى المـستويات في الولايـات المتحـدة ومـن

الجهات الضالعة في قنوات القرار السياسي الأمريكي إنضاجاً وصياغة وإخراجاً وتنفيذاً، كالدوائر السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية، ومعاهد تلعب دوراً مؤثراً في صياغة القرار السياسي كمعهد بروكنز، ومعاهد الدراسات الإستراتيجية في جامعة جورج تاون، هارفارد ويال، وسواها.

بيد أن تلك الدوائر سرعان ما اكتشفت أن هناك ثغرة صغيرة في هذا المصطلح تتمثل في أنه يطرح تساؤلاً كبيراً، وهو: أن لكل نظام هيئات ورئيس يتزعم هذا النظام، ثم أن النظام يعني System وللنظام آليات وقوانين عمل داخلية، وأطراف لهذا النظام، فوجد منظروا السياسة الخارجية الأمريكية إن هذا المصطلح يغل بدرجة ما أيديهم عن العمل والتصرف، وقبل كل شيء عن التأويل والتفسير، فأستعيض عنه بمصطلح العولمة Golobalisation، وهو مصطلح أكثر مرونة ولا ينطوي على تحديدات معينة، بل على غموض ومطاطية تسمح باستخدامه في كل الحالات.

وفي ظل الأحادية القطبية دخل العالم عصر العولمة، الذي لا يتضمن تحديداً دقيقاً معترف به قانونياً، بل أكتسب سماته وصفاته من خلال:

- مؤتمر دول الثماني الصناعية الكبرى وقد أنظمت روسيا إليه فيما بعد.
- مؤتمر التجارة الدولية.
- تعاظم الصفة الدولية لحلف الناتو الذي أخذ يتدخل في بؤر توتر في مناطق شتى من العالم: أفغانستان 2001، الكونغو 2006.
- أتساع الدور السياسي لمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

ومع أن الرأسمالية كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كعدو يجب الاتحـاد ضـده، إلا أن الصراعات بين المتروبولات الرأسمالية في نفـس الوقـت كانـت ولا تـزال عمليـة لا تعـرف التوقف، فالرأسمالية كطبيعة لا تعرف شيئاً سوى التوسع، بل هي تحتـضر ثـم تمـوت مـا لم تمارس التوسع. وقد تسعى الأقطاب الرأسمالية إلى تنسيق فعالياتهـا كي لا تـصطدم ببعـضها وتجنب ما قد ينجم عن هذا الاصطدام من آثار مروعـة، وقـد تعقـد تحالفـات وائتلافـات، وقد تتفق فيما بينها على هذا الأمر أو ذاك في هذه المرحلة، وتعقد المـؤتمرات والاتفاقيـات وتتقاسم فيما بينها(المصالح)، ولكن هذه الترتيبات ليـست نهائيـة، وعنـدما يـصل التنـافس ذروته حيث لا محل في القمة سوى مقعد واحد، آنذاك سوف تسعى الأطراف المتنافسة إلى احتلاله، وتنهض تحالفات جديدة، وتدور صراعات يمكـن أن تتطـور في أي لحظـة إلى صراع مسلح، عندما يبلغ التناقض نقطة لن يكون بوسع نظام العلاقات الـسائد اسـتيعابه، ويبلـغ التناقض في المصالح درجة لا يمكن السكوت عنها، يتطور ذلـك الـصراع إلى درجتـه المـسلحة بصرف النظر عن الخسائر فالأمر يدور كل شيء أو لا شيء، فتاريخ الحـروب في العـالم تـشير أن الحروب هي حرفة رأسمالية.

تخلق هذه الأهداف التي تستهدف جبهة عريضة من شعوب العالم، بمـا في ذلك أمم صناعية متقدمة، ولم تعد الاشتراكية والـنظم الاشـتراكية فقـط تـستوجب العداء، بل أن المركز الرئيسي للاحتكـارات(الولايـات المتحـدة) تجـد في العولمـة مـا يستدعي عداء أمم أخرى كالصين وروسـيا وشـعوب عربيـة وإسـلامية، بـل وحتـى أمم مثل فرنسا وألمانيا رغم أنها حليفة للولايات المتحدة التي لم تعـد تقبـل بـأمم

حليفة، بل العالم بأسره في معسكر واحد تقوده وتسخر جميع أمم العالم لمصالحها، طالما أنها تتمتع بالقوة العسكرية أولاً والاقتصادية لمثل هذا الدور. فقد تحول المتربول الأمريكي إلى حيوان خرافي يجوع كلما ألتهم أكثر.

الإمبريالية الجديدة (العولمة) تهدف إذن إلى الأهداف التالية بصفة عامة:

* عولمة الاقتصاد: إيجاد عالم بدون حدود اقتصادية وجعله عالماً واحداً فقط، وذلك يعني حرية الطرف الأقوى: الاحتكارات.

* الثورة العلمية التكنيكية: اندماج للعلم مع التكنولوجيا بوتائر متسارعة.

* استنفاذ الدولة لدورها التنموي وسقوطها التام فريسة بيد الاحتكارات وبيوت المال.

* مبدأ كفاءة وحرية السوق، فكرة تتبنى الحرية كمفتاح رئيسي للايدولوجيا البورجوازية (حرية مطلقة للعمل الرأسمالي) بوصفه محركاً لعالم شامل مزدهر ومحفز للثورة العلمية(حرية السوق، خلوه من العوائق الافتراضية للدولة كقوانين الحماية).

* أطلاق موجة ثقافية على كافة الأصعدة السياسية/التاريخية/الفنية/ الموسيقية، ..الخ تؤدي في النهاية إلى خلق ثقافة سطحية لا تغوص إلى مشكلات الإنسان الحقيقية والعميقة.[1]

إذن ووفق مؤشرات عديدة أن الإمبريالية الجديدة، هي ذات الإمبريالية القديمة(الاستعمار القديم) ولكن مع إضافات غير جوهرية أملتها التطورات السياسية(الانفراد بقيادة العالم) اقتصادية دولية(دولنة الاقتصاد ـ مكانة الاقتصاد

الأمريكي) وعسكرية (امتلاكها لحجم هائل من أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا التدمير).

والظواهر الجديدة في جانبها الرئيسي تمثل بالسعي لاحتكار مطلق لقيادة الاقتصاد الدولي والعالم الرأسمالي، واشتداد التمركز والاحتكار داخل الاقتصاد الأمريكي بشكل غير مسبوق. وبهذا المعنى احتكار داخلي واحتكار خارجي.

ولا شك أن ما يدور الآن على السطح من خلافات، هي مرشحة للتفاقم وليس للتضاؤل أو الاضمحلال بسبب اشتداد النهم في السعي نحو المكاسب والأرباح.

وأدراك كنهة هذه التناقضات، ودرجة احتدامها وأعداد استراتيجيات وتكتيكات نضال تناسب التعامل مع هذه التناقضات وسائر الظواهر الأخرى التي تكتنف عملية بلورة موقف مضاد للإمبريالية الجديدة وبما يصب في مجرى العمل التنفيذ هو أمر بالغ الأهمية.

ومع أن هذه العملية لا تخلو بدورها من التعقيدات بسبب تشابك المصالح وكثافتها وتعدد القوى وأتساع جبهة النضال، والقوة المالية والسياسية والعسكرية التي تتمتع بها العولمة، تجعل من أعداد خطط نضالية تفصيلية أمراً لا يخلو من التعقيد، ويدل على ذلك أن تلك الفعاليات ابتدأت في صفوف الحركات العمالية واليسارية عموماً والحركات المعادية للعولمة في بلدان العالم الرأسمالي المتطورة منها أولاً، دلالة على تعقد تلك القضية ثم انتشارها(موجة النضال ضد

الإمبريالية الجديدة) في بلدان كثيرة نامية أو متقدمة. ومن أبرز الظواهر الواضحة على ساحة النضال هي:

أ. التنافس بين الأقطاب الصناعية

تطرح معطيات الموقف تساؤلات صعبة، نعتقد أن الإجابة التامة عليها كامنة في رحم المستقبل، وأغلب الظن أن الخبراء ودوائر الإحصاء في الدول المتقدمة علمياً، عاجزة عن التكهن بدقة عما ستؤول إليه المواقف خلال القرون المقبلة، بل حتى في القرن القادم، ولكن ...

من البديهي أن نستطيع بعد أجراء جرد واقعي للحسابات الحالية، وإجراء قياسات محتملة، إمكان تقدير بعض التوقعات والتنبؤ بمسار العمليات الدائرة خلال العقود المقبلة، والبناء على قاعدة من التوقعات الأقرب للصحة.

فعلى سبيل المثال، تشير أحدث الإحصائيات الألمانية (فبراير/2007) أن ألمانيا قد تصدرت دول العالم في التصدير للمرة الرابعة، إذ سجلت إحصائيات التصدير في العام المنصرم 893،6 مليار يورو، وهي نسبة تزيد ب 13،7% عن صادرات العام الذي سبقه، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية، والصين في المرتبة الثالثة، وفي الميزان التجاري(الاستيراد والتصدير) سجلت الإستيرادات الألمانية رقما 731،7 مليار يورو وهو أقل من الصادرات بنسبة، 16،5% ، ويشكك الخبراء الاقتصاديون بقدرة ألمانيا بالاحتفاظ بهذا اللقب للعام القادم، على أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة، إذ يحتمل أن تصدر الصين في العام المقبل ما قيمته 1،4 بليون دولار، أي حوالي 1،1 بليون يورو، وعلى

ألمانيا أن تصدر ما قيمته 1،3 بليون دولار للبقاء متفوقة في مجال التـصدير. ويهـون رئـيس اتحاد الوكالات الألمانية للتجارة الخارجية بقوله: ستفقد ألمانيا اللقـب إن عـاجلاً أو آجـلاً في عام 2008 أو 2009، وعلى المرء أن لا يستغرب ذلك، فالصين بسكانها 1،3 مليار نسمة، تزيد حوالي 15 مرة عن سكان ألمانيا.[2]

فخبراء الإحصاء توصـلوا إلى هـذه النتـائج مـن خـلال حـساب معـدلات التنميـة في الاقتصاد الصيني، ولما كانت الولايات المتحدة تتقـدم الـصين بنـسبة طفيفـة هـي أقـل مـن نسبة النمو في الاقتصاد الصيني، لذلك يرجح خـبراء الإحـصاء أن الـصين سـتتجاوز الولايـات المتحدة في العام الجاري 2007، وربما حتى ألمانيا الاتحادية، لـذلك يبـذل الـصناعيين الألمـان جهوداً جبارة في التقدم وإنتاج سلع ممتازة سوف لن يكون بوسع الصناعة الصينية إنتاج ما يماثلها جودة لربما لـسنوات قادمـة، مثـل: الطـائرات المدنيـة العملاقـة، القطـارات الفائقـة للسرعة(قطار الرصاصة 500كم/ساعة)، الأجهزة الطبيـة الفائقـة الجـودة والدقـة، منتجـات وسلع فخمة، سيارات، بواخر..الخ.

وربما سيستغرق بعض الوقت لتصبح العملة الصينية(اليـوان) عملـة دوليـة كالـدولار واليـورو، كـما يحتمـل أن تقـدم الـصين الاقتـصادي/الـصناعي سـيخلق مشكلات في المستقبل، سواء في التنافس التجاري، أو في مـشكلات التجـارة العالميـة منها ندرة المواد الخام والطاقة في مقدمتها، أو أن الأيـدي العاملـة الـصينية سـوف لـن تبقـى إلى الأبـد زهيـدة التكـاليف، وأن التقـدم الاقتـصادي سـيحكم النظـام

السياسي الصيني بتأثيراته، بالتطور الاجتماعي/ السياسي/ الثقافي وهي احتمالات قائمة، ليس بالضرورة أن تتخلى الصين عن قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بل أن الشعب الصيني يدرك أن هذه القيادة هي من رفعته من الحضيض، إلى مصاف الدول الكبرى، وربما الأولى في العالم، وهي ضمانة وحدة الشعب والبلاد، ولكن بالمقابل لا بد من الأخذ بالاعتبار أن تغيرات جوهرية اقتصادية/ اجتماعية، سيقود إلى تحولات ثقافية، ومن الأرجح أن القيادة الصينية تأخذ ذلك بنظر الاعتبار وتخطط له.

هل الصين الحدث الأهم في الألفية الثالثة ..؟

من المؤكد، أن الصين تمثل الهاجس الأعظم للدول الصناعية الكبرى، وللولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، فهي(الصين) تكاد أن تمتلك ناصية كافة شروط الدولة العظمى التي بوسعها قيادة العالم، هناك بعض اللمسات الأخيرة على أوضاعها، وربما ستستغرق هذه اللمسات عقداً من السنوات، مع بقاء عقبات تتمثل باللغة الصينية وقابليتها كلغة انتشار، وكذلك قدرة الثقافة الصينية (فنون تشكيلية، موسيقى، مسرح) من الأتساع والتأثير، خروجها من نطاق الصناعات التي تقلد الصناعات الغربية، اكتسابها لمستها الخاصة بها في منتجاتها، وما إلى ذلك من المؤثرات، وهي بتقديرنا ليست صعبة، هي بحاجة إلى الوقت فقط، والقدرة على الحفاظ على هذه الوتيرة من العمل والعلاقات.

وفي خضم هذه التحولات الكبيرة، وقد بات واضحاً، وخاصة بعد غزو العراق 2003، أن القانون الدولي والمؤسسات الدولية ليس بوسعها حماية الدول الصغيرة من الدول الكبيرة، وما على تلك سوى صياغة مبررات، ليس من الضروري أن تكون مقنعة للمجتمع الدولي، فالولايات المتحدة وبريطانيا لم تستطيعان أقناع مجلس الأمن بالخطورة التي يمثلها العراق ولا بوجود أسلحة الدمار الشامل، ولكنهما مع ذلك شرعتا بحرب وصفت بالعدوانية من قبل مؤسسات القانون الدولي، ولكن ذلك لم يغير من الواقع شيئاً، فالولايات المتحدة شرعت قانوناً يبيح لها أن تشن الحروب الاستباقية أو الاجهاضية ضد خطر مفترض في أي قارة من قارات العالم، باستخدام الأسلحة البعيدة المدى وقواتها المسلحة وصولاً إلى غزو البلاد واحتلالها، وهو قرار خطير يهدد الأمن ليس ضد الدول الصغيرة، بل وحتى الدول الكبرى، والسلم العالمي والنظام الدولي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية، القائم على احترام سيادة الدول، وفق شريعة الأمم المتحدة.

تجد الدول الصناعية الكبرى نفسها في حالة تنافس شديد، وتشير معطيات كثيرة أن الحفاظ على السباق يستلزم فيما يستلزم:

1. البقاء في درجة التفوق، حيال القطبية الأحادية، والاستعداد لمرحلة تعدد الأقطاب والقوى الدولية.
2. تحتل موارد الطاقة بصفة أساسية والمواد الخام بصفة عامة موضع الأولوية بالنسبة لها.

3. تعاني البلدان الصناعية العظمى من سلة مشكلات داخلية، اجتماعية، ثقافية، أمنية، ومشكلات البيئة وغيرها، تضعها بدرجة من التوتر والشعور بالخطر.

4. اتخاذ أي تدابير للحفاظ على المستوى الاقتصادي / الصناعي دون الاهتمام باستنزاف الموارد الطبيعية، والإضرار بالبيئة، إجراءات أمن غير مسبوقة تتجاوز المستوى الاجتماعي، وتضع البلاد فيما يشبه حالة الطوارئ.

ب. قضايا البيئة

تعتبر قضية تلوث البيئة من مشكلات العصر، وبدورها مرشحة للتفاقم، وتنذر بمخاطر تعم على الكوكب الأرضي برمته، وكان مؤتمر كيوتو(اليابان 1997) قد أصدر توصياته بضرورة الإقلال من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون، وذلك بتأمين شروط سلامة البيئة في المصانع، وقدر المؤتمر أن الولايات المتحدة مسئولة لوحدها عن 25% عن الإساءة إلى البيئة، وبعد مناشدات من الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بالتقليل من هذه النسبة، ومماطلة استغرقت أربعة أعوام، وافقت حكومة الولايات المتحدة عام 2001 على إجراء تخفيض قدره 7% فقط، وهو أقل بكثير من النسبة المطلوبة منها، وتسيء النفايات النووية، والتجارب الذرية، واستخدام الأسلحة المنضبة من اليورانيوم، بدورها إلى البيئة، وهي وراء تصاعد الإصابة بأمراض السرطان، فقد رصدت معاهد أبحاث دولية مثل هذه المخاطر نتيجة استخدام الولايات المتحدة العتاد المنضب من اليورانيوم في جنوب العراق، والغريب أن الولايات المتحدة خاضت حرباً

ضروس وحصار دام أكثر من 12 عاماً بذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

ولكن ما يجـري في أمـاكن أخـرى ليـست أقـل ضرراً، فاليابـان راعيـة مـؤتمر كيوتـو للحفاظ على البيئة، تعمل بلا هوادة على اصـطياد الحيتـان في البحـار لأغـراض اسـتهلاكية، وصناعية، ولم تجد النداءات الدولية من جمعيات الحفاظ على البيئة سبيلها إلى الإقلال من قتلها، ويقدر علماء البحار أن الحيتان في سبيلها للانقراض عـلى هـذا النحـو مـن الاسـتهلاك المدمر.

وتلـوث البحـار بحـد ذاتـه أضـحى منـذ عقـود مـشكلة، تـسبب بهـا بدرجـة أولى التسريبات النفطية من حاملات النفط العملاقـة، وقيـام الـبعض منهـا بغـسل أحواضـها في المياه الدولية بما يتسبب بتلوث واسع، ناهيك عن الـصيد العـشوائي للحيوانـات والكائنـات البحرية قد ألحق ضرراً بالغاً بالرصيد من هذه الكائنات، إضـافة إلى اعتبـار أعـماق البحـار مدفن للنفايات النووية، وغيرها، بل اعتبرت مزبلـة الكوكـب الأرضي ومكـب لنفاياتـه عـلى اختلاف أنواعها.

يقـود التغـير في منـاخ الكوكـب ألأرضي إلى مظـاهر لم تكـن مألوفـة، في جميـع القـارات، فبالإضافة إلى مخاطر ذوبان الجبال الجليدية في القطب الشمالي، والأنهار الجليدية، وهو ما تطرقنـا له في مكان آخر، فإن ارتفاع درجات حرارة الكوكب الأرضي سيؤدي إلى ندرة المياه ويقـود بالنتيجـة إلى تصحر تـدريجي لمـساحات خـضراء، مثـل هـذه المخـاطر بـدأت ظواهرهـا في أسـبانيا وإيطاليـا وحتـى ألمانيـا، في جفـاف أنهـر، وهبـوط مناسـيب الميـاه في أنهـر أخـرى، مـما يقلـل مـن أمكانيـة

الاستفادة منها للزراعة، ناهيك عن صعوبة الملاحة في الأنهار، وهي مهمة في أوربا وتعريض الثروة السمكية إلى الانقراض، وبطبيعة الحال فإن الوضع مدمر على نحو أوسع واشمل، فالمؤتمرات الدولية تحذر من زحف الصحراء على المدن، وتقلص المساحات المزروعة، وضعف الفعاليات المتخذة لإيقاف ظاهرة التصحر.

ج. اتفاقيات التجارة الحرة

كانت الدول الرأسمالية منذ أن اتفقت بعد الحرب العالمية الثانية على أقامة منظمة التجارة الحرة GAAT عام 1947، وكانت هذه الاتفاقية تخدم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الرأسمالية الوحيدة (تقريباً) كانت في وضع تجاري ممتاز، يعزز ذلك اعتبار عملتها (الدولار) مقياساً للتبادل التجاري على الصعيد العالمي وفق مقررات مؤتمر برتون وودز (صيف عام1944) حيث أنعقد بحضور ممثلي 44 دولة في الولايات المتحدة وكانت تحت ظروف: **ضعف دول أوروبا وتفوق الولايات المتحدة.**

- استمرار هيمنة الدول الاستعمارية على الكثير من المستعمرات والبلاد التابعة لها مع وجود غليان شديد في حركات التحرر.
- بروز قوة الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد الدول الاشتراكية، وكان ذلك له تأثيراته الواضحة على صياغة أسس النظام النقدي الدولي الجديد. [3]

ولكن ما أن بدأت رياح التغيرات تهب على الاقتصاد العـالمي بـسبب عوامـل كثـيرة أهمها اقتحام عدد كبير من الدول ميدان التجارة الدولية، واستعادة دول أخرى مكانتهـا في التجارة الدولية، بعد أعادة البناء التي شهدتها، وتحول بعـضها إلى منـافس خطـير للولايـات المتحدة، مثل اليابان وألمانيا ودول أخرى.

ومنذ السبعينات، بدأت الولايات المتحدة تتملص من التزاماتها المالية النقدية التي أقرها مـؤتمر برتـون وودز عنـدما وجـدت أن ذلـك قـد ابتـدأ يـضر بمخزونهـا الاحتيـاطي الذهبي ومن العمـلات الـصعبة، وشرعـت بتقـديم تفـسيرات وتـأويلات خاطئـة وأحاديـة الجانب لبنود اتفاقية التجارة الحرة التي وضعت هي بنودهـا أساسـاً، واتخـذت مـن بنـد إغراق السوق ذريعة لوضع العراقيل أمام سـلع وبـضائع البلـدان الأخـرى المتوجهـة نحـو أسـواقها، وأخـذت تـدعو إلى مـؤتمرات واتفاقيـات جديـدة تـضمن لهـا اسـتمرار هيمنـة مصالحها، يرافق ذلك تسليط ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية، على الرغم مـن ذلـك لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، بل تنفذ ما يحلو لها مما يتفـق مـع مـصالحها في كـل صـفقة أو سلعة. ونشهد نشوب نزاعات وأزمات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين من الـدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مثـل أزماتهـا مـع اليابـان بـصدد التجـارة، وأزمـة المـوز مـع الاتحاد الأوربي، وأزمة الحديد والفولاذ مع الأوربيين وغيرهم. وأن هـذه الأزمـات مرشـحة للتكرار والاشتداد والتصاعد، وأن الصراع على المكتسبات يقود في أحـدى مراحلـه إلى ذروة معقدة.

د. التحالف العريض في الدول الصناعية

عرضـنا، أن الرأسـمالية طرحـت في ذروة تطورهـا، وفي بلوغهـا مرحلـة الإمبرياليـة الجديدة التي عرضنا أن أولى علاماتها كانت التمركز الشديد، وذلك يعني بداهة أن القـسم الأعظم من الناتج القومي والثروة الوطنية تتركز لدى فئة ضيقة، وضيقة جداً مـن أصحاب الاحتكارات العملاقة والمصارف وتزداد هذه الفئة ضيقاً كلما مـضت عمليـة التمركـز قـدماً. وبذلك فأن فئات كثيرة كانت حتى الأمس القريب تعد مـن الفئـات المرفهـة وذات حظـوة وامتيازات في البلدان الرأسمالية المتقدمة ولاسيما في الولايات المتحدة حيث تـدور عمليـات التمركز بقوة وشدة.

و يجدر هنا الذكر أن البلدان الرأسمالية المتقدمة والولايات المتحـدة بـصفة خاصـة أن حزام الفقر قد تعدى وتجـاوز فئـات كثـيرة، بـل أن الكثـير منهـا غـدا عـاجزاً عـن دفـع التأمينات الطبية أو دفع أجور الدراسة لاسيما الجامعية، فـلا غرابـة إذن أن يلاحـظ أعـداد هائلة مـن فئـات التكنـوقراط بـصفة خاصـة(أطبـاء، مهندسـين، أسـاتذة جامعـات، طلبـة، فنانين)تنظم إلى الفئات الكادحة والشغيلة في الولايات المتحدة.

ومن هنا نتبين سعة الجبهة المعادية للنظـام الرأسـمالي الاحتكـاري وتـساهم وبقـوة في نـضال متـصاعد وتقـاوم بـأس الأجهـزة القمعيـة وفئـات متزايـدة تـنظم إلى هذه الجبهة وتمارس فعاليات نـضالية. (لاحـظ تسلـسل الجـدول التـالي كمثـال) في البلـدان الرأسـمالية المتقدمـة ضـد الإمبرياليـة الجديـدة أو مـا تـسمى بالعولمـة،

ويلاحظ اشتداد التناقضات، وأتساع جبهة النضال ضد (العولمة) والتسارع المدهش في هـذه العملية التاريخية:

ولابد هنا أن نطرح تساؤلاً مشروعاً: ما هي الشروط التـي تنطبـق كوصـف عـلى أي بلد نام؟ وبتقديرنا، فأن أمم ودول كثيرة سوف تدخل تحـت هـذا العنـوان بـسبب اشـتداد التمركز واختصاص بلـدان قليلـة في العـالم الرأسـمالي بمواصـفات علميـة/تكنيكيـة، وتمتعهـا بقدرات عالية جداً تمكنها من دخول فعاليات اقتـصادية عملاقـة. فقـد بلغـت عـلى سـبيل المثـال أجـمالي مبيعـات عـشر شركـات متعـددة الجنـسية تـساوي الإنتـاج القـومي للقـارة الإفريقية بأسرها. وأجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز الأمريكية بلـغ عـام 1986 حـوالي 97 ألف مليون دولار، وهو يساوي ثلاثة أضـعاف واردات الـسعودية مـن الـنفط، وتـسيطر 50 شركة على هذه الشركات الاحتكاريـة الدوليـة عـلى نحـو ثلثـي مجمـوع الأصـول الثابتـة في العالم. وتظهر إحصائيات 1986 أن مبيعات 500 شركة أمريكية الأصل(متعددة الجنسية) قـد بلغ 1,8 ترليون دولار وبلغت أرباحها للسنة نفسها70 ألف مليون دولار.[4]

وسوف يشهد المستقبل احتكار المؤسـسات الـصناعية العملاقـة مجـالات عمل معينة تستلزم استثمارات عالية جداً وقـدرات علميـة كبـيرة مثـل أبحـاث وفعاليـات الفـضاء، ويتعـدى الأمـر هنـا اكتـشاف الأجـرام إلى خـدمات الأقـمار الصناعية في مجالات الاتصالات والاكتشافات الجيولوجية للمعـادن عـلى سـطح الأرض ومصادر المياه والثروات الطبيعية والطقس أو دراسات الهندسـة الوراثيـة

وتطبيقاتها أو دراسات الليزر والذرة، ولا تخفي المراكز الرأسمالية المتطورة ميلها إلى احتكار المعرفة وامتلاكها واستخدامها.

حقائق جديدة في ميدان العلاقات الدولية والأمن العالمي

شهد العقدين قبل الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين، تعميماً هائلاً في إقحام المنجزات العلمية التكنيكية على كافة الأصعدة والميادين، الطبية، إذ أصبحت بعض الأمراض تنتمي إلى التاريخ، وإن كانت ما تزال أجزاء مظلمة من آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية تعاني منها، وظهرت أمراض لم تكن معروفة في السابق كالإيدز وأنفلونزا الطيور وإيبولا في أفريقيا، والفلكية التي تمثلت في تعدد الدول التي تطرق أبواب الأفلاك البعيدة استكشافاً وارتياداً، واستخدام الفضاء للمواصلات اللاسلكية الإلكترونية، ولبث الصور المرئية(التلفزة)، وفي مجال المواصلات حيث تزايدت بأرقام متصاعدة أعداد المسافرين جواً، كما كان لصناعة القطارات السريعة والفائقة السرعة (500كم/ساعة) دوره في تقريب المسافات سواء في نقل المسافرين، أو السلع، وكذلك في مجال الشحن البحري، مما خفض تكاليف الشحن، فتطورت التجارة ونشط تبادل السلع وتشابكت مصالح الشعوب.

ولكن من الحقائق الأخرى، أن الفرق والهوة بين الدول قد تباعدت، وفيما تمكنت بعض الدول من تجاوز صعوبات اقتصادية وثقافية والاقتراب من حافات مرحلة التطور الصناعي، وعبور مرحلة البلدان النامية كمجموعة دول آسيان، والصين والهند وكوريا، وقد نشهد أتساعاً للقائمة بدخول فيتنام وكوريا

الديمقراطية وإندونيسيا، فيما تعقدت مشكلات مرحلة التحرر الوطني والمخلفات الثقيلة لمراحل الاستعمار والتبعية، أو بسبب صعوبات يواجهها النسيج الاجتماعي لبلدان أخرى، فتنشب مشكلات ومعرقلات للتنمية مما يضاعف من صعوبة خطط التنمية، بالإضافة إلى الصعوبات المستوطنة في هذه البلدان كضعف رأس المال وضعف الإنتاجية والحاجة إلى التكنولوجيا، ومشكلات اجتماعية وثقافية وعلمية، كالفساد المالي والإداري الحكومي في غالبية البلدان النامية.

ولا بد من الإشارة إلى أمر آخر مهم، غير تلك العوامل الذاتية، وهو ما يتعلق بضعف التعاون الدولي لحل مشكلات البلدان النامية، ما لم نقل العراقيل التي يضعها عدم التكافؤ في التبادل التجاري، حجب فقرات مهمة عن الدول النامية، سياسة الديون والقروض الحكومية والدولية كسياسات صندوق النقد الدوليIMF، والبنك الدولي للتنمية والإعمار IBRD التي أضرت كثيراً باقتصاديات البلدان النامية، وارتفاع معدلات الفوائد وشروط خدمة الديون، والسياسة الضارة التي تتبعها البنوك الأجنبية في البلدان النامية، ونشاطات الشركات المتعددة الجنسية التي نادراً ما تأخذ بنظر الاعتبار مصالح البلدان النامية.

ومع أن العديد من هذه الظواهر كانت موجودة على مسرح السياسة والاقتصاد الدولي قبل ما يسمى بالعولمة، إلا أنها تفاقمت بصورة كبيرة وأضحت تمثل علامة العصر ومؤشرات التعامل المعاصرة. فعلى سبيل المثال كانت الدول الصناعية تتذرع باتفاقية الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة

الجمركية والتجارة عقدت في تشرين الأول /أكتـوبر 1947) وتعتبرهـا مقياسـاً للتعامـل مـع الدول، إلا أنها أعلنت تبرمها واعتراضها على الجات عنـدما اسـتطاعت دول معينـة كاليابـان مثلاً التعامل مـع الجـات بديناميكيـة وحـصلت عـلى منـافع اقتـصادية، سرعـان مـا لجـأت الولايات المتحدة إلى اعتبار أن الجات أصبح يمثل فقرة مـضرة لتجارتهـا الخارجيـة، فعملـت عـلى أنـشاء منظمـة التجـارة الحـرة، وتفـرض شروط معينـة مـن أجـل الإنـضمام إلى هـذه المنظمة، ومن شأن تلك الـشروط أن تجعـل الأبـواب مفتوحـة دون رقيـب أو حمايـة أمـام فعاليات الدول الصناعية المتقدمة.

هناك قاعدة حكيمة في التعامل السياسي تنص، أن العلاقات بين قـوة عظمـى وقـوة صغيرة، سيكون على الأرجح غير متكافئاً، أي أن الأمور ستجري لمصلحة القوة الكبرى. ولكـن مرحلة معينة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ففي ظل التوازنات التي كانـت قائمـة، كـان يمكن فيها للدول الصغيرة والضعيفة أن تنال حقوقا هي أقرب للعدل، عبر تمثيل دبلومـاسي متكافئ قدر الإمكان، اعتباريا على الأقل، وإن تمتعت الدول الكبرى دائماً بأفـضلية في الأمـم المتحدة التي تمثل الميدان الأهم للعلاقات الدولية بين الأمم، وذلـك بامتلاكهـا حـق الـنقض الفيتو VITO، ولكن القطبية الثنائية كانت تتيح فسحة من المجال للأمـم الـصغيرة تـتمكن من خلاله أثبات وجودها، والحصول على مكاسب وإن كانت محدودة.

وعــصر العولمــة يطــرح في واجهتــه الأساســية، نهايــة عــصر القطبيــة الثنائيــة، وأن عـصراً مــن انعـدام التـوازن في الـسياسة الدوليـة والعلاقـات بـين الـدول قـد حـل،

تربعت بموجبه الولايات المتحدة على موقع الهيمنة على العالم دون منافس(في المرحلة الحالية على الأقل) وتطرح دون مواربة هيمنتها ليس السياسية والاقتصادية والعسكرية فحسب، بل وتريد أن تفرض أنماطاً من التفكير والتقاليد الثقافية، وتتدخل في مناهج التعليم، بما يمكن أن تقوم به حكومة في بلدها، وبذلك **فالعولمة تعني في هذا المدى،** حكومة عالمية تدار بأساليب نصف قانونية، نصف شرعية، ويفسر الشك والاشتباه، أي في حالة عدم وجود نصوص، أو تفسير دقيق، تفسر دائماً لمصلحة الحكومة الدولية، التي تتولى التفسير وما ينبغي أن يكون عليه الأمر والحكم والتنفيذ، بالأساليب التي تقررها.

وليست فقط الدول النامية والصغيرة من يعاني من متاعب العولمة، بل سيان في ذلك الدول الكبرى أيضاً، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ تشكو حتى الدول الصناعية من ظلم يلحق بها من سوء تفسير الاتفاقات الدولية، والرغبة في الهيمنة، ولكن من المؤكد أن شكوى من يفقد 1% أو أقل، من ثروته، ليست كمن يفقد رغيف خبزه الأخير!

وحصاد العولمة خلال ما يزيد قليلاً عن العقد تعلنه أحدث الإحصائيات الدولية لهيئة الإغاثة ومكافحة الجوع، بأرقام مدوية: وتشير إحصائيات فبراير/2007 أن هناك 850 مليون شخص في العالم يعانون من المجاعة وسوء التغذية، ويموت 18 ألف طفل يومياً بسبب المجاعة، ومن المرجح أن هذه الإحصائيات هي أقل من الواقع بسبب سوء الإحصاء وتخلف وسائطه في البلدان النامية.[5]

وتغرق البلـدان الناميـة في ديـون ذات طـابع متـصاعد، ويعتـبر خـبراء الاقتـصاد إذا تجاوزت ديون دولة ما 30% من حجم صـادرتها، أنهـا بلغـت درجـة يـصعب معهـا سـداد خدمة الدين، لذلك فسوف تضطر إلى الاستدانة مجدداً من أجل تسديد خدمـة الـدين، إي الدخول في دائرة الشيطان، وتضاعف الديون هي سمة من سمات عصر العولمة.

وقد تراكمت وتضاعفت بمرور الوقت ديون ضخمة على قرابة 58 دولـة مـن الـدول النامية من 600 مليون دولار عام 1980 إلى 2.2 تريليون دولار العـام المـاضي (وفـق تقريـر صندوق النقد)، وقد غدا شـبه المـستحيل أن تـسدد هـذه الـدول ديونهـا، أو أن تـسدد مـا يُسمى بخدمة هذه الديون(قسط الدين + الفائدة)، ويتعين عـلى الـدول الفقـيرة أن تـدفع يومياً قرابة 700 مليون دولار أي ما يعادل 500 ألف دولار في الدقيقة، فخلال الفترة ما بين أعوام 1972 وحتى 1992 اقترضت الدول الناميـة مجتمعـة مـا يقـرب مـن 1.935 تريليـون دولار، وبلغ مجموع ما سددته من أقساط وفوائد عن هذا الدين خلال نفس الفترة تقريبـاً 2.237 تريليون دولار، ولكن على الرغم من ذلك، فهي ما زالت مديونة بنحـو 1.7 تريليـون دولار، ويمكن التصور بعد أجـراء عمليـة حـسابية بـسيطة، أن الـدول المدينـة قـد سـددت ديونها مرتين من خلال الفوائد، ولكنها ما زالت ترزح تحت الدين.

والفـساد الحكـومي، الإداري والمـالي، ظـاهرة اشـتددت باشـتداد ظـاهرة الدولنة في الاقتصاد، واقتحام الرأسـمال الأجنبـي(أو تـسللـه) كـل زوايـا البلـدان النامية، وتهدف السياسة التي تتبعها الدول الـصناعية، لاسـيما الولايـات المتحـدة

الأمريكية إلى خلق أنظمة تعمل بمقتضى المصالح السياسية والاقتصادية لها ولـيس لبلدانـه، تسبب في حالة من الفساد، بنتائج كارثية، فقد وجدت الديون الخارجية لعدد مـن البلـدان مساوٍ تماماً لحجم موجودات مالية في الخارج، بل ويزيد أحياناً، كما حدث في الفلبين عندما نهب الديكتاتور فرينانـدو ماركوس أكثر من 15 مليـار دولار مـن خزانـة الدولـة ورفـع مـن حجم الديون المستحقة على بلاده مـن 2.3 مليـار دولار عـام 1970 إلى أكـثر مـن 35 مليـار دولار حتى الآن، وفي تقريرها الأخير أشارت مؤسسة مورجـان مـورانتر الماليـة الأمريكيـة إلى اختفاء مبلغ 189 مليار دولار من 18 بلدًا ناميًا في سنة واحـدة مـع العثـور عـلى 31 مليـار دولار منه في حسابات سرية في البنوك السويسرية والأمريكية.

وفي البرازيل قدرت كلفة إنشاء سد إيتابو المبدئية بحـوالي مليـار دولار، فـيما تعدت تكلفة الإنـشاء الفعليـة 25 مليـار دولار وهـو مـا أدى إلى تـراكم مـديونيات البرازيل التي بلغت حتى الآن ما يقرب من 180 مليـار دولار، وقـد وافـق صـندوق النقد الدولي في نهاية العام الماضي على إقراضـها نحـو 43 مليـار دولار لتـصل بـذلك ديونهـا إلى نحــو 223 مليــار دولار، وفي مثــال آخــر مــشابه، بقيــام الفرنــسيون والإيطـاليون بتمويـل تكـاليف إقامـة سـد (ريوبارنـا) عـلى الحـدود بـين الأرجنتـين والمكسيك، بقـرض قـدره 1.5 مليـار دولار في عـام 1978، ولكـن النفقـات الواقعيـة النهائية لتشييد هذا السد انتهت بتكلفة قدرها 15 مليار دولار.

ويتكرر في عالم الاقتصاد الدولي المعاصر مصطلح الدول المانحة، وهو ما لا يعني بأن هذه الدول تهب وتمنح المساعدات لإغراض نزيهة، لكنهـا في الواقـع تـربح أضعاف المبـالغ التي تقدمها بل تشير الحقائق: إنها تفعل ذلك لزيادة نفوذها، ومن تلك الأمثال عـلى ذلـك موقف فرنسا من إفريقيا، ففرنسا تعد على رأس الدول المانحة لإفريقيـا فقـد بلغـت قيمـة مساعداتها لإفريقيا عام 1997 حوالي 7.18 مليار فرنك فرنسي أي ما يعادل 49% من مجمل المساعدات الفرنسية الخارجية، ولا تمثل هذه بـالطبع مـساعدات لـدول اسـتعمرتها عقـود طويلة هذه القارة ونهبت ثرواتها، وإنما لتكثيف نفوذها وفي إطـار التنـافس والتـسابق مـع أقطاب رأسمالية أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق الإفريقية، باعتبارها أسواقاً واعدة قوامها 700 مليون مستهلك يمثلـون خمـس سـكان العـالم، والواقـع يقول: إن هذه الدول المانحة هي ذاتهـا الـدول التـي تـستورد الـسلع الأوليـة مـن البلـدان النامية بأسعار منخفضة للغاية ثم تعيد تصديرها إليها بعد تصنيعها بأسعار مرتفعـة جـدًا، وتحرص أن تكون لها اليد العليا في تحديد هذه الأسعار إما مباشرة أو عـن طريـق شركاتهـا العابرة القارات، وإذا كان بديهياً ألا تُمنح القروض إلا بضمانات فـإن الـضمان الوحيـد الـذي تحصل عليه هذه الدول المانحة من الدول المدينة أن هذه الديون تحرمها من حرية اعتماد سياسيات سليمة لنموها وتنميتها.[6]

ويرى الدكتور مطر أن العولمة قد اقترنـت بظـواهر متعـددة اسـتجدت عـلى الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبـل، ولكـن زادت مـن درجـة ظهورهـا،

وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافيـة أو اتـصالية أو غيرهـا، ولا شـك أن أبرز هذه الظواهر هي الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

1. تحول الاقتصاد من الحالـة العينيـة (الأنـشطة التقليديـة كتبـادل الـسلع عينيًّـا بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خـلال الحواسب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينـتج عـن ذلـك مـن زيـادة حجـم التجـارة الإلكترونيـة والتبـادل الإلكـتروني للبيانـات في قطاعـات التجـارة والنقـل والمـال والائـتمان وغيرها.

2. تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)، حيث يـدور في أسـواق العـالم مـا يزيـد عـلى 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب من 800 صندوق استثمار، ويـتم التعامـل يوميًّا في ما يقرب من 1500 مليار دولار (أي أكثر مـن مـرتين ونـصف قـدر النـاتج القـومي العربي) دون رابط أو ضابط، وهو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب والفـوضى في الأسـواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لفرض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكـن مـن امتيازات له. وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

3. تعمـق الاعـتماد المتبـادل بـين الـدول والاقتـصاديات القوميـة، وتعمـق المبـادلات التجاريـة مـن خـلال سرعـة وسـهولة تحـرك الـسلع ورؤوس الأمـوال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالـة كثـير مـن الحـواجز الجمركيـة والعقبـات التـي تعـترض هـذا الانـسياب بعـد إنـشاء

منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995، وهو ما يـشاهد الآن بعـد توحَّد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، وكذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق ماليـة عالميـة موحـدة تـضم معظم أو جميع البورصـات العالميـة، وتعمـل لمـدة (24) سـاعة لـيمكن المتـاجرة في أسـهم الشركات الدولية مـن أي مكـان في العـالم. وقـد ترتـب عـلى إزالـة الحـواجز والعوائـق بـين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجهـا الدولـة وبالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سـلعها، لعـدم قـدرتها عـلى المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التـي انهـارت أمـام منافـسة دول جنـوب شرق آسـيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لهـا ميـزة تنافـسية في إنتـاج تلـك السلع، وهو ما ينطبق أيضاً على رءوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجـة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتـاج إلى تلـك الأمـوال أن تحـصل عليهـا مـن الـدول المتقدمة.

4. زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها عـلى آليـات العـرض والطلـب مـن خـلال تطبيـق سياسـات الإصـلاح أو التكييـف الاقتـصادي والخصخـصة، وإعـادة هيكلـة الكثـير مـن الاقتـصاديات الموجهـة واقتـصاديات الـدول الناميـة لتتوافـق مـع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر ويحدث الآن في دول الخليج فـضلا عـن بـاقي دول العالم).

5. زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

6. التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الآسيان والاتحاد الأوربي وغيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.

7. استشراء ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM، ومايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

8. تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

9. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل

المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصب والبتروكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق لها ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

10. تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسًا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعدية الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية تبديد الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الاجتماعي والثقافي، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها الاستهلاكي (نسبة الإنفاق على الاستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات من الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعًا، وقد ساعد على ذلك

قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

11. تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة (Dematerialization)، وإحلال الطاقة الذهنية والعلمية (الفكر) محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

12. تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة

وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

13. زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة؛ فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

14. إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية competitive advantage وحلوله محل الميزة النسبية Comparative Advantage بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي؛ حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من

الجودة وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مـثلما يحـدث في اليابـان وسـنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات. أما الميزة النسبية فهي تعنـي تـوفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

15. اتجـاه مـنظمات الأعـمال والـشركات إلى الانـدماج؛ لتكـوين كيانـات إنتاجيـة وتصنيعية هائلة الغرض منها توفير العمالة وتقليـل تكـاليف الإنتـاج والحـصول عـلى مزايـا جديدة كفتح أسواق جديـدة أو التوسـع في الأسـواق الحاليـة، وهـو مـا نـشاهده الآن مـن اندماجات الشركات الكبرى مـع بعـضها؛ حيـث دخلنـا فـيما يـسمى بعـصر "الديناصـورات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة عـلى ذلـك كثـيرة في مجـالات البـترول والتكنولوجيـا والمعلومـات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابـة والـسيطرة للتوصـل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصـيغ جديـدة مـن الأشـكال التنظيميـة التـي تناسـب هـذه الكيانات الكبيرة.[7]

ومع أن نظام القطبية الأحادية الذي دشن عصر العولمة لم يمـض عليـه وقـت طويل بعـد، إلا أن النتـائج البـارزة لحـد الآن تـوحي بالآثـار سـلبية أكـثر مـما هـي إيجابية، ومن الصحيح القول أن الكثـير مـن هـذه الظـواهر موجـودة في العـالم، إلا

أنها لم تكن بهذه الدرجة من الحـدة، كـما أن تراكماتهـا لم تكـن بهـذه النـسب المتـصاعدة بدرجة مقلقة.

ومع أن القوى العظمى(الصناعية الكبرى) هي التي تحدد مصطلحات المـشكلات الدولية، وتحدد الحلـول لهـا، فمـشروع العولمـة الـذي يقـدر أن يكـون حكومـة عالميـة، نصبت نفسها دون اختيار، مع أن مبتدعوا العولمة يبشرون بالديمقراطية، هذه الحكومة العالمية، التي بسبب الإدارة النابعة من رؤية أحادية الجانـب حيـال المـشكلات، وحيـال الأمم أسفرت عن كوارث على جميع الأصعدة والميادين من تلك: الإرهـاب، الهجـرة غـير المــشروعة، التطــرف، الأصــولية الدينيــة، حــدود الحــصول عــلى المــستوى العلمــي والتكنولـوجي، التـصرف بـالمواد الخـام، المـساهمة بـالأمن العـالمي أو الإقليمـي، حـدود التسلح.

وإذا كانت النتائج الاقتصادية هي ما أسلفنا، من تصاعد مديونيـة البلـدان الناميـة، وتعاظم ظاهرة الفساد، والحـروب الـصغيرة والكبـيرة، كـما يعـترف بـذلك منظـروا العولمـة (برجنسكي: أن العالم لم يصبح أكثر أمناً، بالإشارة إلى تقرير سنوي حول النزاعات في العالم أن عام 2002 وحده شـهد ثلاثـة وعـشرون نزاعـاً مـسلحاً راح ضحيته 125000 ألـف إنـسان، بالإضافة إلى 79 نزاعاً متوسطاً، تسبب في مقتـل 1000/100 لكـل منهـا، و38 نزاعـاً سياسـياً عنيفاً أدى كل منها إلى مصرع 100/25 شخصا، ولم تشخص إلا 35 دولة فقط في العالم تخلو مــن الـصراعات الـسياسية العنيفـة، أي أقـل مـن ربـع دول العـالم)، واشـتبكت الولايـات

المتحدة في عدد من الحروب الكبيرة والصغيرة منها: يوغسلافيا، العراق، أفغانستان، ليبيا.

المهاجرون:

وبسبب عنف العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية (السكانية) والصراعات والنزاعات المسلحة من حروب وحروب أهلية وأشباهها، تصاعدت أرقام الهجرات غير المشروعة من الدول الفقيرة صوب الدول الغنية، أو الدول الأكثر أمناً بما أصبح يمثل قلقاً حقيقياً لتلك الدول لتداخل العناصر البيئية والثقافية والاقتصادية والعرقية... الخ، وتشير الإحصائية التالية إلى أحدث الأرقام:

* **مهاجرون من المناطق:**

من آسيا: 1،3 مليون شخص سنوياً للفترة من 2005/2000

من أميركا اللاتينية(الجنوبية): 0،8 مليون شخص سنوياً، 2005/2000

من أفريقيا: 0،5 مليون شخص سنوياً 2005/200

* **أما المناطق التي استقبلت هؤلاء المهاجرين:**

أميركا الشمالية: 1،4 مليون شخص سنوياً 2005/2000

أوربا: 1،1 مليون شخص سنوياً 2005/2000

اوقيانوسيا: 0،1 مليون شخص سنوياً 2005/2000

أما الدول التي استقبلت الأعداد الأكبر من المهاجرين[8]

الدول	عدد المهاجرين / مليون	% إلى السكان
الولايات المتحدة	38،4	12،4
روسيا الاتحادية	12،1	8،4
ألمانيا الاتحادية	10،1	12،2
أوكرانيا	6،8	14،7
فرنسا	6،5	10،7
المملكة العربية السعودية	6،4	25،9
كندا	6،1	18،9

المصدر : Der Spiegel : Ausgabe vom; 26/2006, Hamburg, BRD

الأمراض المعدية الوبيلة:

ومن حصاد العولمة أيضاً، تصاعد أعداد المرضى بالأمراض القاتلة: الإيدز وأنفلونزا الطيور وإيبولا، وأفلونزا الخنازير، وقد استطاعت الدول الصناعية، بنجاح جزئي من الحد على التوالي، من انتشار أنفلونزا الطيور، وإيبولا، إلا أن شيوع انتشار العلاقات الجنسية المثلية وتقنينها(السماح بزواج مثليي الجنس) واعتبارها جزء من الحريات الشخصية، وتناول المخدرات بالحقن، عامل على استمرار استيطان هذا المرض المميت تقدم علاج الإيدز في مراحله المبكرة، إلا أنه باهض النفقات، ومن غرائب سياسات العولمة، رفض الدول الصناعية الأساسية المنتجة للعقاقير الطبية، تصنيع العلاج من قبل شركات من بلدان

النامية(البرازيل) وبيعه بأسعار زهيدة للمصابين في أفريقيا، للإبقاء على أرباحها أولاً، وتحقيقاً لسياسة سكانية.

ولكن الأمراض تنتقل بطرق غير مرئية، طالما نحن نعيش على ظهر كوكب واحد، وقد طالعنا إحصائية مذهلة تشير، أن أفريقيا تقذف بألوف الأطنان من الغبار والرمال على أوربا سنوياً بواسطة العواصف والرياح، عبر بحر المتوسط، فمن يستطيع اليوم عزل نفسه في قارات مغلقة.

الخلل في طبقة الأوزون والاحتباس الحراري:

ومن الظواهر التي اشتدت في زمن العولمة، تفاقم تلوث البيئة، (الهواء والمياه والطبيعة) وإطلاق كميات هائلة دون حساب أو تقدير لغاز ثاني أوكسيد الكربون من قبل الدول الصناعية، الأمر الذي أدى إلى خلل بطبقة الأوزون، وارتفاع في معدلات درجات حرارة الأرض قادت في نتائجها، إلى ذوبان الجبال الجليدية في القطب الشمالي، وربما سيسري ذلك على القطب الجنوبي، والثلاجات الطبيعية الكبرى في جبال الألب وأيسلندة وجرين لاند، مما سيتسبب في ارتفاع مناسيب المياه في البحار والمحيطات، وطغيان المياه على اليابسة وفقدان مساحات كبيرة منها، وربما مدن كبيرة ومزدهرة أيضاً، كما تبدو مقلقة ظاهرة الأعاصير المدمرة التي في ثورانها تقتل مئات الألوف من البشر وتلحق دماراً بالبني الاجتماعية، ويحذر الخبراء من زلازل وكوارث طبيعية في إطار تغيرات في الطقس والمناخ.

هوامش 2

1. سوزا، نيلسون أرووجودي : نفس المصدر، ص30 بغداد/ 1999

2. Frankforte Rundschau: 17/ Feb/ 2007

3 . مكدوف، هاري : نفس المصدر، ص 147 بيروت/1981

4 . عبد الـلـه، عبد الخالق: نفس المصدر، ص 32، الكويت/1989

5. وكالات الأنباء: 17/ فبراير، إحصائيات وكالات الغوث ومكافحة الفقر والجوع

6. سعيد، لبنى: مطرقة الدَّين، وسندان الفساد، موقع اقتصادي على الإنترنيت فبراير/ 2007

7. مطر، د. زكريا: العولمة، هدم الاقتصاد القديم، موقع اقتصادي على الإنترنيت، فبراير / 2007

8. Der Spiegel :Ausgabe vom; 26/2006, Hamburg, BRD

ثالثاً: للعولمة مخاوف ومخالب

أتسمت المرحلة في عقد التسعينات، أن النظام الدولي الجديد (العولمة) قد أصبح حقيقة راهن، وبدأ العالم يعتاد تدريجياً على عهد نهاية القطبية الثنائية على مسرح العلاقات الدولية، وهذه المرحلة ستفرز ظواهرها، ومما كان يمكن تشخيصه بسرعة هو:

1. نهاية القطبية الثنائية.
2. دخول الرأسمال العالمي في مرحلة دولنة كثيفة غير مسبوقة للاقتصاد.
3. تنامي مؤشرات لمشكلات مستقبلية في الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي.
4. صياغة أهداف وهمية لإخطار خرافية أو مبالغ بها، أنتجها (مفكروا) الرأسمالية لخلق حالة من الاستنفار والتعبئة في صفوف العالم الرأسمالي من جديد خلف دبابة وبنوك تقودها الولايات المتحدة لاحتلال العالم.

برغم ما روجت له الأوساط الغربية للنظام الدولي الجديد، فإن العالم لم يصبح أكثر أمناً، ويشير تقرير سنوي حول النزاعات في العالم أن عام 2002 وحده شهد ثلاثة وعشرون نزاعاً مسلحاً راح ضحيته 125000 ألف إنسان، بالإضافة إلى 79 نزاعاً متوسطاً، تسبب في مقتل 1000/100 لكل منها، و38 نزاعاً سياسياً عنيفاً أدى كل منها إلى مصرع 100/25 شخصا، ولم تشخص إلا 35 دولة فقط في العالم تخلو من الصراعات السياسية العنيفة، أي أقل من ربع دول العالم.[1]

وفي محاضرة للمستشار السابق هيلموت شمت قد تحـدث (Helmut Schmidt)، أن القوة الأعظم في العالم (الولايات المتحدة) قد يكون بوسـعها التـدخل في أي مكـان وكـسب الحروب، ولكنها سـوف لـن تكـسب الـسلام. وعقـب وزيـر الخارجيـة الألمـاني أن أي نظـام عسكري مهما بلغ مـن الرقـي والتقـدم لا يـضمن الحمايـة الكاملـة لبلـد مـا، وأن الأولويـة بالنسبة لأوربا هي في نـزع الـسلاح ولـيس العـودة إلى التـسلح وحـذر الـوزير الألمـاني مـن محاولة تقسيم أوروبا إلى قديم وجديد من خلال مشروع درع الـصواريخ، والجـدير بالـذكر أن هذه التصريحات تأتي في أعقاب القائد الأمريكي من قيادة مكافحة الصواريخ في الجـيش الأمريكي، التي كان هدفها تخفيف المخاوف الأوربية.[2]

لقد اضعف احتلال العراق مصداقية الأمم المتحـدة إلى حـد بعيـد، وألحـق الـوهن بمؤسسات العدل الدولية، وقد عبر العديد من قادة الدول أن العالم قد أصبح أقل أمناً، وأن الاعتماد على الأمم المتحدة كمقر للدبلوماسية الدولية ولحل المشكلات بالطرق الـسلمية لم يعد ممكناً، وإن سيادة الدول لم تعد بمأمن، وتقود هذه الحقائق الجديدة إلى تساؤل مهم: فما لذي يمكن أن تفعله الدول الصغيرة لتبقي على استقلالها وأن تصون مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية وتبقي على بلدانها بمنأى عن المخـاطر، ومـشكلات معهـا أمـر انـدلاع نزاعات مسلحة ليس مستبعداً، فالمشكلات القادمة تحمل معها طابعها المتفجر:

أ. الطاقة.

ب. البيئة ومضاعفاتها: الاقتصادية/الجغرافية

ج. ندرة المواد الخام.

د. إقامة مناطق محيطية للمراكز.

ه. انتشار أسلحة الدمار الشامل.

و. الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

ز. الأمراض الفتاكة(الإيدز ـ أنفلونزا الطيور ـ إيبولا).

وليس فقط الدول الصغرى، بل وحتى بلداناً أوربية مهمة كألمانيا وسواها يجدون في هذه السياسة الكثير من التوتر التشنج والرؤية الأحادية الجانب للمشكلات الدولية، والنظرة المزدوجة للمشكلات، والكيل بمعيارين، وأن هذه السياسات هي اقتراب شديد من حافات الخطر، وعودة إلى أجواء التوتر وسباق التسلح، ومثل هذه الأطروحات كانت عماد الأفكار الروسية التي تحدث عنها الرئيس الروسي بوتين في مؤتمر الأمن بميونيخ فبراير/2007، إذ أكد أن العالم لم يعد آمناً، وأن حلف شمال الأطلسي بالرغم من زوال الاتحاد السوفيتي، لكنه ما زال يمارس سياسة التسلح والاقتراب من حافات الخطر.[3]

الحرب حرفة رأسمالية، ولو أجرينا تحليلاً دقيقاً لكافة أسباب الحروب الكبيرة والشاملة بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، لنجد أن التنافس لكسب مواقع نفوذ والمصالح كانت وراء جميع هذا الحروب. ومن المؤكد أن التقدم في صناعة أسلحة الدمار الشامل، وقد تطورت إلى أسلحة إبادة، سترغم قادة هذه الدول بالتفكير مرات عديدة قبل اتخاذ قراراتهم الإستراتيجية، إلا أن المخاطر لم تختفي وهواجسها لم تزل، بدليل أن هذه الدول ما تزال تنفق المزيد من الأموال على الصناعات الحربية والتسلح، وأن حلف الناتو(شمال الأطلسي) ما يزال موجوداً بل ويتسع ليشمل دولاً أخرى، وينتشر خارج حدود تأسيسه،

وبمراجعة بسيطة نلاحظ أن قوات مسلحة لهذه الدول تتواجد خارج أراضيها، بل وخارج قاراتها، وبعض هذا التواجد كثيف، يلحق اشدد الضرر باستقلال وسيادة تلك البلدان.

وكانت الدول الاستعمارية في العهود الغابرة، تستهدف البلدان الصغيرة، فتحتلها وتضع نظاماً سياسياً يتيح لها استثمار الثروات الطبيعية لهذه البلدان من معادن وخامات، وينشأ طبقة كومبرادور في البلاد من الأجانب المقيمين أو من فئات متحالفة معه، تنسج أوثق الصلات مع المتربولات، وتحاول أن تظهر محاسن ثقافتها، وتبذل جهوداً في سبيل ذلك، إلا أن التجارب تشير أنها فشلت في معظم الأحيان فشلت ذريعاً، إذ فشل الاستعمار حتى في فرض أنظمة بالقوة المسلحة، ولكن العولمة اليوم تعيد ذات السياسة بقواعد جديدة، ولكن بمؤدى واحد. فهي تضع شروطاً وتفرضه بالقوة المسلحة، وتعمل على إضعاف قهري لثقافات وتقاليد الشعوب الأخرى، وتحاول فرض أنماط معيشية تتناول حتى اللباس والطعام، إذن فالعالم اليوم أمام هيمنة العولمة بأساليب تفوق كثيراً في تعسفها الأساليب الاستعمارية، تحت شعار: القوة حق، والقوة هيمنة.

وبينما تؤيد الاتفاقيات الدولية ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذ بتاريخ 1972/2/18 كفاح الشعوب التي تتعرض للغزو والاحتلال ويعتبرها حقاً مشروعاً، سعت الولايات المتحدة راعية النظام الدولي الجديد، إلى وضع قواعد جديدة لمفاهيم الإرهاب تضع كل معرض أو مقاوم لخططها وفعالياتها السياسية والعسكرية في حقل الإرهاب، برغم أن ذلك لم ينل تأييد

المجتمع الـدولي، إلا أن أنهـا ماضـية في تفـسير أحـادي لهـذه العنـاوين، وتـشن أنـشطتها العـسكرية وتـضع ثقلهـا الـسياسي في مجلـس الأمـن في إقـرار قـرارات تتـسم بالقـسرية كالحصار والعقوبات واستخدام مبالغ به للفقرة 7 من الميثاق الذي يجيز استخدام القـوة المسلحة.[4]

مـن الحقـائق الجديـدة، أن القـوى العظمـى، في ظـل القطبيـة الواحـدة، والهيمنـة المطلقة، بوسعها مهاجمة أي دولة تشاء، وتحطيم الجيوش بقدرات تكنولوجية تدميرية غير مسبوقة، (وربما بأسلحة محرمة دولياً كاليورانيوم المنضب الذي استخدمته الولايات المتحدة في غزو العراق) ولكن من الواضح المؤكد أن ذلـك لا يعنـى إنهـاء لأزمـة، ولا يـضع الحلـول الجذرية للمشكلات، كما أن التوصـل إلى اتفاقـات ومعاهـدات إرغاميـة لا يمكـن أن تكـون حلولاً نهائية، وتلك من تجارب التاريخ القديم والحـديث، وسياسـياً حكـيماً مثـل المستـشار الألماني الأسبق هيلموت شمت، يؤكد ذلك أن بوسع الولايات المتحدة التدخل في أيـة بقعـة في العالم عسكرياً لإمتلاكها الوسائل والتقنيات لهذا الغرض، وقـد تكـسب الحـروب، إلا أنهـا لن تستطيع أن تكسبها حتى النهاية، أو بالأحرى أن تكسب السلام[5]

ثم هناك كيان أعتلى مسرح العلاقات الدوليـة، ونعنـي بـه الاتحـاد الأوربي. والاتحاد الأوربي هـي المرحلـة الأعـلى التـي بلغهـا التجمـع الأوربي الـذي ابتـدأ في خمسينات القرن الماضي في مؤتمر روما بستة دول (فرنسا، ألمانيا، هولندة، إيطاليـا، بلجيكا، لكسمبورغ)، لكن الاتحاد اليوم يـضم 28 دولـة، ويحـاول هـذا الكيـان أن يثبت وجوده في العلاقات الدولية، أكثر من كونه تجمع اقتـصادي، ولكـن الاتحـاد

يواجه مشكلات جمه، أبسطها هو صعوبة اتخاذ القرارات مع هذا الحشد الكبير من الدول لاسيما القرارات السيادية، لها نفس الحقوق في المجلس الوزاري، وبوسع أية دولة أن تعطل مفعول أي قرار، كما أن دولاً لم يوافق الناخبون فيها على دستور الاتحاد.

ماذا بوسع الدول الصغيرة أن تفعله لتحافظ على الشروط الأساسية للاستقلال والهوية الوطنية والقومية وثوابتها الثقافية.

ويبدو لنا أن على الدول النامية أن تبدأ بنفسها، وتقيم الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحصين مجتمعاتها من الثغرات المحتملة، وأن تتعامل مع معطيات العصر بمرونة، كالانترنيت والقنوات التلفازية الفضائية، والانتشار الهائل لوسائل الإعلام، ومحاولة الاستفادة منها وتقليص أضرارها بالتنوير والتثقيف، والارتقاء بوعي المواطنين، وباختصار إن على الدول النامية الكثير لتفعله في بلدانها.

أما على صعيد العمل السياسي الإقليمي والقاري، بإمكان الدول النامية فعل الكثير، عبر تحركات دبلوماسية بناءة بهدف التوصل إلى إعلانات ثقة وتفاهم وإبلاء المصالح الثنائية والجماعية أهمية قصوى، وصولاً إلى إقامة التحالفات الإقليمية والقارية، ونسج شبكة من العلاقات مع القوى الدولية بمضمون توثيق العلاقات على كافة المستويات، تغني عن التفكير بسياسات الهيمنة. لتكن علاقات الدول النامية الصغيرة مصاغة بدقة، وذلك بإشراك عناصر كفوءة في العمل على إرشاد أصحاب القرار إلى أفضل السبل وأكثر

الاحتمالات أرجحية، في صياغة نهج وإستراتيجية تراعى فيها حتى أبسط التفاصيل، ويتم تنفيذها بانضباط على أيدي أجهزة كفوءة مؤهلة ومدربة، **فالقاعدة الأساسية في عالم السياسية اليوم هي: عليك إذن أن تبقي نفسك في موضع المرغوب والمطلوب، دع الآخرين يجدون مزايا العمل معك، وأنك مفيد لهم في جميع الظروف، وقدَر مصالح الآخرين، وضع نفسك موضعهم، لا تطرح نفسك رقماً صعباً.**

مشكلات المستقبل:

أما المتاعب والمشاكل التي يحتمل أن تتفاقم وربما إلى درجة خطيرة مضرة بالعلاقات الإنسانية، فانتشار الأمراض الخطيرة، ويحتمل أن نشهد المزيد والأخطر منها في المستقبل بسبب انتشار التلوث النووي، وتزايد النشاط الكيمياوي في العالم سواء على صعيد صناعة الأدوية أو الأسمدة، والمبيدات المستخدمة في الزراعة، التي تلحق أضراراً بالغة بالمياه الجوفية، والإشعاعات الصادرة عن المفاعلات النووية، وخطر النفايات النووية التي تخلفها المفاعلات، فقد رصدت دوائر أوربية مختصة هطول أمطار حامضية أدت إلى تساقط أوراق الأشجار، كما لوحظ أتساع انتشار مرض السرطان(سرطان الجلد والدم اللوكيميا) في المناطق التي تضم مفاعلات نووية، لاسيما في أعقاب حدوث إهمال بشري أو خطأ تقني يؤدي إلى تسرب إشعاعي، وإن كان بدرجات واطئة، إلا أن آثارها لن تزول. والجدير بالذكر أن المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي أصدر ضمن توصياته، زيادة الاعتماد على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة من

أجل تلافي النقص المتنامي في العرض، والتصاعد على الطلب، وذلك في أعقاب شحة في إمدادات الغاز والنفط الخام إلى أوربا.[6]

الطاقة:

ومناقشة موضوعات الطاقة يمكن أن تجرنا إلى دخول عميق في موضوع اقتصاديات الطاقة وهو بحد ذاته بحاجة إلى دراسة مستفيضة، ولكننا سنحاول استعراض أزمة الطاقة الحالية والمتصاعدة، والمرشحة للتفاقم، بحكم استنادنا إلى قاعدة العرض والطلب التي تتحكم في سوق النفط العالمي.

ستحكم في السوق العالمية للنفط والغاز عوامل كثيرة، عدا عامل العرض والطلب الذي هو أقوى العوامل، بفعل اشتداد الطلب من البلدان الصناعية الكبرى المعروفة، ثم بسبب دخول بعض الدول الآسيوية ميدان استهلاك الطاقة كالصين والهند، بيد أن هناك عوامل أخرى مؤثرة على سوق النفط الذي يدار بآليات السوق الرأسمالية، وتلعب بورصة روتردام(هولندة) في هذا المجال دوراً بالغ الأهمية، فما هي تلك العوامل:

1. الاضطرابات السياسية في مناطق تصدير النفط، مثل الشرق الأوسط، وبدرجة ما أفريقيا(نيجريا والغابون)، ومؤخراً أنظمت فنزويلا إلى الدول التي تواجه الغرب الرأسمالي والولايات المتحدة بصفة خاصة.
2. مخاطر نشوب الحروب والصراعات المسلحة التي قد تتسبب بتهديد طرق الملاحة الدولية في الممرات المائية أو المضائق البحرية.

3. الخلافات السياسية حول أسعار عناصر الطاقة، كما حدث في شهر يناير/2007 بين روسيا والاتحاد الأوربي.

4. استئثار دولة معينة بإنتاج النفط من مناطق معينة والتحكم في السوق العالمية تجهيـزاً وتسعيراً، كما تفعل ذلك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وتقدر دوائر كثيرة أن قضايا الطاقة ستكون محور مهم في السياسة العالمية للعقـود المقبلة، وستمثل أسباب لخلافات ونزاعات، طالما أن العلم لم يكتـشف بعـد مـصدر للطاقـة يـضاهي الـنفط في سـهولة تـوفيره ورخـص ثمنـه، وحتـى في مزايـا الـصناعات الجانبيـة كالبتروكيمياوية.

سوء التغذية/الانفجار السكاني

ثمة ظاهرتان مهمتان ومؤثرتان على الصعيد الدولي، تبادلات التأثير، تتفاعلان.

* وقلة الغذاء يؤدي في البلـدان الناميـة إلى مجاعـات، وقـد ذكرنـا في مـا مـن هـذا المبحث، أن سوء التغذية والمجاعة يفتك يومياً بما لا يقـل عـن 18 ألـف طفـل، فـيما يعـاني 850 مليون إنسان مـن المجاعـة وسـوء التغذيـة، وفـيما عـدا التعـاطف الإنـساني ومـشاعر الأسف، التي لا تنفع ولا تغني عن جوع، بمعنى أنها لا تحل جوهر المشكلة، بل لا تلامسها، فالزراعة اليوم أصبح لها تقنياتها، وتكنولوجيتها المعقدة، ولم يعد هناك مـن يـزرع ويحـصد معتمداً على المطر إلا شعوب العالم الثالث، لذلك فالمجاعة مستقرة هناك، تفتك بهم، فـيما سينتبه العالم الصناعي فقط إذا وجد له مصلحة للتدخل في هذه الديار أو تلك.

وتراجع الإنتاج الزراعي أصبح سمة العصر بعد أن ضاقت الأرض بساكنيها، وتعدت معدلات الولادة نسب التنمية الزراعية وبذلك أصبحت كمية الغذاء المنتج محلياً لا تكفي السكان، ولا تخصص الحكومات العملة الصعبة لاستيرادها، لأنها لا تمتلكها أصلاً، فالمجاعة في هذه الحالة نتيجة طبيعية، ويضاعف من هذه المأساة كما أسلفنا ظاهرة التصحر وندرة المياه، والحروب والنزاعات المسلحة وما يشبه الحروب الأهلية، لتكتمل عناصر الكارثة بكل أبعادها، ولكن لهذه التأثيرات أبعاد أخرى تجعل الدول الصناعية تعيرها أنتباهاً.

* فالانفجار السكاني والفقر يدفع بالألوف من مواطني البلدان الفقيرة، إلى جانب عوامل أخرى، كالقمع السياسي، والصراعات الدموية، والمشاكل الداخلية والحرب والنزاعات المسلحة، يدفع بهم لركوب المجازفة والبحث عن مهاجر يجدون فيها الأمان ولقمة العيش، فيتجهون إلى البلدان المحتملة، (أنظر الإحصائيات في المبحث السابق)، وقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلة دولية، تعقد المؤتمرات من أجلها وتصرف أموالاً طائلة لقطع دابرها، دون جدوى، ويتجه العديد من المهاجرين بزوارق بسيطة متحدين أمواج البحر ودوريات خفر السواحل، وكثيراً أنتهي الأمر بهؤلاء المهاجرين في قاع البحار والمحيطات في رحلة البحث عن الأمان ولقمة العيش، إلا أن الكثير من هؤلاء بلغ هدفه، وربما نجح الكثيرين منهم بالاستقرار في تلك البلدان.

اليمين المتطرف:

وأخيراً نرى لا بد من التطرق إلى ظاهرة سياسية تنشط في بعض المجتمعات الأوربية الصناعية المتقدمة بصفة عامة، وهي ظاهرة اليمين المتطرف، وإذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، التي يحكمها جناح من الأصولية اليمينية، ففي أوربا يتقدم اليمين بخطى سريعة في كسب الجمهور أولاً ومن ثم التقدم صوب البرلمان، فهذه العمالية تحدث في فرنسا منذ سنوات عديدة، وكذلك في ألمانيا، والدانمرك، وبدرجة أقل في هولندة وإيطاليا.

وتتشابه هذه الأحداث في إيقاعها ما كان يحدث في أوربا في المرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ أن الأجنحة الديمقراطية/ الليبرالية لم توفق في إدارة تناقضاتها، ولم تتمكن من تحقيق التوازن بين صعود القوى البورجوازية الصناعية، وبين المشكلات الوطنية / الاجتماعية، وأخفقت في إدارة دفة التوازن، وكان نتيجة ذلك صعود أحزاب فاشستية إلى السلطة بالإنتخابات، كما حصل في إيطاليا وألمانيا، وأسبانيا، والنرويج، فيما اكتسبت مواقع نفوذ قوية لها في أقطار أوربية أخرى.

مشكلات أخرى:

ومن المشكلات الحالية والمرشحة بالتفاقم، هي تراجع نسبة الولادات في البلدان الصناعية، وهو أمر يثير قلق السلطات بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من المحفزات التي تقدمها السلطات، فإن معدل الولادات في تراجع مستمر، وهذه النتيجة محصلة لعوامل عديدة أهمها:

1. تراجع مؤسسة العائلة ومكانتها بصورة كبيرة، نتيجة لمعطيات التقدم الصناعي والاقتصادي، واتخاذ الموقف أشكاله القانونية.

2. الحرية الجنسية شبه المطلقة التي تتيح إقامة علاقات معاشرة بين الجنسين دون ارتباط وزواج.

3. شيوع حالات الشذوذ الجنسي بين الرجال والنساء، وصولاً إلى زواج مثليي الجنس قانوناً بكل ما يترتب على ذلك من مناحي قانونية.

4. انحطاط البواعث الاجتماعية والعائلية لتربية طفل أو عدة أطفال، التي أصبحت بدورها مرهقة مادياً ومعنوياً.

5. تيسر موانع الحمل ورخص ثمنها والتثقيف بها حتى في مراحل مبكرة من المدارس، كذلك سهولة الإجهاض قانونياً وصحياً.

6. ضعف العناصر العاطفية، واشتداد نزعة الفردية، وخضوع قضية الزواج والإنجاب لمعادلات عقلانية مادية أكثر مما هي عاطفية.

ويرتب العزوف عن الإنجاب ما يتبعها من مواقف، إذ ينبغي على الدولة الألمانية مثلاً لتبقى على مستوى الإنتاج الصناعي العمل على اجتذاب مهاجرين مؤهلين أكاديمياً وعملياً بما يناهز النصف مليون شخص سنوياً و370 ألف في إيطاليا، والحال ليس بأفضل في بريطانيا واليابان وسواها من الدول الصناعية.(7)

ويطرح هذا الموقف صوراً مقلقة ومتشائمة للعديد من الخبراء والباحثين الأوربيين عن مستقبل هذه الحالة بعد بضعة عقود من السنين.

الدرع الصاروخي، عودة للحرب الباردة !

يبـدو أن نـذر الخلافـات داخـل الاتحـاد الأوربي بـصدد الـدرع الـصاروخي المـضاد للصواريخ التي تزمع الولايات المتحدة نصبه في أوربا، تطفو عـلى الـسطح، فالاتحـاد الأوربي أتسع عدد أعضاءه(27 دولة) يمثل تحدياً سبق وأن نبـه إليـه الكثـير مـن القـادة الأوربيـين المخضرمين، وقادة الرأي وعلماء سياسة، من أن تجمع كبـير للـدول يتمتـع كـل منهـا بحـق النقض يحول دون صدور قرارات حاسمة، كما أن مساحة واسـعة مـن الحريـة في الـسياسة الخارجية، تتيح للدولة العضو أن تعتبر ما تراه من القرارات السيادية، سـينجم عنـه تحـول الاتحاد الأوربي من منظمة سياسية عملاقة أريد لها أن تدخل عالم تعدديـة الأقطـاب بقـوة اقتصادية سياسية وبشرية وعسكرية، إلى منظمة للتبادل التجاري الحـر، شـاء مؤسـسوه أم يشاءوا.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها، أن تثبت أن العالم الغربي ينبغـي أن يبقى متحداً بقيادتها، وبوصفها تمتلك القوة السياسية والاقتـصادية والعـسكرية الأعظـم في العالم، فمن الأفضل أن يقف العالم الغربي الوقوف بوجه التحـديات القادمـة مـن آسـيا مـع الولايات المتحدة بزعامتها وقيادتها، وهو منطـق يعـرض فكـرة الاتحـاد الأوربي إلى الاهتـزاز والوهن من أساسها، ومن هنا تحاول (الولايات المتحدة) دون كلـل أو ملـل أن تثبـت ذلـك للزعامات الأوربية، الفرنـسية/الألمانيـة بـصفة خاصـة، فعـدا بريطانيـا، هنـاك العديـد مـن القيادات الأوربية ذات الهوى الأمريكي، بما في ذلك بعـض البلـدان الأساسـية في أوربـا مثـل: بريطانيـا، إيطاليـا، وأسـبانيا، وبعـض القيـادات الأوربيـة في شرق أوربـا التـي أنظمـت

إلى الاتحـاد الأوربي حـديثاً مثـل: القيـادات اليمنيـة في بولونيـا، وجيكيـا، وربمـا في بلغاريـا ورومانيا.

وبعض الدول الأوربية (ألمانيـا)عـبرت عـن رأيهـا، بتـداخل مهـام وصـلاحيات النـاتو والاتحاد الأوربي، أن أوربا يجب أن تكون قادرة على المبادرة على الصعيد السياسي والأمنـي، ولكن ذلك لا يتعارض مع أهـداف النـاتو، بـل يتكامـل معـه ويـسنده، فالنـاتو هـو المظلـة المشتركة ودعامة الأمن المشترك للتحالف بين طرفي الأطلسي.

وتخشى ألمانيا، وهي من الدعاة الرئيسيين لأوربا موحدة، أن يطلق الدرع الصاروخي الأمـريكي سـباق تـسلح عـالمي جديـد، في أعقـاب تـصريحا لمـسؤولين بولنـديين، أن النظـام الدفاعي الأوربي يفتقر إلى إمكانيـات التـصدي للـصواريخ، وهـو مـا سـيدفع بولونيـا لعقـد اتفاقيـة ثنائيـة مـع الولايـات المتحـدة، وأن يـؤدي في اسـتطراداته، إلى خلافـات عميقـة في وجهات نظر الحكومات الأوربية، وبالتالي لضعف مبين لهيبة الاتحاد ووحدة مواقفه، أو إلى انشقاقات كما عبرت عنه السيدة ميركل.

وفي هذا السياق، أدلى نائب وزير الخارجيـة الألمانيـة بتـصريحات مبدئيـة بتاريخ 15/مارس بقولـه: أن قـرار إقامـة شـبكة الـصواريخ الأمريكيـة في شرقـي أوربا هو ذو صبغة جماعية، لا يمكن أن يتخـذ مـن جانـب كـل دولـة، ذلـك لأن عواقب القرار سوف يشمل العديـد مـن الـدول الأوربيـة الأخـرى، وأشـار نائـب وزير الخارجية مستبقاً زيارة السيدة ميركل إلى بولونيـا بيـوم واحـد، إلى أن هـذا

الموضوع الهام سيكون في مقدمة القضايا على جدول أعمال لقاء قمة بولوني/ ألماني.

ومع أن واشنطن تبدي الرغبة في مناقشة مستفيضة لهذا الأمر داخل المؤسسات الأوربية وفي قيادة الناتو، إلا أن هذه الإشارات وغيرها تطلق إشارة التسلح، لاسيما بعد قرارات اتخذت في الدول المنتجة للسلاح النووي بتحديث مخزونها من تلك الأسلحة، وفي هذا السياق أيضاً وصل إلى برلين (اللواء)الجنرال الأمريكي Henry A. Obering من قيادة مكافحة الصواريخ MDA لإجراء المزيد من المشاورات حول هذا الموضوع، وأن الولايات المتحدة تود طمأنة روسيا أن الشبكة تستهدف حماية أوربا من قوى ودول مارقة، بحسب وصف الحكومة الأمريكية.

الحرب في كوسوفو وأفغانستان والعراق:

مر علينا في المباحث السابقة، أن المنظمة الدولية ومجلسها الدائم (مجلس الأمن) قد تحول في مرحلة العولمة إلى أداة سياسية لتنفيذ السياسات تناسب المصالح السياسية / الاقتصادية للولايات المتحدة، بفعل امتلاكها وحلفاءها (بريطانيا وفرنسا) لحق النقض(VITO)، ولسعة هامش المناورة التي تتمتع بها على مسرح السياسة الدولية، تستطيع من خلالها أتباع سياسة داخل المجلس، تؤدي في نهاية المطاف إلى هيمنتها شبه المطلقة عليه. وقد أثبتت تجارب عديدة، أن استخدام القوة المسلحة هو خيار يتصاعد لدى الغرب وفي السياسة الخارجية الأمريكية بسبب:

1. الميل المتزايد لفرض الهيمنة المطلقة، وهذه تتحقق بإستسلام الطرف المقابل كاملاً بعد مواجهات عسكرية حاسمة.
2. استخدام القوة المسلحة وبرعاية وقيادة أمريكية يعيد التماسك للحلف الغربي.
3. الأهداف الاقتصادية الكامنة وراء استخدام القوى المسلحة، سواء في البلد / الهدف، أو من خلال الإنفاق العسكري.
4. القوة المطلقة التي تحققت من خلال القطبية الأحادية، تسهل اللجوء للقوة المسلحة.

وفي مقابلة مع الكسندر هيغ، والذي شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية وقبلها كقائد قوات حلف الناتو1974 إلى 1979، (وكان يعد من أوساط الصقور في السياسة الأمريكية) مع المجلة الألمانية فوكوس (Focus)، بعد لقاء مالطا، الذي تفكك الاتحاد السوفيتي بموجبه(مطلع التسعينات)، وأعلن عن حل حلف وارسو، أجاب رداً على سؤال صحفي عن وجود حلف الناتو، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وحل حلف وارسو، أجاب: أن الحلف ضرورة إستراتيجية لربط ضفتي الأطلس أمام التحديات الحالية والمستقبلية، حيال أي مشكلة سياسية يستعصي حلها، وتحتاج إلى وقفة من الحلف الغربي، يشير من طرف أزمة يوغسلافيا.

وتثير هذه الرغبات الظاهرة والكامنة بذور الشكوك المتنامية بين جانبي الأطلسي، وهي بذور ما فتأت أن تظهر أو تختفي تبعاً للمواقف على مسرح السياسة الدولية منذ نهاية القطبية الثنائية ونهاية ما يسمى بالتهديد السوفيتي لأوربا الغربية، حيث شكك عدد من المفكرين بضرورة بقاء واستمرار الناتو، فيما تحاول الولايات المتحدة إثبات ضرورة استمراره، ولذلك تنظر (الولايات المتحدة) بعين الريبة وعدم الرضا إلى المحاولات الأوربية تشكيل قوة عسكرية كبرى قادرة على التدخل في أي نقطة في العالم، تضاهي القوة الإستراتيجية الأمريكية، بيد أن الأوضاع في أفغانستان والعراق، تأتي محبطة لفكرة تكوين قوة عسكرية قادرة على التدخل وإنزال ضربات، ولكنها غير قادرة على إحراز السلم.

استخدام القوة المسلحة في يوغسلافيا:

ورغم أن هذا التصريح كان في مطلع تفكك الاتحاد السوفيت وحل حلف وارسو، إلا أن الأجواء كانت ملبدة في البلقان، وروسيا الاتحادية، تضع تاريخياً البلقان والقضية البلقانية في جملة اهتماماتها، من قبيل مرجعية الكنيسة الارثودوكسية في موسكو، وروسيا كانت تاريخياً حامية للسلافيين في شرق أوربا. ولجهة الإنتماء للأرومة (الأثنية) السلافية، بالإضافة إلى القضية الدينية وإن كانت لا تلعب الدور الأول بالنسبة للروس، ولكنها الواجهة التي لها جذر شعبي لمد نفوذ سياسي، إلا أن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم، أن لا تبقي قوة لها إشعاعها، ونقطة جذب في أوربا، وساعدها على إنضاج هذا

التـصور الـصراعات التـي سـادت الجمهوريـات اليوغـسلافية الاتحاديـة(كرواتيـا، سلوفينيا، الجبل الأسـود، مقـدونيا، البوسـنة والهرسـك، صربيـا) بعـد وفـاة القائـد التاريخي جوزيف بروز تيتو.

وفي تفاعلات القضية اليوغسلافية، حاولت صربيا، الإبقاء بأي ثمن على أقـصى مـا يمكن الحفاظ عليه مـن حجـم يوغـسلافيا ككيـان سـياسي مهـم في شرق أوربـا والعـالم، فإرتكبت أخطاء منها أنها أججت وضاعفت الـصراعات العرقيـة والدينيـة التـي لم تكـن نائمة أصلاً، فنشبت تصفيات عرقيـة، وأحـداث حـرب أهليـة، وبـذلك قـدمت الذريعـة للتدخل في يوغسلافيا وإطلاق طلقة الرحمة على هذه الدولـة التـي كانـت تلعـب دوراً مهماُ في حركـة عـدم الانحيـاز، ففـي 24 مـارس 1999 تـدخل حلـف النـاتو في كوزوفـو بذريعة حماية الألبـان في الإقلـيم الـذي كـان يـشهد أحـداث حـرب أهليـة، فالتـدخل الأمريكي لم يكن يهدف لتعزيز وحدة يوغسلافيا، ولا إعادة إقليم كوزوفو إلى ألبانيا، بـل خلق وضع يمكنها من التدخل بين الأطراف المتنازعة، ولعب دور الحكم، وهو ما تحقق في مؤتمر دايتـون في الولايـات المتحـدة (نـوفمبر/1995)، حيـث فـصلت موقفـاً لا يـزال ساخناً يتصاعد الدخان من جنباته، الأمر الذي يستدعي تواجداً عـسكرياً دائمـاً وقواعـد وأفضلية سياسية (ما زالت قوات من الناتو ترابط في المنطقة)، وكل مستلزمات التـدخل والتأثير على الأحداث.

استخدام القوة المسلحة في أفغانستان:

وخيار استخدام القوة المسلحة، قاد إلى حرب في أفغانستان، التي تتمتع بموقع جيوستراتيجي فريد، فهي تمتلك حدوداً مشتركة مع الصين ومع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي تشهد تحولات سياسية واسعة، وتنبأ بثروات خامية مهمة، وفي مقدمتها النفط والغاز، ومع الباكستان التي تمتلك السلاح النووي، وهي منطقة تريد الولايات المتحدة أن تتواجد بها. يضاف لهذه العوامل، نمط نظام الحكم في أفغانستان الذي يخشى أن يتحول إلى بؤرة تمتد تأثيراتها مما يثير القلق من انتشار نسخ عنه إلى البلدان المجاورة أو غير المجاورة.

ولم تعاني الولايات المتحدة من تعبئة حلفاء الناتو في المعركة،والحر التي بدت في بدايتها سهلة، حيال قوات عسكرية أفغانية غير مؤهلة لخوض حروب نظامية مع بلدان بمستوى تأهيل الناتو، ولكن مع اشتداد تداعيات الحرب في أفغانستان، تبحث الدول المتورطة في مجاهل جبال هندكوش في البحث عن حل للمأزق (وبالطبع تبدي وسائل الإعلام والأوساط السياسية اهتماما فائقاً لكل إشارة في هذا المجال)، زجت بنفسها فيه. وعنوان كل الحلول ومنطلقها تشير: أن لا نصر عسكري مطلقاً، هذا ما يردده الحكماء السياسيون وعقلاء العسكريين، فالحكيم من الصقور والحمائم هو من يبحث في نهاية المطاف عن هدف أصبح ربما صعب المنال: الخروج من أفغانستان بغير هزيمة مذلة.

وسياسة القوة والتفوق والاعتماد المطلق عليها لا تدع مجالاً للحكمة والفلسفة التي تطرح بدائل أخرى، وحل مشكلات معقدة بوسائل السياسة والدبلوماسية في العلاقات بين الدول، لا جدوى من محاربة التاريخ والجغرافيا، أفغانستان لا يمكن أن تصبح نيوجرسي، ستبقى أفغانستان بخصائصها، وتبقى الولايات المتحدة كما هي، فلن يتغير أحد. وأبسط دليل على ذلك، أن الولايات المتحدة هي غير بريطانيا لا من حيث الدستور ولا في طبيعة الحياة السياسية أو مظاهرها، ولا هي ألمانيا أو إيطاليا، فتلك خصائص تتكون وتتشكل عبر معادلات معقدة ليس من البساطة التدخل وقلبها لصالح هذا أو ذاك، الآن ابتدأت قوى التحالف الغربي تدرك ذلك، ولكن بعد دفع تكاليف باهظة جداً وأخرى قادمة، هي تريد أن تختزلها، وربما هو جوهر الهدف في المرحلة المقبلة من المأساة الأفغانية.

ولكن القيادة العسكرية الأمريكية(وهي من يقود التحالف الغربي) تطالب الحكومات الحليفة بإرسال المزيد من القوات إذا أريد منها وقف الانهيار، ولكن السياسيون يدركون أن هذا الطلب ما هو إلا مقدمة لطلب المزيد من القوات، والمزيد من الطلبات دائماً، إلى أن يصاب المركز القيادي بالعجز من إرسال المزيد من القوات، والعجز عن تكاليف ماكنة الحرب. آنذاك .. ما لعمل...؟ فلسان حالهم يقول: إن هذه الحرب قد استغرقت للآن أكثر من الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ذلك لا نهاية قريبة تلوح في الأفق.

وتمخضت اجتماعات مكثفة أجرتها القيادات السياسية /العسكرية/ الإستراتيجية، عن سياسة جديدة /قديمة تجاه أفغانستان البلد الذي بات شأناً عالمياً تشارك فيه جيوش 42 دولة ضد قوات شعبية تقاتل بطريقة العصابات، لا تشير شدتها وعنفوانها إلا إلى أنها مدعمة من الشعب، وتلقى التأييد منه، وتلك أولى شروط حرب العصابات، وتتلخص هذه السياسة إلى منح الحرب طابعاً إقليمياً تماماً كما فعل مبدأ نيكسون في الفتنمة (Vithnamisation)، وهو مذهب أمريكي قديم/حديث في تصدير الأزمة، وسحب أكبر عدد من الشركاء إلى المشكلة / الأزمة، لعل من حل في ثنايا هذا الأسلوب.

وفي الإدارة الأمريكية تقليدياً، صقور يذهبون إلى القرارات الصعبة، والأكثر استعراضاً للقوة المسلحة، وحمائم، التي وإن كانت لا تستبعد الخيارات العسكرية، إلا أنها أميل للحفاظ على المصالح بالوسائل الأقل دموية وعنفاً، والآن صار عني عن التعريف، أن الصقور وربما معظمهم من العسكريين، يميلون إلى استخدام مفرط للقوة، ولا يستبعدون استخدام محرمة دولياً(اليورانيوم المنضب، قنابل نووية تكتيكية، قنابل عنقودية، القنابل الفراغية...الخ) قد أشاروا مع اعترافهم بصعوبة الوضع.

والنقاش يدور حول: هل نرسل المزيد من القوات لتكبر الأزمة، أم نحاول بحثها سياسياً. الصقور (وغالبيتهم من الجمهوريين) يحبذون إرسال المزيد من القوات محذرين أن الهزيمة تعني كارثة سياسية/عسكرية، وبين حمائم يترددون ويخشون اتخاذ قرارات كبيرة وتاريخية. وستحاول الإدارة الأمريكية، أن تجد

طريقاً ليس من السهولة إيجاده، وهو ما يحفظ للولايات المتحدة أمنها (الاستراتيجي)، وقد يتمثل بالخلاص من المأزق، وفي أفغانستان ينتظر90 ألف جندي أمريكي القرارات السياسية، وعشرات ألوف جنود الناتو، أو اعتماد خيارات أخرى تجلب السلام لتلك البلاد.

ففي حرب فيتنام، بلغ العجز حتى خيار استخدام السلاح النووي. ولكن استخدامه لم يتم بناء على مفردات السياسة العالمية وليس لإنسانية الولايات المتحدة. هناك صراع علني وخفي في أوساط السياسة الأمريكية، بين من يريد المضي في سياسة الحرب، وبين من يرفع شعار الخروج الكريم وقبل فوات الأوان. الولايات المتحدة والإدارة، وحلفاءها في حيرة من القرار الحاسم.

من المرجح نتيجة لدراسات ومداولات مكثفة، أن أوساط مولجة باتخاذ القرار في الحكومة الأمريكية ربما تكون قد توصلت إلى نتيجة نهائية: أن الحرب لا يمكن كسبها بالقوة المسلحة مهما رصد لها من تعزيزات وحشود جديدة، أو بعبارة أدق، أن القوة المسلحة ليست الأداة الحاسمة. طالما أن الحرب ليست مجدية، والحركات المسلحة الأفغانية، في نهاية المطاف تتكيف وتستوعب كل تطور جديد، فيبدو الأمر في نهاية المطاف كمن يقذف بالأموال والمعدات في برميل لا قعر له.

وهناك في أفغانستان حوالي 68 ألف جندي أمريكي بالإضافة حوالي تسعة آلاف جندي بريطاني، تعتبر القوات الألمانية المتواجدة في أفغانستان والبالغ عددها 4500 جندي، وهي ثالث قوة عسكرية للناتو في أفغانستان.

ولكن المأساة الملهاة هي أن يقوم 100 ألف جندي أمريكي، و160 من القوات الحكومية الأفغانية (82 ألف جندي حكومي، 80 ألف شرطي حكومي) وعشرات الألوف من قوات 42 دولة بعمليات عسكرية تستخدم فيها أحدث التكنولوجيا الحربية وأسلحة دمار، بهدف نشر الديمقراطية، كثمار للعولمة الحديثة.....!

استخدام القوة المسلحة في العراق:

قادت مجموعة من التراكمات إلى موقف وجدت فيه الولايات المتحدة أن العراق يلعب دوراً مهماً في إحباط مساعيها الشرق أوسطية، هذه المساعي التي مر ذكرها في أكثر من مكان في هذا الكتاب، تتلخص في حماية إسرائيل، وضمان الاحتياطيات النفطية، ولعب دور يتفق مع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، الفقرات المتعلقة بالشرق الأوسط بحالة تخدم السياسة الأمريكية.

وكان العراق ينتهج (منذ أواخر الستينات) خطاً سياسيا / اقتصادياً داخلياً، على قاعدة تأميم النفط، وقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني، وسياسة قومية تتقاطع مع السياسة الأمريكية على أكثر من محور. ومبكراً في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، آب /أغسطس 1988، حاولت الإدارة الأمريكي ترويض المنتصر من الحرب، ولكن خيارات استخدام القوة المسلحة طغت على سائر الإمكانيات الأخرى، فابتدأت عملية سياسة /عسكرية أفتتحها الإعلام، في البحث عن الذرائع، من أجل توجيه ضغوط إلى العراق بهدف تغير نظام حكمه.

وهنا أيضاً بـرز خيـار اسـتخدام القـوة المـسلحة بـديلاً عـن المفاوضـات والأسـاليب السلمية في التعامل بين الدول. والولايات المتحـدة في هـذا المجـال (المفاوضـات)، وضـخامة الحملة الأمريكية التي تمكنت مـن تعبئتهـا رغـم عـدم مخالفتهـا لأحكـام وأصـول القـانون الدول، ومع أنها تهيمن على مجلس الأمن، فقد فشلت في استصدار قرار يجيـز لهـا الهجـوم على العـراق. واعتـبرت الأكثريـة في مجلـس الأمـن أن قـراراً يمـنح الحـق للولايـات المتحـدة وبريطانيـا بـشن الحـرب عـلى العـراق لم يـصدر مـن مجلـس الأمن،وبالتـالي فـإن الحملـة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية والتي تنص على أنـه "لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضـد دولـة ذات سـيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس. ومن الجدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحـدة، وكـان هـذا مطابقا أيضاً لرأي السكرتير السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غـالي. وفي 28 أبريـل 2005 اصدر وزير العدل البريطاني مذكرة نصت على أن أي حملـة عـسكرية هـدفها تغيـير نظـام سياسي هو عمل غير مشروع(ولكن الحرب كانت قد انتهت بنتائجها الكارثية) .

وقد صدرت نظريات كثيرة عن الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للقيام باستخدام القوات المسلحة الأمريكية على نحو شامل (ليس اشتباك محدود) وشـن الحرب بدون مسوغات قانونيـة كافيـة، ودون موافقـة مجلـس الأمـن عـلى دولـة أخـرى مؤسـسة لمنظمـة الأمـم المتحـدة، ومخالفـة لميثـاق المنظمـة الـذي يحـرم

استخدام القوة في العلاقات الدولية، ولكن أكثر النظريات عقلانية هي تلك التي تؤكد سعي الولايات المتحدة للـهيمنة على الشرق الأوسط، بإزالـة دولـة مركزيـة قويـة وأساسـية فيـه، والهيمنة على فقرات واسعة سياسية واقتصادية وإستراتيجية.

وقـد عـبرت أوسـاط أمريكيـة غـير رسـمية أن الأهـداف الحقيقيـة الكامنـة وراء الغزو:

1. الهيمنة على سوق النفط العالمية وذلـك بالهيمنـة عـلى ثـاني احتيـاطي نفطـي في العالم.
2. ضمان المصالح المالية لشركات الأعمال وشركات الـدفاع الكـبرى في الولايـات المتحـدة، ورؤساءها من الشخصيات السياسية النافذة.
3. ضمان تواصل الشعبية لصالح الحزب الجمهـوري الأمـريكي التـي حققهـا أبـان أحداث سبتمبر 2001 وتواصل هيمنـة الحـزب عـلى صـنع القـرار الـسياسي في الولايات المتحدة.
4. تأثر قرار الإدارة الأمريكية بأفكار سيطرة وهيمنة متطرفة خاصة تلك التي وردت في مذكرة تشيني- رامسفيلد- ولفوتز (عام 2000) التي تخطـط لـدور اسـتراتيجي أكـثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، للـهيمنة على العالم.
5. نشر أفكار الديمقراطية وتحقيقها بالقوة في أقطار الشرق الأوسط .

بيد أن الإسرائيليين حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين، عبروا عن مصالحهم في الحرب/وهي على الأرجح متطابقة أو متلائمة مع الأهداف الأمريكية وهي:

وعن هذه المصالح عبر وزير الأمن الإسرائيلي، أن مصلحة إسرائيل في الحرب تمثلت بالأهداف التالية:

إن أفضل تحييد للعراق عن طريق تكريس أوضاعه الحالية تشكل أهمية إستراتيجية للأمن الصهيوني. فالعراق الذي تلاشى كقوة عسكرية وكبلد متحد، وخيارنا الاستراتيجي بقاءه مجزءاً ومنقسما ومعزولا داخليا بعيدا عن البيئة العربية والإقليمية.

وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت في حملتها العسكرية على العراق عام 2003 على تقارير قدمها متعاونون مع المخابرات الأمريكية رغم كونها تخالف القوانين الدولية. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد حاولتا قبيل بدأ الحملة العسكرية الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكن هذه المحاولات فشلت. فنظمت الولايات المتحدة تقريرا لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية MI5 تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شاملة وقت نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة. وفي 12 يناير 2005 اضطرت الولايات المتحدة حل فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي اثر على أسلحة الدمار الشامل والاعتراف بذلك.

ولكن الإدارة الأمريكية، واستنادا لدستور الولايات المتحدة، وحيث لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب وان هذه الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي، ولكن حسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام 1973 War Powers Resolution of 1973 يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة 60 إلى 90 يوما دون الرجوع إلى الكونغرس. وفي 3 أكتوبر 2003 حصل الرئيس بوش على موافقة الكونغرس بعد خلافات عديدة من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي.

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم 1441 الذي دعى إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فانه سيتحمل "عواقب وخيمة". لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم 1441 وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة إن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية ومن الجدير بالذكر إن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة.

استطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من 49 دولة، وكان هذا الائتلاف يعرف "بائتلاف الراغبين". حيث كانت 98% من القوات العسكرية هي قوات أمريكية وبريطانية. وصل العدد الإجمالي لجنود الائتلاف 300،884 وكانوا موزعين كالتالي:

الولايات المتحدة الأمريكية 250.000 (83%)

المملكة المتحدة 45،000 (15%)

كوريا الجنوبية 3،500 (1.1%)

أستراليا 2،000 (0.6%)

الدانمارك 200 (0.06%)

بولندا 184 (0.06%)

ساهمت 10 دول أخرى بأعداد صغيرة من قوى " غير قتالية ". كان هناك دعم ضئيل من قبل الرأي العام في معظم الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، فعلي سبيل المثال في اسبانيا أظهرت استطلاعات الرأي أن 90 % من الأسبان لا يؤيدون الحرب.

مجموع الجهد العسكري في الحرب ضد العراق

الكم	الصنف
959،600	جندي
2،780	طائرة حربية
107،921	طن متفجرات تعادل 6 قنابل هيروشيما
112،000	طلعة جوية
483	صاروخ كروز
4،938	دبابة
3،741	مدرعة
1،097	مدفع ميدان
220	قطعة بحرية حربية منها 8 حاملات طائرات وبارجتين 20 مدمرة وعشرين فرقاطة وخمسة غواصات

وإذا كانت لنا كلمة أخيرة نزجيها في ختام هـذا الكتـاب، هـو أن التـاريخ قـد شـهد مراراً التقلبات السياسية، وصعود أمم وهبوط أخـرى، فالـدول يـصيبها الهـرم والـشيخوخة، وكان العالم العربي الكبير أبن خلدون قـد أشـار إلى ذلـك بعبقريـة في كتابـة (المقدمـة)، وفي العصر الحديث العالم الأمريكي بول كندي، لذلك فليست هنـاك ثمـة حقـائق نهائيـة أبديـة سرمدية، ولكن ذلك لا يعني الاستـسلام للحتميـات التاريخيـة، وأن الـشعوب التـي تواكـب حركة التاريخ ستتمكن من تقوية مكانتها على أرض الواقع، في عالم أضحت متغيراته كثيرة.

هوامش 3

1 . برجنسكي: نفس المصدر، ص 51

2. (قدم السيد شمت هذه المحاضرة من على شاشة قناة التلفزيون Phoenix وقد عرضت مـراراً، خلال شهر نوفمبر / 2005)

3. Artikel in Tagesspiegel vom 11/2/2007

4. المجذوب، د. محمد: التنظيم الدولي، ص198 بيروت/ 2002

5. Schmett, Helmut: Vorlesung, Feb/2006, Phoenix

6. Deutsche Welle: Anfang Januar/2007, Berlin

7. برجينسكي، زبيغنيو: الاختيار، ص201

ملاحق

- معاهدة حلف شمال الأطلسي ناتو

- معاهدة حلف وارسو



معاهدة حلف شمال الأطلسي ناتو

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، مـن جديـد، إيمـانهم بأهـداف ومبـادئ، ميثـاق الأمـم المتحدة، ورغبـتهم في العـيش مـع كـل الـشعوب، والحكومـات، في سـلام. وتؤكـد الأطـراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المـشترك، وحـضارة شـعوبهم، التـي تقـوم عـلى أسـس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهم يسعون لترسـيخ الاسـتقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي:

المادة 1:

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونـون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض الـسلام والأمـن الـدوليان، والعدالـة للخطـر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدوليـة، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة 2:

سـوف تـساهم الأطـراف، في اسـتمرار تطـور علاقـات الـسلم، والـصداقة، الدولية في الوقت الـذي يـدعمون فيـه مؤسـساتهم الحـرة، وتحقيـق فهـم أفـضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليهـا، هـذه المؤسـسات، كـما ينـشدون ويـشجعون، عوامـل التـضامن، والرخـاء، وهـم يـسعون في سياسـتهم الاقتـصادية الدوليـة، إلى

تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية.

المادة 3:

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك.

المادة 4:

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد.

المادة 5:

يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده.

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين.

المادة 6:

طبقاً لمفهوم المادة "5"، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر:

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان.

ب. العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف، في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوى، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أو سارية المفعول.

المادة 7:

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام

الأول، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمـن الـدوليين، ولا يمكـن أن تفـسر على مثل هذا المنوال.

المادة 8:

يعلن كل طرف، أنه لا توجد التزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولـة ثالثة، تتعارض مـع لـوائح وبنـود هـذه الاتفاقيـة. ويلتـزم بعـدم التعهـد أو التـورط، في أي التزامات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية.

المادة 9:

يقوم الأطراف، بتشكيل وتكوين مجلس، يتم فيه تمثيل كـل مـنهم، لبحـث ودراسـة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس، بحيث يمكن أن يجتمـع في أي وقت، وعلى وجه السرعة. ويقوم المجلس، بتكوين هيئات وأجهـزة تابعـة، طالما كـان ذلـك ضرورياً، وبصفة خاصة، يقـوم دون تـأخير، بتـشكيل لجنـة دفاعيـة، تتـولى مهمـة التوصـية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5).

المادة 10:

يمكن للأطراف، من خلال قرار جماعي، أن يطلبـوا مـن كـل دولـة أوروبيـة أخـرى، يكـون بإمكانهـا مـساندة مبـادئ هـذه الاتفاقيـة، والمـساهمة في تحقيـق أمن منطقة شمال الأطلسي، الانـضمام إلى الحلـف. وكـل دولـة يـتم دعوتهـا، عـلى هذا النحو السابق، يمكنهـا مـن خـلال إيـداع مـستندات انـضمامها لـدى حكومـة الولايـات المتحـدة، أن تـصبح عـضوا في هـذه الاتفاقيـة. وتقـوم حكومـة الولايـات

المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علماً، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المادة 11:

يقوم الأطراف، بالتصديق على الاتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها. ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق، بأسرع ما يمكن، لدى الولايات المتحدة، والتي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى، الموقعة على الاتفاقية، بكل عملية إيداع تتم، لديها. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول، بين الدول المصدقة عليها، بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية، وثائق التصديق. بما في ذلك، وثائق تصديق كل من : بلجيكا - المملكة المتحدة - فرنسا - كندا - لوكسمبرج - هولندا - الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم، في يوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة

المادة 12:

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو في أي وقت آخر، سوف يقبل الأطراف، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي. أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية،

والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على، السلام والأمن الدوليين، في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 13:

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاماً، يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية. وذلك بعد عام من تقديم إنذار، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات.

المادة 14:

تودع الاتفاقية، في سجلات ومحفوظات، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي، صحيحين، وبنفس الدرجة، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة، من الاتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية.

واشنطن، 4 أبريل، عام 1949

بدأ سريان المعاهدة في 24 أغسطس 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة.

معاهدة حلف وارسو

عندما تـم التوقيـع، في 14 مـايو 1955، عـلى "معاهـدة وارسـو للـصداقة والتعـاون والمعونة المتبادلة "، وحضر الاجتماع وزير دفاع جمهورية الـصين الـشعبية، بوصـفه مراقبـاً؛ صِيغ الهدف الرئيـسي مـن إقامـة هـذا التحـالف، في ديباجـة المعاهـدة، وهـو أن الأطـراف المتعاقدة "..إذ تأخذ في الاعتبار، الموقف، الذي طرأ في أوروبا؛ نتيجة التصديق على اتفاقيات باريس، التي تنص على تكوين تجمـع عـسكري جديـد في صـورة "اتحـاد أوروبي غـربي"، إلى جانب إعادة تسليح ألمانيا الغربية، وإدماج ألمانيا الغربية في كتلة شمال الأطلسي، مما يزيـد من التهديد بحرب أخرى، ويخلق تهديداً للأمن القومي للدول المحبـة للـسلام؛ تتفـق فـيما بينها، اليوم على توقيع معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة، وتكون هذه المعاهدة ملزمة للأطراف الموقعة عليها".

أ. **أهم نصوص ميثاق وارسو:**

المادة الأولى

يشدّد الأطراف المتعاهدون على الامتناع، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد بالقوة أو استخدامها، وتسوية منازعاتهم الدولية بـالطرق الـسلمية؛ حتـى لا يُعـرَّض الـسلام والأمـن الدوليان للخطر.

المادة الثانية:

يعلـن الأطـراف المتعاهـدون اسـتعدادهم للاشـتراك في جميـع التعهـدات الدولية، المراد بها حماية السلام والأمن الدوليين، والعمل، مـن أجـل اتخـاذ تـدابير

فاعلة، بالاتفاق مع الدول الأخرى الراغبـة في التعـاون في هـذه المـسألة، نحـو إجـراء خفض عام للأسلحة، وتحريم الأسلحة الذريـة والهيدروجينيـة، وغيرهـا مـن أسـلحة الدمار الشامل.

المادة الثالثة:

وجوب التـشاور في جميـع المـسائل الدوليـة المهمـة، المتـصلة بمـصالحهم المـشتركة، والتشاور، على الفور، إذا رأى أحدهم ظهور تهديد بهجوم مسلح عـلى دولـة، أو عـدة دول من الدول الموقعة على الاتفاقية. وذلك تمـشياً مـع مـصالحهم في تنظـيم دفـاعهم المـشترك، ودعم السلام والأمن.

المادة الرابعة:

في حالة هجوم مسلح في أوروبا على دولة، أو عـدة دول، مـن الـدول الموقعـة عـلى الاتفاقية، وعند ممارستها حق الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، طبقاً للـمادة 51 مـن ميثاق الأمم المتحـدة، سـوف تُقـدم للدولـة، أو الـدول، التـي هوجمـت، المعونـة الفوريـة، بصفتها الفردية، وبالاتفاق مع الأطراف الأخرى، وبجميع الوسائل، التي قد تراهـا ضروريـة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

المادة الخامسة والسادسة:

إنشاء قيادة مشتركة لقواتهم المسلحة، ولجنة سياسية استـشارية، تـضم ممـثلاً عـن كل طرف.

المادة السابعة:

عـدم الاشـتراك في أي ائـتلاف، ومحالفـات، وألا تعقـد أي دولـة عـضو أي اتفاقـات، تتعارض أغراضها مع أغراض المعاهدة.

المادة الثامنة:

تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية والثقافية، مع التمـسك بمبـادئ الاحـترام المتبـادل لاستقلالهم وسيادتهم، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

المادة التاسعة:

الباب مفتوح أمام انضمام دول أخرى، بغض النظر عن نظمها الاجتماعيـة، وأنظمـة الحكم فيها.

المادة الحادية عشر:

مدة الاتفاق، يستمر هذا الاتفاق لمـدة 20 عامـا ويمـدد تلقائيـاً، إلا إذا أخطـر أحـد الأطراف برغبته في الانسحاب قبل إتمامه بسنة.

هكذا وُلد حلف وارسو في ظل نظام القطبية الثنائية، أثنـاء مرحلـة الوفـاق الـدولي، وجاء تكريساً لتوزيع مناطق النفوذ بين القطبين، بنـاءً عـلى اتفـاق ضـمني بيـنهما؛ بحيـث يُحظر، على كل منهما، التدخل في مناطق نفوذ الآخـر؛ فقـد تـرك حلـف النـاتو دول حلـف وارسو تتدخل في المجر ويوغوسلافيا، دون أي ردود فعل عـسكرية. وعـلى الـرغم مـن عـدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمنع قيام نظـام مـوالٍ للاتحـاد الـسوفييتي، في كوبـا عـام 1959، فإنها تصدت لمحاولات نصب صواريخ سوفييتية في كوبا، عـام 1962. وفي المقابـل، لم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يمنع تدخل القوات الأمريكية في مناطق عديدة من العالم.

المصادر:

باللغة العربية:

1. الديراوي، عمر: الحرب العالمية الأولى، بيروت 1966

2. الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، طبعة 1 بغداد /1985

3. الدباغ، د. ضرغام: حرب فوكلاند، الأبعاد السياسية والإستراتيجية، بغداد /1985

4. الدباغ، د. ضرغام: قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، بغداد/ 1986

5. الشلبي، د. أمين: الوفاق الأمريكي ـ السوفيتي، القاهرة/1981

6. الصمد، د، رياض: تاريخ العلاقات الدولية، بيروت/

7. بالدوين، هانسون: إستراتيجية للغد، القاهرة/1972

8. بونيه، غابرييل: الحرب الثورية في فيتنام، بيروت/1970

9. جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، بيروت/1970

10. تايلور، أ. ج. ب.: الصراع على السيادة في أوربا، بغداد/1980

11. ريابوف، فاسيلي: المأثرة العظمى، موسكو 1974

12. رينوفان، بيير: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، بيروت/1982

13. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، بيروت/ ـ

14. فولر، الجنرال ج. ف. س.: الحرب الميكانيكية، القاهرة /1967

15. فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1، موسكو/1974

16. قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سوريا، بيروت/1975

17. لويس، بلتي: الجغرافية العسكرية، بغداد/1975

18. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، بغداد/1986

19. مرتجي، الفريق أول ركن عبد المحسن كامل: العمليات الحاسمة في تاريخ جنود الجو، القاهرة/1970

20. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، بيروت/1981

21. تقرير معهد السلام الدولي/استكهولم: مجلة اليوم السابع، عدد 80، باريس 1985

22. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، موسكو / ـــــ

23. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، موسكو/1974

24. مجموعة من القادة الألمان، قرارات مهلكة، بغداد/1965

25. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، بيروت/1977

26. مركز العالم الثالث للدراسات الإستراتيجية، الصين واليابان والشرق الأقصى، بيروت/1982

27. مركز العالم الثالث للدراسات الإستراتيجية: الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، بيروت 1982

28. مركز العالم الثالث للدراسات الإستراتيجية: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، بيروت/ 1982

29. نديم، العميد الركن شكري محمود: حرب العراق، بغداد/1974

30. هويدي، أمين: حروب عبد الناصر، بيروت/1979

31. هيكل، محمد حسنين: مدافع آيات اللـه، بيروت/1983

32. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، بيروت/1973

33. ياغي/إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، بيروت/1974

34 . عبد اللـه، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت/1989

35. نامق، د. صلاح الدين: النظم الاقتصادية وتطبيقاتها، القاهرة/ 1982

36. سوزا، نيلسون أروجودي: انهيار الليبرالية الجديدة، بغداد/1999

37. غورباتشوف، ميخائيل: البريسترويكا والغلاسنوست، بغداد/ 1989

38. هنتكتن، صموئيل: صدام الحضارات، ليبيا 1999

39. برجنسكي، زبيغنيو: الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، بيروت/2004

40. وكالات الأنباء: 17/فبراير، إحصائيات وكالات الغوث ومكافحة الفقر والجوع.

41. سعيد، لبنى: مطرقة الدَّين، وسندان الفساد، موقع اقتصادي على الإنترنت فبراير/2007

42. مطر، د. زكريا: العولمة، هدم الاقتصاد القديم، موقع اقتصادي على الإنترنت، فبراير/2007

43. المجذوب، د. محمد: التنظيم الدولي، بيروت/2002

المصادر باللغات الأجنبية:

1. Al Dabak, Durgham: Die Politischen Voraussetzungen der Nationalen Unabhängigkeit in Irak, Leipzig 1977
2. Al Dabak, Durgham: Die Expansions- Politik Des USA Imperialismus im Nahen Osten, Leipzig 1981
3. Der Spiegel: Nr. 2 / 1983, Hamburg
4: Der Spiegel: Nr. 30 / 1983, Hamburg
5. Der Spiegel: Nr. 2 / 1984, Hamburg
6. Der Spiegel: Nr. 38 / 1983, Hamburg
7. Kiessling, G.,: Krieg und Frieden in unsere Zeit, Berlin 1977
8. Kissinger, H.,: Amerikanische Außenpolitik
9. Irving Werstein, "1914-1918: World War I", Cooper Square Publishers; Inc, New York, 1964
10. Hartley, A. ,: American Foreigen Policy in the Nixon Ere, in International Instute for Strategie Studies, London 1977
11. Yarmolinski, A. ,: The Military Estabisment, New York 1971

Artikel in Tagesspiegel vom 11/2/2007

12. Dietrich, Mario: Lebens Schild In USA, in Stern Nr.

13./1990, Hamburg, BRD

14.Ausgabe Nr. 26/ 2006, Hamburg , BRD :14. Der Spiegel

15. Deutsche Welle: Anfang Januar/2007, Berlin
16. Frankforte Rundschau: 17/ Feb/ 2007
17. Schmett, Helmut: Vorlesung, Feb/2006, Phoenix

المحتويات:

هذا الكتاب

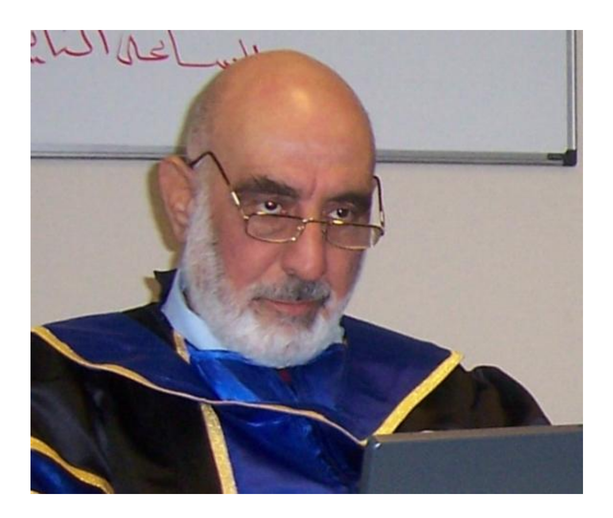
لا ريب أن الحروب واستخدام العنف المسلح كظاهرة هي قديمة قدم التاريخ البشري، ورافقت التطور الذي شهدته البشرية منذ تشكل أولى المجتمعات البشرية وحتى عصرنا الحالي. وقد مثلت القوة المسلحة على الدوام وسيلة لتنفيذ مآرب عجز الإنسان السياسي/الدبلوماسي عن تحقيقها سلمياً بواسطة الحوار والتفاوض، فعهد بها إلى الإنسان العسكري المقاتل.

وفي سياق تطور البشرية العام، وارتقاء المجتمعات الإنسانية واشتداد المنازعات، تطور العنف المسلح إلى شكله المنظم (الحروب) وأختص بتأديتها الجيوش والعسكريون، في حين تطورت المجتمعات إلى دول وحكومات، كان العمل السياسي إحدى وسائلها وأختص بتأدية نظام العلاقات بين الدول الدبلوماسيون.

وكانت القوة المسلحة هي الأداة الرئيسية التي استخدمها الاستعمار في التوسع، ثم احتاج إليها أكثر حينما نشب التنافس بينها في التوسع والنهب واقتناص المكاسب والامتيازات، فغدت أهمية الجيوش أعظم من ذي قبل، وزودت الصناعة المحاربين بأسلحة الدمار، وأصبحت من معالم الحياة الدولية، وأتسع بذلك نطاق الحروب، وبالتالي دائرة الأضرار الناجمة عنه.

البحث يهدف إلى تقديم مادة تعتمد على تحليل ظروف وأسباب التوسع باستخدام القوة المسلحة كظاهرة ملازمة للتوسع الاستعماري التي أضحت في المراحل اللاحقة سمة أساسية من سمات الصراع الدولي. وفي هذا فأنني لا أشك أن الكتاب سيكون مفيداً لجمهرة واسعة من القراء متجاوزين خطيئة الاختصار والاقتضاب وهنات وثغرات لم تكن بداعي الكسل والأنانية، إلى فضيلة نشر المعرفة.

تعريف بالمؤلف



الدكتور ضرغام عبد اللـه الدباغ

- بغداد 1/تموز/1944.
- كلية الآداب/جامعة دمشق.
- دبلوم عالي/ماجستير تاريخ معاصر جامعة لايبزغ - ألمانيا/دكتوراه علوم. سياسية جامعة لايبـزغ- ألمانيا.
- عضو اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين/عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية.

أ. المؤلفات المنشورة:

*** الكتب المنشورة:**

1. المقدمات السياسية للاستقلال الوطني في العراق: **(رسالة ماجستير باللغة الألمانيـة/ لايبـزغ/ ألمانيا).**

Die Politischen Voraussetzungen der Natinalen unabhängigkeit des Irak .Leipzig.1977 .

2. سياسة التوسع الأمريكية في الشرق الأوسط: **(أطروحة دكتوراه باللغة الألمانية/لايبزغ/ألمانيا).**

Die Expansionspolitk der USA im Nahenosten ,Leipzig. 1981.

3. لوحة وتاريخ (**كراس باللغة الألمانية**): د, ضرغام الدباغ، المعهد الثقافي العربي/برلين 2003.

Ein Gemaelde und eine Geschichte, Dr. Dergham Aldabak, Arabisches Kulturinstitut, Berlin 2003.

4. حرب فوكلاند: الأبعاد السياسية والاستراتيجية للصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر فوكلاند. بيروت ـ بغداد /1985، المؤسسة العربي للدراسات والنشر.

5. قوة العمل الدبلوماسي في السياسة: دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد/1985.

6. قضايا الأمن القومي والقرار السياسي: الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد/1986.

7. تطور نظريات الحكم والسياسة العربية: جزئان: العصر القديم والوسيط، بغداد /2006.

8. تطور نظريات الحكم والسياسة العربية: العصر القديم (نشر كمسلسل في مجلة البلاد)، تورنتو /كندا، 2007.

9. تطور نظريات الحكم والسياسة العربية: العصر القديم، دار نشر الشرق الأوسط /نشر ككتاب الكتروني، لندن /2010.

10. أشهر الخطابات في تاريخ العرب والإسلام: دار ضفاف/دبي/الأمارات المتحدة، 2013.

11. الاستهلال والاستكمال: دراسة مقارنة الفكر السياسي الرافديني/ الإغريقي، دار ضفاف/دبي، 2014..

12. الاستهلال والاستكمال: دراسة في الفكر السياسي المقارن، العربي الإسلامي/المسيحي الليبرالي. دار ضفاف، دبي، 2014.

13. الحرب الأهلية الأسبانية: **(ترجمة)** تأليف زيجفريد كوكلفرانتز، دار ضفاف/دبي 2014.

14. قمر أبو غريب كان حزيناً: شهادة في التاريخ العراقي الحديث، دار ضفاف/دبي 2014.
15. محاضرات في الإعلام والرأي العام: محاضرات شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع/ عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
16. مباحث في الفكر السياسي العربي الإسلامي: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع /عمان/المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
17. محاضرات في موضوعات العلوم السياسية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع/ عمان/المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
18. الشرق في عيون الغرب: **(ترجمة)**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع/عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
19. حقيقة الأشياء: **(ترجمة)**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع/عمان/المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
20. نظام الخلافة العربي الإسلامي: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع/ عمان /المملكة الأردنية الهاشمية 2015.
21. مذكرات تحت المقصلة: **(ترجمة)** يوليوس فوجيك الكتاب العراقيين، الولايات المتحدة /2009.
22. استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية: موقع البلاد، تورنتو/ كندا/2013.
23. طريق إلى الحرية. **(ترجمة)** رواية هانز كونزاليك: موقع الكاردينيا، زيوريخ/سويسرا 2015.
24. لابد لنا من فجر، سيرة في النضال القومي الاشتراكي، دار ضفاف دبي/2015.
25. مقاتلو الشمس: **(ترجمة)**، رولاند كوربر، عمان/المملكة الأردنية الهاشمية.
26. ثلاث مسرحيات: د, ضرغام الدباغ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان/المملكة الأردنية الهاشمية.

27. استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان/المملكة الأردنية الهاشمية.

28. عضة الخفاش: رواية، ضرغام الدباغ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان/المملكة الأردنية الهاشمية.

29. سياسة التوسع الأمريكية: أطروحة دكتوراه، **(ترجمة)**، دار ضفاف/دولة قطر.

30. المقدمات السياسية للاستقلال الوطني في العراق، رسالة ماجستير **(ترجمة)**، دار ضفاف/دولة قطر.

31. تغريد بلابل متعبة، مسرحية، دار ضفاف/دولة قطر.

32. لابد لنا من فجر، سيرة ذاتية، دار ضفاف/دولة قطر/2015.

33. كلمات لها قدرة المرايا، رواية ضرغام الدباغ، مجلة كاردينيا/زوريخ/2016.

34. البروتكولات الدبلوماسية، د. ضرغام الدباغ **(ترجمة)**.

ب. الأعمال غير المنشورة (تحت الطبع):

1 . الدروس الأساسية لتعلم اللغة الألمانية.

2 . تعلموا الألمانية..

3. حتى النبض الأخير: مذكرات

4. التاريخ ليس يوماً واحداً.

5. وميض في ظلام الليل. رواية

6. ولد مناضلاً: رواية **(ترجمة)** هارالد هاوزر.

7. عصيان على الزينورا: رواية **(ترجمة)**، جاك لندن.

8. مسرح الجبهة: رواية **(ترجمة)**، هاينز كونزاليك..

9. هروب إلى الأمام: رواية **(ترجمة)**، كلاوس مان.

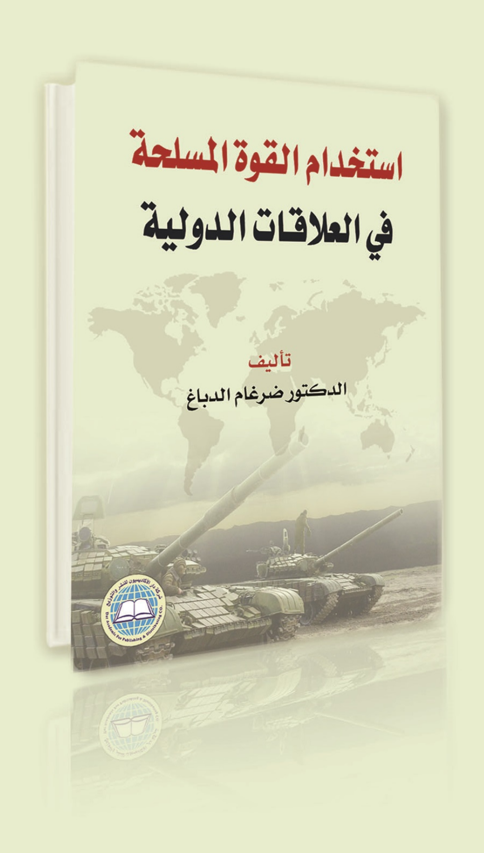
10. عكس التيار: رواية **(ترجمة)**، هاينز كونزاليك.

11. مايكل أنجلو وعصر النهضة: **(ترجمة)** عمل فني.

12. موسوعة تاريخ العرب، **(ترجمة)**، لوثر راتمان.

14. أياديكم ملطخة بالدماء: **(ترجمة)**، مذكرات الجنرال هويزر.

15. موسوعة تاريخ العرب: 4 أجزاء **(ترجمة)**، مجموعة مؤلفين.





شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com





عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

